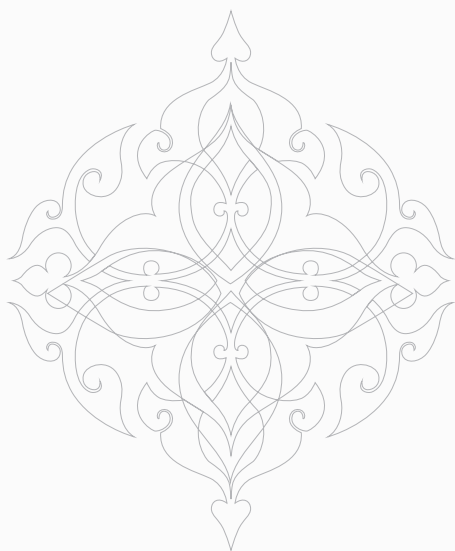








سِلْسِلَةُ ذَاكِرَةِ الْبَصَرَةِ الثَّمِينَةِ (١)

رَغِيفٌ وَكِيبٌ

وَبَالِقِ رَهْمَتِهِ وَصُورِ وَفَعِيَّتِهِ تَحْتَضِرُ عَنْ نَيْسَا لَمْ يَبْهَأِ الْبَصَرُ
السُّوَّةَ بِوَاطِنِهِ مِنْ مَحَافِظِ عِرَاقِهِ إِجْرَاءَ شَوَالِهَا لَمْ يَنْفَسْهَا خِلَالِ الْفَتْرِ الْمُبْتَدَأِ بِهَذَا الْحَجِي

(١٩٩١ - ٢٠٠٢ م)

تأليف

بَاسِمُ حُسَيْنِ عُلَبَ

رَاجَعُهُ وَأَخْتَارَ صُورَهُ وَصَبَطَهُ

مَرْكَزُ ذَاكِرَةِ الْبَصَرَةِ

قِسْمُ سُورَةِ الْمَجَافِ وَالْإِسْنَانِيَّةِ وَالْإِسْنَانِيَّةِ





العتبة العباسية المقدسة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

مركز تراث البصرة

البصرة - شارع بغداد - حيّ الغدير

هاتف: ٠٧٨٠٠٨١٦٥٩٧-٠٧٧٢٢١٣٧٧٣٣

البريد الإلكتروني: Email : basrah@alkafeel.net

ص.ب/ ٣٢٣

غلب، باسم حسين

رغيف و كتب : وثائق رسمية وصور واقعية تتحدث عن مأساة مر بها أبناء البصرة أسوة بمواطنين من محافظات عراقية أخر عاشوا المأساة نفسها خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (١٩٩١ - ٢٠٠٢م) / تأليف باسم حسين غلب ؛ راجعه واختار صورته وضبطه مركز تراث البصرة قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية. - الطبعة الأولى. - البصرة، العراق : العتبة العباسية المقدسة، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، مركز تراث البصرة، ١٣٤٩هـ. = ٢٠١٧

١٣٥ صفحة : صور فوتوغرافية ؛ ٢٤ سم. - (سلسلة ذاكرة البصرة الزمنية)

المصادر في الحاشية.

١. البصرة (العراق) -- الأحوال الاجتماعية -- ١٩٩١ - ٢٠٠٢. ألف. العتبة العباسية المقدسة. قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية. مركز تراث البصرة. ب. العنوان.

DS79.9.B3 G4 2017

مركز الفهرسة ونظم المعلومات

بطاقة الكتاب

اسم الكتاب: رغيف و كتب

تأليف: باسم حسين غلب

جهة الإصدار: العتبة العباسية المقدسة / قسم شؤون

المعارف الإسلامية والإنسانية / مركز تراث البصرة.

الطبعة: الأولى

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٣٩هـ - تشرين الأول ٢٠١٧م

عدد النسخ: (١٠٠٠)

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة على الناشر

الإهداء

إلى مَنْ جَاعَ... ومرتقَ الثَّيَابَ صَبْرًا...

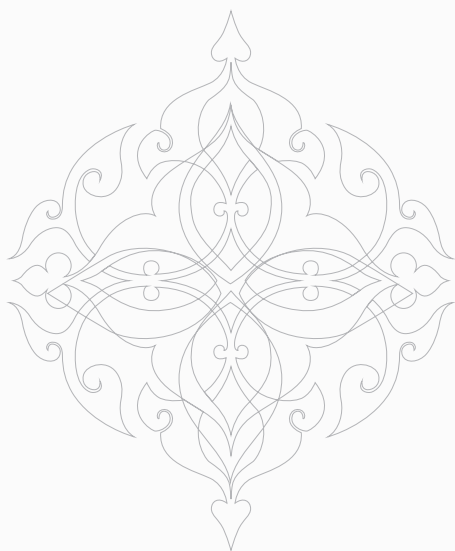
إلى مَنْ خَلَعَ أَبْوَابَ بَيْتِهِ لِيُشِيعَ أَفْوَاهَ أَطْفَالِهِ بِرَغِيفِ خُبْزٍ...

إلى الْبُيُوتِ وَالْمَدَنِ الْخَاوِيَةِ...

إلى الْمَكْنَبَاتِ الْفَارِغَةِ مِنْ عُنَاوِيهَا، إِلَّا مِنْ عُنْوَانِ الْجُوعِ وَالْفَقْرِ
وَالْعُوزِ.

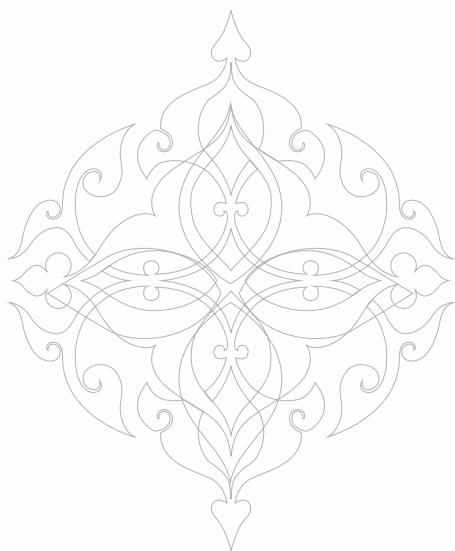
إلى الْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ...

أَهْدِي لَهُمْ هَذَا الْجُهْدَ...



تنويه

الحصارُ مرحلةٌ صعبةٌ وقاسيةٌ مرّت على الشعب العراقي، لا بدّ للأجيالِ من أن تطلعَ عليها؛ لنُدركَ حقيقةَ مفادها: أن الدّولَ العظمى أبادتْ بلا رحمةِ الشعب، وليسَ حكومة العراقِ فحسب، مثلما تدّعي! وننوه -أيضاً- بأنّ ما مذكورٌ في هذه الصفحات إنما هو بعضُ المعاناةِ وليسَ كلّ المعاناة، التي مرّ بها الشعبُ العراقيّ.



مقدمةُ المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربَّ العالمينَ، ولهُ الشُّكْرُ المتواترُ على تتابعِ نعمِهِ وحُسْنِ بلائِهِ، وصلاتهُ وسلامُهُ على خاتمِ أنبيائِهِ، وسَيِّدِ أَصْفِيائِهِ، أَبِي القاسمِ المصطفى مُحَمَّدٍ، وعلى أَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ...

تَمَرُّ بِالْإِنْسَانِ الْكَثِيرُ مِنَ الظُّرُوفِ الْقَاهِرَةِ، الَّتِي تَسَبُّبُ لَهُ الْكَثِيرُ مِنَ الْأَزْمَاتِ وَالنَّوَائِبِ.. وَمَنْ مَنَا لَا يَتَذَكَّرُ مَا مَرَّ بِهِ الشَّعْبُ الْعِرَاقِيُّ الْجَرِيحُ مِنْ طُغْمَةِ الْبَعْثِ الْجَائِرِ، مِنْ أَيَّامِهِ الْأُولَى إِلَى إِبَّانِ سَقُوطِهِ وَتَقَهْقَرِهِ إِلَى الْجَحِيمِ.. سَنُونَ عَجَافٌ وَأَيَّامٌ صَعْبَةٌ غَطَّتْ مُخْتَلَفَ جَوَانِبِ الْحَيَاةِ، امْتَزَجَتْ بِالْأَلَمِ وَالْمَأْسَاةِ، حَتَّى بَاتَ الْآنَ ذِكْرُهَا، فَتَمْتَزِجُ مَرَارَةَ الذِّكْرِ بِالسَّخَرِيَّةِ مِمَّا كَانَ يَجْرِي، فَحَرِيٌّ بِنَا أَنْ تَبْقَى فِي ذَاكِرَتِنَا وَمُخِيلَتِنَا مِيرَاثًا لِلْأَجْيَالِ؛ لِبَيَانِ سُودَاوِيَّةِ الْحُكْمِ الْجَائِرِ وَظِلَامِيَّتِهِ، الَّتِي يَكَاذُ الْكَثِيرُونَ فِي زَمَانِنَا هَذَا يَنْسَوْنَهَا أَوْ يَتَنَاسَوْنَهَا، لِيَتَمَنَّى بَعْضُهُمْ - مِمَّنْ لَمْ يَكْتُوْا بِنَارِهَا، أَوْ لَمْ يَشْهَدْ جَرَائِمَهَا - عَوْدَةَ تِلْكَ الْأَيَّامِ، فِي مُحَاوَلَةٍ لِلانْسِلَاحِ مِنْ تَارِيخِهَا أَوْ رَسْمِهِ بِالزَّيْفِ.

زَمَانٌ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ مَأْسَاةِ حَتَّى الطِّفْلِ الرِّضِيعِ، وَقَدْ كَانَ لِعِلْمَانِنَا وَمَرَاجِعِ الدِّينِ الْأَثَرِ الْكَبِيرُ فِي مَسَانِدِ النَّاسِ لَتَجَاوَزَ هَذِهِ الْمَحَنَةَ وَذَلِكَ الْبَلَاءُ الْكَبِيرُ، فَقَدْ كَانُوا يَشْدُونَ مِنْ أَرْزِهِمْ، وَيَعِينُونَهُمْ مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، لِتَخْفِيفِ وَطْأَةِ الظُّلْمِ وَسُطُوتِهِ عَنْ كَوَاهِلِهِمْ، وَيُطَالِعِنِي هَهُنَا مَشْهُدٌ رَائِعٌ مِنْ مَشَاهِدِ الْحُثِّ عَلَى الْمَوَاسَاةِ وَالصَّبْرِ وَالتَّحَمُّلِ، وَالنَّهْوِضِ بِالْمَجْتَمَعِ؛ فَوَيْلٌ الْمَعْرُوفِ - آنَذَاكَ - أَنْ يَقْصِدَ الْمُؤْمِنُونَ مَرَاجِعَ الدِّينِ لِلسَّلَامِ عَلَيْهِمْ، وَالتَّمَاسِ الْبَرَكَةِ مِنْهُمْ، وَأَثْنَاءَ ذَلِكَ يَطْلُبُونَ مِنْهُمْ الْوَصِيَّةَ، فَيَقُولُونَ: سَيِّدُنَا بِمَ تَوْصُونَا؟ وَقَدْ حَدَّثَنِي أَخِي الشَّقِيقُ الَّذِي تَشَرَّفَ بِلِقَاءِ السَّيِّدِ السَّيِّدَتَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَنَةَ (٢٠٠٠م) أَنَّهُ بَعْدَ السَّلَامِ عَلَيْهِ سَأَلَهُ الْوَصِيَّةَ، فَكَانَتْ وَصِيَّةَ السَّيِّدِ إِلَيْهِ: «عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالْمَحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتِهَا، وَمُسَاعَدَةِ

ومعاونة النَّاسِ ولو بالسَّلام... أطيلوا السَّلام»، تأكيداً لضرورة الترابط والتواصل بين أفراد المجتمع المؤمن للخروج من الأزمة.

هذا الكتاب الذي بينَ يديكَ - قارئنا الكريم - إنَّه هو إلَّا محاولةٌ جادَّةٌ من كاتبه لتوثيق (بعض) تلك المأساة لكشف القناع عن (بعض) حقيقة الزَّمرة البعثيَّة التي جثمتُ على قلبِ العراقِ العزيزِ لأكثرِ من ثلاثة عقودٍ، ولتقدِّمَ للأجيالِ شيئاً ممَّا كان يُمارسه ذلك النِّظام.

ولننعمَ ما قيل: «تأريخُنا تجربتنا، نذكر منها الحدَثَ المهمَّ، وننسى أنَّ بعضَ الجزئياتِ هي التي تصنعُ الحدَثَ، ولكن بطريقة كاريكاتيريَّة ساخرة، نُخفِّفُ من ألمٍ ومرارة الدَّكرى.. السُّخرية في طريقة التوثيق تخفِّفُ من طعم تلك المرارة».

وكعادة مركزنا، فقد بذلنا جهدنا في العناية بالكتاب بما يتناسبُ وموضوعه، فعملنا على انتقاء الصُّور المناسبة -على قَلَّتْها- بما يعبرُ عن الحدَث، ويحكي الموضوع المتناول، فضلاً عن العمل الرَّئيس في مراجعته وصياغة عباراته وتدقيقها، سائلينَ المولى -عزَّ وجل- أنْ يُديمَ الخيرَ والأمانَ على بلدنا العزيز، في هذا الوقت الذي ما يزالُ يُقدِّمُ فيه القرايينَ الغالية لتأكيد عزِّته وكرامته، في مواجهة الزَّمرِ التكفيريَّة المتمثلة بداعش.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربَّ العالمينَ

البصرة الفيحاء/ مركز تراث البصرة

شعبان المعظم ١٤٣٨هـ - آيار ٢٠١٧م

مقدمة

مأساة صنعتها قراراتٌ دوليةٌ جائرةٌ... قصصٌ وحكاياتٌ قضى فيها الشعبُ أياماً وليالي عجافاً، كانت مزيجاً من الألم والجوع والقلق والانفعال المتواصل!

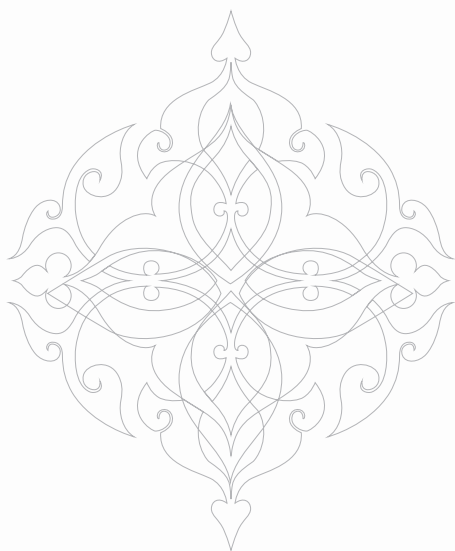
بعضهم باعَ ضميره، وآخرون تركوا عاداتهم وتقاليدهم، وابتعد قسمٌ منهم عن إيمانه بمعتقداته، عسى أن يتمكن من الحصول على رغيفِ الخبز!

تحايل كثيرون على أنفسهم ليحاولوا إيهامها: بأن ما معهم من نقودٍ (حرام) - على شحّتها - إنما هي: حلالٌ برأيهم!

بعض النساء تنازلن عن عُفّتهنّ، مقابل إطعام أطفالهنّ الجياع!

أكياس (النّخال) تنتظر دورها في المطاحن الصغيرة... تترقّبها من بعيد، ومن أمام أبواب البيوت الخاوية نظراتُ أطفالٍ جائعة.

الثيابُ رُتقتُ... الشّبابيك خُلعتُ، سقوف المنازل هُدمتُ، ومن بعيدٍ يصل مسماع الجياع، صوت راقص يتعالى شيئاً فشيئاً: (ميلادك شحلاته)!!



حقيقة الحصار

قد لا يشكّل انهيار السدود والجسور، ولا حتى زوال مدن من على وجه الأرض، أيّ قلق للمجتمعات؛ لأنها قادرة على إعادة كلّ ما تهدّم، طالما كانت هناك ثوابت داخل المجتمع، أمّا إذا ما انهارت تلك الثوابت -ونعني بها القيم والمبادئ والعادات والتقاليد-، فعند ذاك ينهار المجتمع بأكمله، حالة الانهيار تلك يمكن أن نشبّها بـ (انهيار جبل).

إنّ ما خلّفته تلك المرحلة من عقْد اجتماعيّة، وأخلاقيّة، وإنسانيّة، ونفسيّة، هو من دعانا لتوثيق هذه المأساة بكلّ تفاصيلها، لهذا يتحتمّ على المتخصّصين التوقّف عندها؛ لبحثها ومعالجتها، وإنّ تطلّب ذلك جهوداً مضاعفة.

بدء المؤامرة

القرارات الدوليّة

أكثر من ثلاثين قراراً دولياً جائراً صدر ضدّ العراق إثر اجتياحه الكويت في: آب من عام (١٩٩٠م)، دفع الشعب العراقيّ بسببها ثمن أخطاء نظام لا يستمع إلّا لصوت نزواته العدوانيّة. لقد صدر أوّل قرار لمجلس الأمن ضدّ العراق في الثاني من آب من عام (١٩٩٠م)، حمل الرّقم (٦٦٠)، وتضمّن القرار المذكور أربع موادّ، الأولى: «إدانة ما سمّاه بـ (غزو العراق للكويت)، والثانية: مطالبة العراق بسحب قوّاته العسكريّة من الكويت فوراً، ودون أيّ قيد أو شرط، فيما دعا القرار في مادّته الثالثة كلّاً من العراق والكويت إلى إجراء مفاوضات مكثّفة لحلّ خلافاتها، أمّا المادّة الرابعة والأخيرة: فقد أقرّت أن يكون هناك اجتماع لأعضاء المجلس ثانية، وذلك حسب الاقتضاء»^(١)، وكانت المادّة الرابعة من القرار (٦٦٠)، تُشير بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ إلى نيّة مجلس الأمن الدوليّ في إصدار المزيد من القرارات، وبالفعل -وبعد مرور أربعة أيّام فقط على صدور القرار السابق (٦٦٠)-، أصدر مجلس الأمن في السادس من آب سنة (١٩٩٠م) قراره ذا الرّقم (٦٦١)، وقد تضمّن القرار المذكور أحد عشر مادّة، وكانت

(١) التّنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، جيف سيمونز: ص ٢٩٥.

أخطر فقرات ذلك القرار، الفقرة الثالثة منه، التي تُعطي انطباعاً واضحاً لبداية مرحلة خطيرة سوف تواجه العراق؛ إذ أشارت الفقرة (أ) من المادة الثالثة إلى: « منع استيراد أيّ من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق والكويت، وتكون مصدره منهما بعد تاريخ هذا القرار، أمّا الفقرة (ب)، فقد منعت أية أنشطة يقوم بها رعاياها، أو تتمّ في أقاليمها، ويكون من شأنها تعزيز، أو يُقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن لأيّة سلع، أو منتجات، من العراق أو الكويت، وأيّة تعاملات يقوم بها رعاياها، أو السفن التي ترفع علمها، أو تتمّ في أقاليمها بشأن أية سلع



أو منتجات يكون مصدرها العراق، أو الكويت، وتكون مصدره منهما بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أيّ تحويلٍ للأموال إلى العراق، أو الكويت، لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات»^(٢)، أمّا الفقرة (ج) فقد: «منعت أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها، أو تتمّ في أقاليمها، أو باستخدام السفن التي ترفع علمها، لأيّة سلع أو منتجات بما في ذلك الأسلحة، أو أية معدّات عسكريّة أخرى، سواء كان منشؤها في أقاليمها، أو لم يكن»^(٣)،

(٢) التّكليف بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، جيف سيمونز: ص ٢٩٦.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٣٦.

أمّا القرار (٩٨٦)، الذي عُرف بـ (قرار النّفط مقابل الغذاء)، فقد تضمّن تسع عشرة مادّة تخلّلها فقرات تنظّم عمليّات بيع النّفط العراقيّ، وتحويل عائداته لشراء الحاجات الأساسيّة الإنسانيّة، فقد نصّت المادّة (١) على ما يأتي: «يأذن للدّول، بصرف النّظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ)، و٣ (ب)، و٤، من القرار (٦٦١) (١٩٩٠م)، والقرارات اللاحقة ذات الصّلة، بأنّ يسمح باستيراد النّفط والمنتجات النفطية، التي يكون منشؤها العراق، بما في ذلك المعاملات الماليّة، وغيرها من المعاملات الأساسيّة المتّصلة مباشرة بذلك، بما يكفي لتوفير عائد بمبلغ لا يتجاوز مجموعه بليوناً واحداً من دولارات الولايات المتّحدة كلّ (٩٠) يوماً»^(٤). إنّ تلك القرارات لم تكن بصالح الشّعب العراقيّ على الإطلاق؛ لأنّ الموادّ الغذائيّة لم تكن تشكّل نسبة ولو (٣٪) من حاجات الشّعب العراقيّ، الأمر الذي أسهم في زيادة معدّلات الوفيات، خاصّة بين الأطفال وكبار السنّ، ووصف المراقبون الأوضاع الإنسانيّة في العراق بأنّها إبادة جماعيّة!

و«استمرّت الأدلة تتراكم على ارتكاب هجوم الإبادة الجماعيّة ضدّ شعبٍ له دولة، طول عامي (١٩٩٥، ١٩٩٦م)، متمثّلة في النّطاق المتصاعد على نحوٍ متسارعٍ لوفيات الأطفال، وازدياد أمراض نقص الغذاء، أو الشّحّة الواضحة في حاجات الغذاء من الأنواع كافّة، وتجري إبادة مجتمعٍ برمّته وبقسوة»^(٥). سجّلت نشرات السكّان والإحصاءات التابعة للأمم المتّحدة ما مجموعه «(٥٠٩٢٧٤) حالة وفاة بين الأطفال لعام ١٩٩٥م لوحده فقط!»^(٦)، وهو عددٌ ضخمٌ للغاية يعكس وحشيّة الحصار وقسوته على الأطفال الرّضع قبل غيرهم.

وعن الوضع المعيشيّ المتدهور خلال سنوات الحصار تلك، تقول الدّكتورة (يوتا بوركارت) من ألمانيا: «لقد أظهرت مراقبتنا الرّوتينيّة عامي (١٩٩٩/٢٠٠٠م) أنّ ثلثي سكّان وسط

(٤) التّنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، جيف سيمونز: ص ٣٢٥.

(٥) المصدر السّابق.

(٦) نشرة السكّان والإحصاءات الحيويّة والاقتصاديّة الحيويّة لمنطقة غرب آسيا، العدد التّاسع، نيويورك الأمم المتّحدة.

العراق وجنوبه يستهلكون حصتهم الغذائية خلال عشرين يوماً، وكثيراً ما سألنا أنفسنا: من أين سيأتي لهذه المجاميع من السَّكَّان تأمين عيشهم لبقية الشهر»^(٧)، ووصفت (بوركات) حالة اليأس لدى السَّكَّان، وربّما عدم المبالاة، بالقول: «ولجعل الأمر أكثر سوءاً، فقد كانت هناك حالة وبائية للحمى القلاعية في العراق عام ١٩٩٩، تمخّضت عن هلاك نحو مليون رأس ماشية، وقد تمخّضت هذه الحالة -أيضاً- عن تردّد في حالة الحصار الداخلي وملكية الحيوانات»^(٨)، وتضع مقارنة ما بين أوربة وكيف كان الموضوع مثار اهتمام يُقابله عدم اكتراث في العراق؛ إذ تقول: «دعنا نقارن هذه الحالة بحالة الرّعب التي انتشرت في أوربة لمجرّد الإشارة إلى حدوث حالات للحمى القلاعية فيها»^(٩)، ربّما أنّ السُّلطات في تلك الفترة كانت تعتم على مثل هذه الأنباء؛ تجنباً لحدوث ردّات فعلٍ ربّما تضع النظام وأجهزته القمعية أمام جبهة لا يستطيع السيطرة عليها.

علاقة الضربات الجوية بالحصار

أكّدت تقارير المنظّمات الدّولية، وكذلك وسائل الإعلام الغربيّة، وجود علاقة ما بين العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدّوليّ من جهة، والضّربات الجوية التي شنتها قوّات ما يُسمّى بـ (قوّات التحالف الدّوليّ) بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة من جهةٍ أخرى؛ إذ أشارت التقارير إلى استهداف متعمّد لجميع البنى التحتيّة، بما فيها الدّكاكين والمطاعم وسيّارات الأجرة! فقد أشار أحد التقارير إلى تدمير ما يقرب من «٢٠ ألف بيت، وشقّة، ووحدة سكنيّة، واستُهدفت ودُمّرت آلاف المراكز التجاريّة، ومنها: الدّكاكين، والمتاجر، والمصارف، والمكاتب، والفنادق، والمطاعم، والبنائات العامّة الأخر، وكان أحد الأهداف الرّئيسة للحملة الأمريكيّة المتواصلة، التي امتدّت إلى تدمير المدارس والمساجد والكنائس والسيّارات الخاصّة

(٧) انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، أعمال المؤتمر الدّولي في بيت الحكمة، ٨-٩

آيار/ ٢٠٠١م.

(٨) المصدر السّابق.

(٩) المصدر السّابق.

والجَرَّارات وسيَّارات الأجرة ومعاهد البحوث ومنشآت تصفية المياه.. الخ»^(١٠).

من المؤكَّد أنَّ القوَّات التي شاركت في استهداف البنى التحتيّة العراقيّة، لا يمكنها تبرير -وبأيّ شكلٍ من الأشكال- ما قامت به من عمليَّات قصفٍ لمواقع وأهداف ليس لها صلة بترسانة صدام العسكريّة، أو بمواقع قوَّاته ومنشآته التصنيعيّة ذات الطابع العسكريّ، ولا يمكن للأمريكان ومَن تحالف معهم أن يُوهِّموا العالم بأنَّ استهدافهم لسيَّارات الأجرة، أو ضرب الدكاكين الصّغيرة، والمطاعم، إنّما الغاية منه ضرب وتدمير أسلحة الدمار الشَّامل، كما



يصرِّحون به في وسائل الإعلام الغربيّة. إنّ ضرب هذه المفاصل الحيويّة التي لها صلة مباشرة بقوَّات الإنسان وحياته، إنّما الهدف منه تدمير المجتمع، وإلغاء الإنسان العراقيّ من الوجود؛ إذ « تُشير الأدلّة المجتمعة أنّ هدفَ المخطّطين العسكريّين الأمريكيّين كان تدمير العراق كنظام اجتماعيّ حيّ »^(١١). ولو توقّفنا عند الكلمة الأخيرة (نظام اجتماعيّ حيّ) ماذا تعني؟ تعني:

(١٠) التَّنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، جيف سيمونز: ص ٣٢٥.

(١١) المصدر السابق: ص ٤٠.

أنَّ الشَّعب العراقيَّ شعب يمتاز بعقيدة راسخة، وبأخلاق عالية، وتقاليد عربيَّة أصيلة، لهذا تمَّ استهدافه؛ لأنَّ وجود كلِّ هذه التوصيفات، وكلِّ هذه الخصال، لن تمكَّن -بطبيعة الحال- المخطَّط الأمريكيَّ من النَّجاح، الرّامي إلى تحويل الفرد العراقيَّ -وبالخصوص الشَّباب- من إنسانٍ طموحٍ محبٍّ للحياة، إلى إنسانٍ يائسٍ ليس لديه أملٌ في الحياة، وأنَّ يحولوا المرأة العراقيَّة الغيورة، إلى بائعة هوى. إذن، كان الهدف تفكيك المجتمع، وتدمير أخلاقه، والقضاء على كلِّ الخصال الحميدة التي يتمنَّع بها، من هنا يتَّضح مدى العلاقة الوثيقة ما بين الضَّربات العسكريَّة والحصار الاقتصاديَّ. الجميع يعرف قدرة القوَّات الأمريكيَّة في المجال الاستخباراتيَّ، فهي تمتلك شبكة واسعة من الأقمار الصَّناعيَّة، وطائرات (الأواكس) تمكَّنها من مراقبة كلِّ شاردة وواردة، فهي تستطيع أن تميَّز بين معسكر الشَّعبية في البصرة -مثلاً-، وبين معمل الورق في الهارثة، وهي قادرة -أيضاً- على أن تميَّز بين محطة تلفزيون البصرة، بوصفه هدفاً عسكرياً، وبين محطة تحلية مياه! يقول (جيف سيمونز): «إنَّ محطة كهرباء الهارثة وحدها تسرَّب منها ما مقداره (١٧) مليون لتر من النِّفط الخام، و (١٦٠) ألف لتر كيروسين، و (٢٢٦) ألف لتر من زيت المحوَّلات، و (١٥٠) ألف طنٍّ من حامض الكلوريك، و (١٦٤) طنّاً من هيدروكسيد الصُّوديوم، كلُّ هذه السُّموم تسرَّبت إلى مياه شطِّ العرب»^(١٢). ولو عُدنا إلى الوثيقة (/٥٢٣٦٦٣s)، وهو التقرير الذي أعده السيّد (مارقي أهتساري)، في (٣ آذار-مارس ١٩٩٥م)، الذي وصف فيه حجم الدَّمار الذي لحق بالبنى التحتيَّة العراقيَّة، لأدرك المتابع لمجريات الأحداث، مدى خطورة وبشاعة المخطَّط الأمريكيَّ؛ إذ يقول: «ويمكننا تصوُّر حجم الكارثة التي لحقت بالعراق نتيجة تضايف آثار الدَّمار الناجم عن العمليَّات الحربيَّة للدَّول المتحالفة، مع آثار الحظر الاقتصاديَّ الشَّامل المفروض عليه منذ أكثر من عشر سنين»^(١٣)، ومن هنا يمكن أن نلاحظ حجم الكارثة البيئيَّة التي تسبَّبت بها محطة توليد كهرباء الهارثة لوحدها!

(١٢) التَّنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، جيف سيمونز، يُنظر الجدول (١-١)، ص ٥٣.

(١٣) الاقتصاد العراقيُّ في ظلِّ الحصار وآفاق المستقبل، سلسلة المائدة الحرَّة، بيت الحكمة.

إذن، كل الأهداف واضحة ومعلومة بالنسبة للقيادات العسكرية الأمريكية، ومن ثم فإن استهداف بيوت المواطنين ومصادر رزقهم اليومي، وتخریب البيئة والبنى التحتية، التي تمس حياة المواطنين، يأتي لاستهداف الشعب العراقي، وليس لتقويض نظام دكتاتوري كما تدّعي الولايات المتحدة.

رأي في الحصار

توالى ردود أفعال المنظمات والهيئات الدولية المنددة بقرارات مجلس الأمن الدولي، والمتضمنة فرض عقوبات اقتصادية على العراق، وبيّنت خطورة الوضع الإنساني في هذا البلد، وقد أشار الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للإدارة، السيدة (مارتي أهتيساري) في تقريرها حول خطورة الوضع الإنساني، بالقول:

«لأشياء كنا قد رأيناها، أو قرأناها، هيّا لنا لهذا النوع الخاص من التدمير الذي حلّ بالبلاد (العراق). لقد أدّى الصراع الأخير إلى عواقب مدمرة ومفجعة، وإلى تقليص تدفق الغذاء عبر القطاع الخاص على نحو كبير... وكثير من أسعار الغذاء أصبحت أعلى ثمناً من القدرة الشرائية لمعظم العوائل العراقية.. وتوصي اللجنة بأن ترفع فوراً العقوبات المتعلقة بشحنات الغذاء»^(١٤)، فلنضع خطأً تحت العبارة الآتية: (كثير من أسعار الغذاء أصبحت أعلى ثمناً من القدرة الشرائية لمعظم العوائل العراقية)، ندرك أنّ هدف الولايات المتحدة هو تدمير حياة الإنسان العراقي! والدليل على ذلك، منع العراق من استيراد حتى حليب الأطفال؟!

تقرير دولي آخر أكد -أيضاً- خطورة القرارات الدولية على الوضع الصحي والإنساني، والتقير هذه المرة مصدره برنامج الغذاء العالمي، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة، وحمل التحذير الخاص بالمنظمة الرقم (٢٣٧)، والصادر في: (تموز / ١٩٩٣م)، وقد جاء فيه: «إنّه بلدٌ اقتصاده مدمر... ولا سيما بسبب استمرار العقوبات... التي شلّت -فعلياً- الاقتصاد كله، وأدت إلى عوز مستمر، وجوع مزمن، ونقص في التغذية مستوطن، وبطالة متفشية،

(١٤) التّكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، جيف سيمونز: ص ١١.

ومعاناة واسعة الانتشار... ويعيش أغلب السَّكَّان العراقيين في ظروفٍ يُرثى لها إلى أقصى الحدود، وهم مشغولون بصراعٍ من أجل البقاء... وتتكشَّف مأساة إنسانيَّة خطيرة... ويستمرُّ تدهور الوضع الغذائي للسَّكَّان بمعدَّلٍ مخيفٍ... ويتناول عددٌ كبيرٌ من العراقيين حاليًّا كمِّيَّة من الغذاء تقلُّ عمَّا يتناوله السَّكَّان في الأقطار الإفريقيَّة، التي تحلُّ بها الكوارث»^(١٥). أمَّا كبير مسؤولي التجهيزات الطارئة في برنامج الغذاء العالمي، الذي نُشرت تصريحاته في: (٢٦/ أيلول/ ١٩٩٥ م)، فقد وصف تجويع العراقيين -وفي مقدِّمتهم الأطفال- على أنَّه أسوأ



السَّيناريوهات التي شاهدها في حياته؛ إذ يقول: «إنَّ شحَّة الغذاء المخيفة تسبَّب أضراراً لا يمكن معالجتها لجيلٍ كاملٍ من الأطفال العراقيين... وبعد (٢٤) عاماً من العمل في الميدان، ولاسيَّما في أفريقيا، ابتداءً من (بيافرا)، لم أكنُ أعتقد أنَّ أيَّ شيءٍ يمكن أن يصعقني، غير أنَّ هذا يمكن مقارنته بأسوأ السَّيناريوهات التي شاهدها»^(١٦).

(١٥) التَّنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، جيف سيمونز: ص ١١.

(١٦) المصدر السابق.

الإشارات الواردة في التقارير المذكورة من قبيل: (عوز مستمرّ، وجوع مزمن، ونقص في التغذية .. مشغولون بصراعٍ من أجل البقاء.. تدهور الوضع الغذائيّ للسكّان بمعدّلٍ مخيفٍ)، ما هي إلا دليل على افتقار القرارات الدوليّة للمعايير الأخلاقيّة والإنسانيّة.

منظّمة الصّحة العالميّة هي الأخرى أشارت في تقاريرها إلى التدهور الصّحيّ، والزيادة المثيرة للقلق في معدّل الوفيات؛ إذ يصفُ تقريرها الصّادر في: (٢٥/ آذار / ١٩٩٦م)، بالقول:

»



الظروف الصّحيّة ... تدهور لمعدّلٍ مخيفٍ في ظلّ نظام العقوبات ...، وتبقى غالبية العراقيين تعيش على نظام غذائيّ يقترب من الكفاف...، وتزيد الأوبئة، وكذلك التدهور الهائل في الرّعاية الصّحيّة، الآثار المضرة للتغذية السيّئة ...، ويلاحظ أقوى تأثير لهذه المشكلات في الزيادة المثيرة في معدّل الوفيات بين الرّضع والأطفال^(١٧). وقد عدّ الحصار خطراً حقيقياً بوصفه غير مرتبطٍ

(١٧) التّنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، جيف سيمونز: ص ١٢.

بمدى زمني معيّن، يقول الدكتور نزار العنبيّ في بحثه الموسوم: (مشروعية تدابير الحظر الشّامل المطبّقة على العراق في ضوء أحكام الميثاق والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان): «في الحقيقة، ما من شيءٍ في تاريخ تعامل الأمم المتّحدة مع أشدّ الأزمات الدّولية خطورةً وتأثيراً على مسألة السّلم والأمن الدّوليّين منذ تأسيسها عام (١٩٤٥)، يُناظر نظام الجزاءات من حيث شموله على مناحي الحياة كافّة، وامتداده في الزّمان والمكان، وتحتّم وطأة هذا النّظام، فضلاً عن عدم ارتباطه بمدى زمنيّ محدّد، ضرورة مراجعة مضمون سلطة مجلس الأمن وأهليّته فيما يتّخذه من أعمالٍ، أو تدابير قسريّة، بموجب الفصل السّابع، والقيود التي ترد على سلطته التقديرية، كمحدّدات تحول من دون انحرافه، أو إساءة استخدامه هذه السّلطة، وصولاً لتقدير مدى مشروعية فرضه لهذه التدابير، واستمراره بالتمسك بها في مواجهة العراق حتّى الآن»^(١٨)، وفي مكانٍ آخر من بحثه، يُشير الدكتور العنبيّ -وتحديداً في الفقرة (٣٩) - إلى مدى التعسّف الذي مارسه مجلس الأمن الدّوليّ ضدّ الشّعب العراقيّ؛ إذ يقول: «نَجَمَ عن التعسّف، بتطبيق تدابير الحظر الشّامل، والاستمرار بالتمسك بها من قبل مجلس الأمن، آثار خطيرة على الوضع الإنسانيّ في العراق، وتسبّب في خلق مأساةٍ حقيقيّةٍ لأكثر من عشرين مليون من البشر، هم شعب العراق، وانتهكت جوهر المبدأ الإنسانيّ الذي يقوم عليه القانون الإنسانيّ برُمته»^(١٩)، وينقل العنبيّ عن مبعوثي الأمم المتّحدة وصفهم لحجم الكارثة الإنسانيّة، فيقول: «كانت الآثار الكارثيّة التي خلّفتها العمليّات العدائيّة للدّول المتحالفة ضدّ العراق، قد أعادته إلى عصر ما قبل الصّناعة، بحيث أمكن لمبعوثي الأمم المتّحدة وصف نتائجها بما يُشبه أحداثَ يوم القيامة على الهياكل الأساسيّة الاقتصاديّة، لما كان قبل شهر (كانون الأوّل/يناير/ ١٩٩١ م)، مجتمعاً حضريّاً يعتمد على الآلات إلى حدٍّ بعيدٍ»^(٢٠)، هذه التقارير الصّادرة

(١٨) انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، أعمال المؤتمر الدّولي في بيت الحكمة، ٨-٩

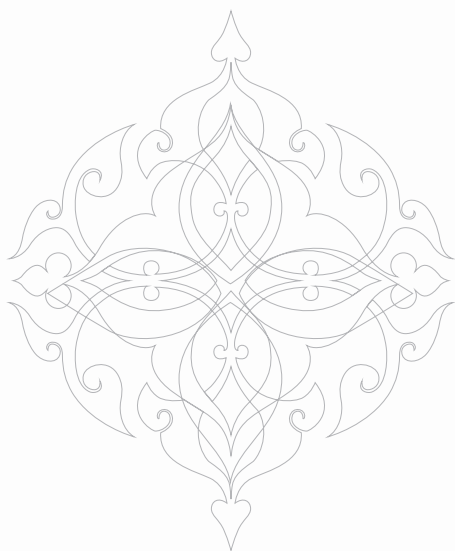
آيار/ ٢٠٠١ م.

(١٩) المصدر السّابق.

(٢٠) المصدر السّابق.

عن المنظمات الدوليّة تمثّل إدانة واضحة لسياسة التجويع التي اتّبعها مجلس الأمن، الذي تُديره علناً قوّة دوليّة واحدة (الولايات المتحدة الأمريكيّة)، التي حاولت إيهام الرّأي العامّ الدوليّ بأنّ الهدف من الحصار هو إضعاف النّظام السّياسيّ القائم في العراق، وتأجيج الشّارع ضدّ حكومته، ومن ثمّ قيام الشّعب بتغيير حكومته بنفسه، دون تدخّل خارجيّ، إلّا إنّ هذه الأكذوبة فنّدتها أحداث عام (١٩٩١م)، عندما خرجت الجماهير في الشّمال والجنوب العراقيّ، وقامت بالزّحف نحو بغداد، إلّا إنّ المجتمع الدوليّ كان خائفاً من ذلك التّغيير؛ لعدم انسجامه مع التوجّهات الغربيّة؛ لأنّ المدّ (السّيعيّ) غير مرغوب فيه؛ لخشيتهم من اتّساع رقعة هذا المدّ في المنطقة، وإنّ النّظام القائم في إيران هو نظامٌ شيعيّ، يُعدّ مصدر ازعاجٍ للغرب وللدّول الخليجيّة، لهذا أعطت الإدارة الأمريكيّة الضّوء الأخضر لصدّام لقمع الانتفاضة.

لقد اتّضح للرّأي العامّ الدوليّ، وكذلك للرّأي العامّ الأمريكيّ، أنّ القرارات الدوليّة لم يكن هدفها تدمير الترسّانة العسكريّة لصدّام، أو لحماية المنطقة -وفي مقدّمتهم جيران العراق- من شبح حروبٍ مدمّرة قد يشعلها صدّام، بقدر ما كان الغرض منها القضاء على اللّحمة الوطنيّة، وعلى النّسيج الاجتماعيّ الموجود في العراق، فبعد دخول القوّات الأمريكيّة، عملت تلك الإدارة على تفتّت اللّحمة الوطنيّة، وتدمير النّسيج الاجتماعيّ، وأصبح العراق يُعاني من تناحرٍ طائفيّ، كان لجيران العراق -خاصّة تركيا، وبعض الدّول الخليجيّة- الأثر السّلبيّ في زعزعة الأوضاع الأمنيّة في العراق.



التَّحَوُّلاتُ الصَّنَاعِيَّةُ

إِطْلَاقُ

يقول الدكتور أحمد إبراهيم العلي: « ولعلّه من المتفق عليه أنّ الصّناعة في العراق بقطاعيها العامّ والخاصّ، تُعاني من عدم كفاية التمويل بالعملة الأجنبية لاستيراد الموادّ الأوليّة، وقطع الغيار، حالياً زمن الحصار؛ وذلك لأنّ اللّجوء إلى سوق الصّرف يتطلّب إطلاق أسعار المنتجات، وحتىّ مع إطلاقها، لا يُسمح بأسعار المنتجات أن تغطّي التكاليف في بعض الحالات، كما وتُعاني الصّناعة من النّوعية الواطئة للمنتجات، وهنا -أيضاً- لا فرق بين القطاع العامّ والخاصّ، ولم يتمكّن جهاز التقييس والسيطرة النّوعية من إجبار المنشآت على تحسين نوعيّة المنتج إن كانت قادرةً على ذلك»^(٢١). لقد تسبّب الحصار بتعطيل وتدمير جميع المنشآت الحيويّة في العراق وتوقّفت حركة الإنتاج، وهو ما دعا النّاس للبحث عن البدائل بما يُمكنهم من عبور تلك الفترة الصّعبة، وخلال هذه الفترة، ظهرت عدّة أنواع من الصّناعات المحليّة التي غابت عنها عين الرّقابة، وافترق المنتج للمواصفات المطلوبة، الأمر الذي شجّع المافيات الصّناعيّة من السيطرة على السّوق المحليّة، في وقتٍ تغاضّت فيه الحكومة عن دورها الرّقابي، إلّا في حالاتٍ محدودة.

الصَّناعاتُ الغدائيّةُ

تضرّرت الصّناعات الغدائيّة كثيراً جرّاء الحصار، وحدث فيها تغييرات كبيرة وكثيرة، فعلى سبيل المثال، صناعةُ المشروبات الغازيّة، فهي واحدةٌ من بين عشرات الصّناعات الغدائيّة التي توقّفت إنتاجها في المعامل الحكوميّة، لاسيّما البيسي كولا، والميرندا، والكندادراي، والتراوي عنب، فقد أصبحت المكائن الموجودة في تلك المعامل عبارة عن هياكل حديدية غير مجدية للنّفع، وبات الموظّف يخشى على باب رزقه، بعد أن قامت الحكومة في ذلك الوقت بتسريح عشرات العمّال تحت ذريعة ال (فائض)، فعالباً ما يتمّ طرد العمّال من المصانع تحت هذه الدّريعة، في حين

(٢١) الاقتصاد العراقيّ في ظلّ الحصار وآفاق المستقبل، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة.

كانت العمالة العربيّة (المصريّة) تصوّل وتجوّل في معامل العراق، وكأنّها صاحبة الحقّ الوحيدة التي تمتلك حقّ العيش في هذا البلد! وقد انتهز القطاع الخاصّ الفرصة لتظهر بصورة مفاجئة عشرات المعامل الأهليّة في المناطق الشّعبية، التي ركّزت على إنتاج نوعين من المشروبات الغازيّة: (الببسي كولا، والميرندا)، إلّا إنّ هذه المنتجات كانت تفتقر لابتساط الشروط الصّحيّة؛ إذ يُجرى تصنيعها بطرق بدائيّة، من جانبها شنت الحكومة في تلك الفترة سلسلة مدامات، أسفرت عن اعتقال أصحاب المعامل، وقد صادرت المعدّات والمكائن والموادّ التي كانوا يستخدمونها في صناعة الببسي، ولكن، على الرّغم من الإجراءات التي كانت تتبّعها الحكومة آنذاك، لم يحدّ هذا من نشاط المعامل الأهليّة، ومما ساعد على استمراريّة العمل فيها، قيام أصحاب المعامل بتقديم هبات (رشاوى) إلى مختار المنطقة؛ لضمان عدم مدامة منزله، ومن ثمّ اعتقاله من قبل مأميّ بـ (الأمن الاقتصاديّ). أمّا صناعة الشّراب، فلم تكن هذه الصّناعة أفضل حالاً من غيرها من الصّناعات الغذائيّة الأخرى، فقد لحق بها ما لحق من تعطيلٍ وغشٍّ وتلاعبٍ، أساء كثيراً إلى هذه المنتجات، ففي ظلّ غياب المنتج الجيّد (فراي، يافا)، وغيرهما من الأسماء التي كان لها حضور متميّز في السّوق المحليّة، حلّت محلّها أسماء وعناوين لمنتجات لم تكن معروفة من قبل، ومن الملاحظات التي سجّلت على الصّناعة (البديلة)، اعتماد أصحاب المعامل على قناني زجاجيّة ليست مخصّصة لتعبئة الشّراب؛ إذ لجأ أصحاب المعامل إلى استخدام قناني الحليب المعقّم الفارغة للتعبيل، مستفيدين من توقّف إنتاج الحليب المعقّم في معامل الألبان في



عموم العراق، التي لم تكن صالحة على الإطلاق، فقد كانت قدرة للغاية! فقد كانت القاذورات والأوساخ والمواد الغريبة الأخر ملتصقة بقعر القنينة (البطل)، وللتخلص منها يقوم عمال -أغلبهم من الشباب و الأطفال- بوضع تلك القناني (البطالة) في حوض (بانيو) مملوء بالماء، وقد جلس حوله مجموعة يراوح عددها ما بين ستة إلى ثمانية أشخاص، يقومون بتنظيف القناني، وتعتمد طريقة التنظيف على إدخال سلك معدني رُبطت في إحدى نهاياته قطعة قماش، أو قطعة من الإسفنج، يقوم العامل بتدوير ذلك السلك عبر تحريكه يمينا ويسارا في قعر القنينة، ثم يسحب السلك ليغمر البطل مرة أخرى في الحوض، وهكذا تتكرر العملية عدة مرات، بعدها يُركن (البطل) جانبا ليأخذ العامل قنينة أخرى، وبعد أن ينتهي العمال من تنظيف جميع القناني، يقوم كل عامل بإحصاء عدد القناني التي قام بتنظيفها لوحده، ليتقاضى مقابل ذلك مبلغاً زهيداً، يُمكنه من شراء كيلو غراماً واحداً من الطحين، يعود به إلى أهله!! وفي اليوم التالي يأتي المتعهد ليقوم بفحص القناني، من خلال إلقائه نظرة عابرة على الصناديق البلاستيكية، ثم يقوم بعدها بانتقاء مجموعة من القناني، فإن صادف وشاهد القاذورات والشوائب مازالت موجودة في قعر القنينة، أو جوانبها، يقوم بعزل القنينة لإعادة غسلها مرة أخرى، أما إذا لم يشاهد القاذورات، فإنه يأمر العمال بتحميل الصناديق في سيارة الـ (بيك أب)، ليقوم بنقلها إلى المعمل للتعبئة، وبما أن عملية التنظيف -وكذلك الفحص- تعتمد أساساً على طرق غير صحيحة، فمن الطبيعي أن يتسبب هذا المنتج بمشاكل صحية للمستهلكين، فالرقابة و عيونها غافلة عما يفعله النفعيون!

ومن الصناعات الغذائية التي طرأ عليها تغيير وأصبح الغش والتلاعب عنصراً أساسياً فيها، هي صناعة معجون الطماطة، فقد انتقل إنتاج معجون الطماطة من المعامل الحكومية إلى المعامل الأهلية (داخل البيوت)؛ إذ جرى تصنيع كميات كبيرة من المعجون في المناطق الشعبية بمواصفات تفتقر هي الأخرى إلى الشروط الصحية. فقد عمد الناس في ذلك الوقت إلى جمع قناني المعجون الفارغة بعد شرائها من أصحاب المحلات، الذين يقومون ببيع المعجون بعد تفريغه بأكياس صغيرة ليسهل على العوائل الفقيرة شراؤه، وكلما تفرغ واحدة يأتي بأخرى،

والتي تفرغ ينتظر صاحب المحل أن يأتي إليه (الدَّوَّارَة) لبيعها عليهم بمبلغ (١٠٠) دينار، وهي عملة نقدية مطبوعة محلياً، وعلى الرغم من ضخامة الرقم، إلا أنه لا يساوي شيئاً؛



بسبب التضخم الاقتصادي الذي كان يغرق به العراق في تلك الفترة، وكان أصحاب المعامل يعتمدون في تنظيف قناني المعجون الفارغة بالطريقة ذاتها التي يتم فيها تنظيف قناني الحليب، فبعد أن تنقل بواسطة العربات التي تجرها الخيول، أو الحمير، إلى ورش

داخل البيوت، تتم عملية تعبئتها بالمعجون، وكان أصحاب المعامل يضعون صبغة ذات لون أرجواني سُميت فيما بعد بصبغة معجون الطماطة، متوافرة وبكميات كبيرة لدى العطارين، لإعطاء صبغة تكون مشابهة للون الحقيقي للمعجون، إلا أن هذا النوع من المنتجات سرعان ما تظهر عليه علامات التعفن، ويكون خلال فترة يومين أو ثلاثة غير صالح للاستهلاك البشري، لكن ضيق الحال يدفع بـ (رَبَّة) البيت إلى شرائه!

ومن المواد الغذائية التي طالها التلاعب والغش الصناعي، (صناعة الحلوى)، فقد أدخلت عليها مواد غير صالحة، أو غير مخصصة للاستهلاك البشري، فبعد اختفاء زبدة الكاكاو -وهي مادة غذائية تُستعمل في صناعة الكاكاو- في زمن الحصار، أصبح لزاماً على أصحاب معامل القطاع الخاص، وبعد أن وجدوا أنفسهم عاجزين عن صناعة الكاكاو، بسبب غياب هذه المادة، أن يلجؤوا إلى استعمال الشمع الصناعي، بوصفه مادةً بديلةً، ومادة الشمع -كما هو معلوم- هي مادةً نفطيةً لونها يميل إلى الصفرة، لا تصلح للاستهلاك البشري، وتباع هذه المادة على شكل قوالب، توضع في علب كارتونية خاصة، تحتوي الكارتون الواحد على قطعتين فقط، يكون سمك القطعة الواحدة ما بين (٤ - ٥ سم)، وطول (٣٠ سم)، وعرض (١٥ سم)، وتُباع في سوق يُعرف بـ (سوق الشمع) في الشورجة، يقوم أصحاب المعامل بخلط مقدار معين

من مادة الشمع، مع مقدارٍ من باودر الكاكاو، الذي يحصلون عليه من العطارين، مع نسبة معينة من السمن النباتي (الدهن)، تُخلط هذه المواد جميعها، وتُقلَّب على نارٍ هادئة، ثم يُصبُّ السائل الكثيف في قوالب خاصّة، وتترك لدقائق حتّى يبرد داخل (القوالب)، بعد ذلك تُقلَّب على طاولة خشبيّة مطليّة بالسمن النباتي (الدهن)؛ وذلك لسببين، الأوّل: لإعطائها المنتج بريقاً مميّزاً، والثاني: لتجنّب التصاق القطع مع بعضها البعض. وقد استعمل الشمع -أيضاً- في صناعة (علك الماء)، فبعد أن ارتفع سعر العلكة المستوردة من سورية، والمعروف بـ (علكة السهم) على سبيل المثال، كان لزاماً على أصحاب المعامل الأهليّة في مناطق بغداد الشّعبية البحث عن بديل يغطّي حاجة السّوق من هذه المادّة، فكانت الفكرة تعتمد على مزج نسبة معينة من مادة الشمع، مع كمّيّة أو مقدارٍ من العلكة الأصليّة، التي يُؤتى بها من كردستان، وبعد أن تجهّز هذه العلكة، التي تكون عادةً على شكل دائريّ لا يتجاوز حجم القطعة الواحدة منها حجم حبة الفاصولياء الصّغيرة، تعبأ ما بين ثمانية إلى عشر حبّات في علبة صغيرة ذات غطاءٍ شفافٍ، تُصنّف العلب الصّغيرة بعناية في علب كرتونيّة، كأن تكون عبوات بيض المائدة -مثلاً-، أو عبوات المصاييح الفارغة، ثم تُرسل إلى مكاتب النقليّات لغرض إرسالها إلى أسواق المحافظات. من المؤثّرات السّلبية على هذا المنتج، أنّه لا يُقاوم حرارة الصّيف، وإذا ما تعرّض لأشعة الشّمس -ولو لدقائق-، فسرعان ما (تسيح) القطع الصّغيرة، وتمتزج مع بعضها البعض، لهذا يحرص الباعة على وضعها في الظلّ، وعليه يكون النشاط التجاريّ لهذا النّوع من (العلكة) في الشّتاء أكثر ممّا هو عليه في فصل الصّيف.

الصّناعات البلاستيكيّة

ربّما المصطلح الذي كان يتردّد على ألسن النّاس طول سنوات الحصار المنصرمة، هو مصطلح (مُعاد)، وكان يقصد به الصّناعات البلاستيكيّة بمختلف أنواعها، التي تكون فيها الموادّ المصنّعة ناتجة عن استخدام موادّ قديمة (تالفة)، يُعاد تصنيعها مرّة أخرى، وبأشكالٍ وألوانٍ مختلفة. تعتمد هذه الصّناعة على جمع الموادّ البلاستيكيّة المستهلكة، كالأواني، والأباريق،

والصناديق، البلاستيكية، التي تُستخدم في نقل الفواكه والخضر وتخزينها؛ إذ يُجرى تجميع تلك المواد من قبل أشخاص (الدوّارة)، أو ما يُسمّون بـ (العَتَاكَة)، وهم بدورهم يبيعون ما جمعوه من موادّ بلاستيكية على محلات الـ (عتيق)، تُنقل بعدها إلى الورش، أو المعامل، التي تكون عادةً بعيدةً نوعاً ما عن مركز المدينة. في تلك الورش يُجرى فصل الموادّ البلاستيكية على أساس اللون؛ إذ تُعزل الألوان عن بعضها البعض الآخر، بعد ذلك يتمّ غسلها بالماء جيّداً؛ لتخليصها من الأتّيان والأتربة والشوائب الأخر العالقة، ثمّ تُنقل إلى مكائن تقوم بتقطيع البلاستيك (فرمه)؛ ليُصبح صغير الحجم، بعد ذلك تُضاف له الحبيبات البلاستيكية الأصلية، وبكميّات مناسبة، بعدها تُعرّض لدرجات حرارة عالية للوصول إلى مرحلة الذوبان؛ إذ تمتزج قطع البلاستيك المعاد مع الحبيبات البلاستيكية الأصلية بفعل درجات الحرارة العالية، وبعدها يُصبّ السائل في قوالب خاصّة. من هذه الورش تخرج (الشّحّاطات) البلاستيكية التي تميّز بألوانها القاتمة وبوزنها الثّقل، ومنها تخرج -أيضاً- لعب الأطفال، والسّلال، والأباريق، وأشياء أُخر كثيرة، إلّا إنّ عمر هذا المنتج يكون قصيراً جداً، قياساً بالمنتج الأصلي؛ لأسباب كثيرة منها: إنّ كمّيّة الموادّ البلاستيكية المستعملة (المعاد تصنيعها)، تكون أكثر من كمّيّة الحبيبات البلاستيكية (الأصلية) المضافة، التي من شأنها العمل على تخفيف الألوان القاتمة، وزيادة تماسك المنتج النهائي، وبحسب أطباء متخصصون، أكّدوا أنّ هذه الموادّ تسبّبت بأمراضٍ جلدية وسرطانيّة مختلفة، إلّا إنّ الناس أداروا ظهورهم لكلّ ما سمعوه؛ لغياب البديل؛ لأنّ الباب الوحيد الذي أمامهم هو الاعتماد كليّاً على ما تنتجه الورش الأهليّة من حاجات هم بأمسّ الحاجة إليها.



انتعاش مهنة الإسكافية

أُجبرت العوائل على ترقية كل شيء، خاصة أحذية أطفالها المدرسية وحقائبهم، وكذلك الأحزمة، وأشياء أخرى كثيرة، لتتمكن من استخدامها أطول وقت ممكن، وإزاء تزايد حاجة الناس لهذه الأشياء، كان لابد من ظهور (بسطات ومحلات الإسكافية)، لتفتح أبوابها في جميع الأسواق والمناطق، لتكون جاهزة لاستقبال الزبائن الذين يتحتم عليهم الانتظار، ربما لساعات في محل الإسكافية، وأمام البسطات، ليرموا حاجاتهم، وإن أصابها التشويه بفعل ماكينة الإسكافي وسنارته، التي عادة ما تترك آثارها الواضحة على أحذية الناس، وخصوصاً طلبة الجامعة، ولقد اعتاد الناس على رؤية مشاهد الفقر، لهذا فإنهم يغضون الطرف.

قبل الحصار كان العراقيون يرمون أحذيتهم وأشياء أخرى لأبسط الأسباب، وكانوا يشترون الحقائق المدرسية لأطفالهم في كل موسم دراسي، وإن حصل واحتفظت العائلة بحقائب أبنائها لموسم دراسي آخر، فإن العائلة تحرص على أن لا تكون ممزقة، أو مشوهة، فالكُل يحرص على أن يذهب ابنه، أو ابنته إلى المدرسة وهو يرتدي أفضل الثياب. نسبة قليلة من الناس كانت تذهب إلى محلات الإسكافية، لهذا كانت محلاتهم قبل الحصار لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة،



بخلاف ما حصل في أيام الحصار؛ إذ تزامن الإسكافية وتراصفوا مشكّلين بتراصفهم وتزاحمهم سوقاً خاصّة بهم!

تأثر الصناعة المحليّة

بعد أن شهدت الصناعة العراقيّة في العقود الماضية تطوّراً إيجابياً كبيراً؛ إذ بزغ شمس صناعة وطنيّة حقيقيّة، من قبيل: ساحبات عترة الزراعيّة، ومعامل تعليب كربلاء، التي غزت منتجاتها السّوق المحليّة، ومعامل الجلود، التي أسهمت منتجاتها المميّزة، من حقائب وأحذية وأحزمة، في إنعاش السّوق، وأيضاً صناعة السّجائر، من قبيل: (سومر)، وغيرها من الأسماء، وكذلك صناعة الأجهزة الكهربائيّة والإلكترونيّة المتمثلة بثلاجة عشتار، وتلفزيون وراديو القيثاره، وبعد أن شهدت هذه الصناعات وغيرها تطوّراً وازدهاراً وتنامياً في الخبرة الوطنيّة، حدثت انتكاسة وتراجع خطير في جميع الصناعات في ثمانينيّات القرن الماضي، على أثر اندلاع الحرب العراقيّة الإيرانيّة، فالنّظام السّابق كان حريصاً على تغذية ماكنته العسكريّة، لهذا كرّس اهتمامه على الصناعة الحربيّة، واستحدث هيأةً سُمّيّت في ذلك الوقت بـ (هيئة التصنيع





العسكري)، وكان يُشرف عليها ويديرها مباشرة، صهره (حسين كامل)، قبل أن يحدث خلاف بينهما، وتفاصيل الحادثة التي تمّ بموجبها تصفية الأخير معروفة لجميع العراقيين، المهمّ هو أنّ الصناعة في العراق تحوّلت من مدنيّة إلى حربيّة، وباتت المعامل تتحرّك على وفق إدامة زخم المعركة؛ إذ كانت تُصنع في تلك المعامل المعدّات العسكريّة، من عتاد وظروف طلقات المدافع، وقنابر الهاون، وغيرها.

لقد ساءت الأمور كثيراً، وتراجعت معدّلات الإنتاج أيام الحصار، وأصبحت المنشآت العراقية عُرضة لزيارات متكرّرة للجان التفتيش الدّوليّة، وأصبحت المعامل تفتقر إلى قطع الغيار؛ بسبب استهلاك أجزاء من المعدّات والمكائن وتلفها؛ لوجود رقابة دوليّة صارمة، فضلاً عن عدم توافر الموادّ الأولى؛ بسبب الرّقابة الصّارمة على كلّ ما يدخل ويخرج من العراق.

وللدّبابات المدمّرة فوائدها!

عجز أصحاب العربات التي تجرّها الحيوانات عن شراء الدّواليب المطاطيّة لعرباتهم لغلاء أسعارها من جانب؛ ولكثرة عطلاتها (البناجر) من جانب آخر، لهذا، كان البديل المناسب لحلّ مشكلتهم تلك هو أن يختاروا دواليب الدّبابات المدمّرة لتكون بديلاً عن الدّواليب المعطوبة. توجه أصحاب العربات التي تجرّها الخيول إلى الأماكن التي تتواجد فيها الدّبابات التي دمرتها طائرات ما يُسمّى بقوّات التحالف الدّوليّ، وراحوا بعدّتهم البسيطة ينزعون تلك الإطارات

الثقيلة عن الهياكل الضخمة، لينقلوها من المواقع العسكرية المدمرة إلى بيوتهم، ليستبدلوا الدواب (العجلات) المطاطية المستهلكة بالدواب الحديدية!

انتشر استخدام هذا النوع من الإطارات؛ لأنّه لا يكلفهم شيئاً، ويُزيح عن تفكيرهم هموم



إملاء (نفخ) الدواب أو تبديلها، فهذا النوع من الدواب لا يُستهلك، ولا يتأثر بأيّ شيءٍ حتّى وإن مضى على استخدامه عشرات السنين!!

معاملٌ صغيرةٌ

مهّدت سنوات الحصار الاقتصاديّ الطريق لظهور معامل صغيرة لم تكن موجودة من قبل، كمعامل إنتاج الشمع، وأواني الفافون والبلاستيك، ومعامل لإنتاج الخيوط، وغيرها. كان المعمل الصّغير لا يحتاج إلى أعدادٍ كبيرةٍ من الأيدي العاملة، فبعض المعامل قد لا يزيد عدد العاملين فيها عن أربعة، أو ربّما خمسة عمال، في حين لا يتعدّى معمل إنتاج الشمع أكثر من ثلاثة أشخاص يعملون ليلاً نهاراً، وربّما يكون العدد أكثر من ذلك بقليل في ورش إنتاج الأواني

البلاستيكية وأواني الفافون. كان أصحاب المعامل - وخاصة معامل إنتاج الخيوط، وعلكة الماء، ومعامل آخر - يعتمدون اعتماداً كلياً على النساء بدلاً من الرجال؛ لكون أجور النساء أقل بكثير من أجور الرجال، فضلاً عن مهارة بعضهنّ وتمكّنهنّ من تحقيق نسب إنتاج لا بأس بها. كان للمعامل الصغيرة أثرٌ في سدّ حاجة السوق المحليّة من أشياء كثيرة مهمّة ومفيدة في حياتنا اليوميّة.

ملعّ أحذية

اختفى في تسعينيات القرن الماضي صبغ الأحذية (التّمساح) الشّهير، وحلّ محلّه ملعّ (محلي الصّنع)، لا يعدو كونه أكثر من (شمع) خالص، أُضيف إليه اللون الأسود؛ لذلك تظهر المساويء سريعاً على الأحذية- التي تكون عادةً مستعملةً- ما إنْ تستخدم هذا النوع من صبغ الأحذية. مع ازدياد حالة الفقر في عموم المجتمع العراقيّ، راح النّاس يستخدمون السّعف، أو الحطب المحترق المتبقيّ في التّنور بعد الانتهاء من شوي الخبز، والمعروف لدى عامّة النّاس بـ (السّخام)؛ إذ يُضاف إليه قليل من الماء، ومن ثمّ يُستعمل بواسطة قطعة قماش، أو فرشاة الأحذية، وبذلك أصبح بمقدور النّاس استخدام هذه الطريقة في صبغ أحذيتهم، بدلاً عن الأصباغ المستوردة غير المتوافرة في الأسواق.



بدائل كهربائية

غرقت الأسواق بالمواد المستعملة (البالات)، التي سُمِّيت في حينها بـ (أدوات المرحلة)، وهي عبارة عن طبّاخات نفطيّة صغيرة (جُول)، و (بريمزات)، وفوانيس، و لآلات مستعملة، وأدوات منزليّة وكهربائيّة مستعملة أخرى. وقد شاءت الأقدار أن يتعامل النّاس بها؛ ليكونَ الفانوس والّلالة وال(لمبة)، وكأنّها جزءٌ من حياتهم اليوميّة، التي لا غنىَ لهم عنها، ولو ليومٍ واحدٍ على الأقلّ. كان الباعة عادةً ما يقومونَ بترميم ال (فوانيس، والجولة، والبريمز)، إمّا بطلائها، أو بسدّ الثّقوب المتآكلة بفعل الأكسدة (الصدأ)؛ لمنع تسرّب النّفط من خلالها؛ إذ تُرسل إلى (المصلّح) ليقومَ بترقيع الأجزاء المستهلكة، ومن ثمّ صبغها قبل عرضها في السّوق، ومن هذه الأدوات:

اللوّكس

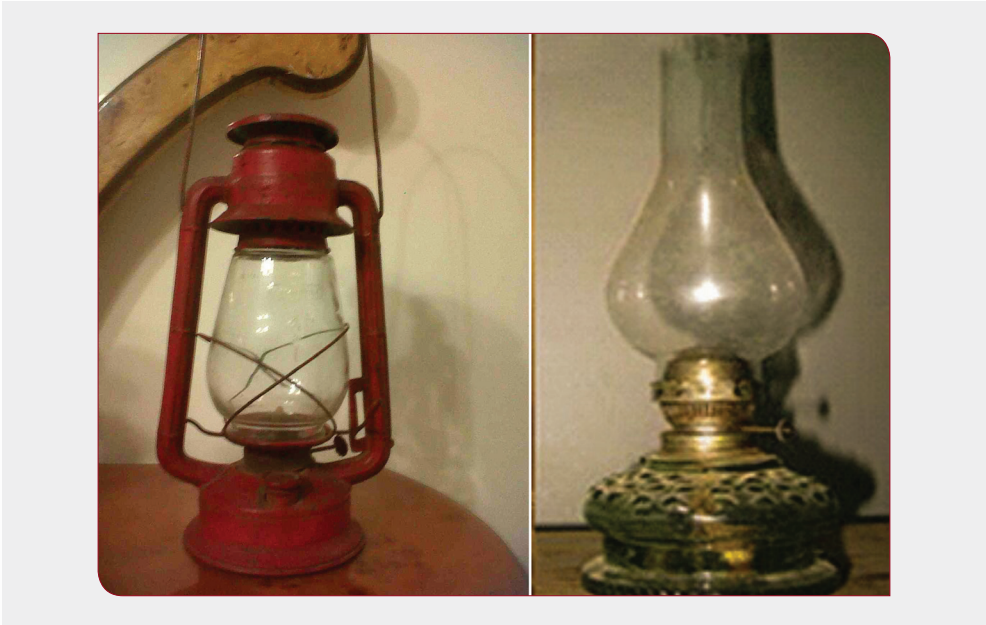
ازدادت الحاجة إلى استخدام اللّوكس في بعض المحلّات، ومنها: محلّات الحلاقة؛ لتعويض النّقص الحاصل في الطاقة الكهربائيّة؛ فنظراً إلى عدم وجود مولّدات (أميريّة)،



ولعدم وجود إمكان شراء مولّدات كهربائية صغيرة، اضطرّوا إلى استخدام اللوكس، وعلى الرغم من ما يسببه هذا النوع من المصابيح من ارتفاع حادّ في درجات الحرارة داخل صالونات الحلاقة، إلّا إنّ النّاس استطاعوا ترويض أنفسهم، وتحملوا الحرّ الشّديد لانتظار دورهم، إلى وقتٍ قد يستغرق عدّة ساعاتٍ لحلاقة شعرهم. كان النّاس عادة ما يفضّلون الحلاقة ليلاً، فالعمل اليوميّ المتواصل الذي فرضته عليهم ظروف الوضع -آنذاك- تطلّب منهم الانغماس في العمل طول النّهار؛ لهذا نجد صالونات الحلاقة تغصّ بالزّبائن في المساء. وكان يتحمّ على الزّبون الجالس على كرسيّ الحلاق الصّبر، وتحمل حرارة الصّالون، في المقابل، كان الحلاق يبذل جهوداً للتخفيف عن الزّبون؛ إذ كان يعمد إلى تحريك تيّارٍ من الهواء مستعيناً بالمشفّة، عسى أن يتمكّن من تقليل العرق المتصبّب من الزّبون المتسمّر على كرسيّ الحلاق!

من فوائد الفانوس الآخر..!

ال (لمبة)^(٢٢): قنيّة زجاجيّة، كأن تكون قنيّة (بيسي كولا)، أو أيّ قنيّة دواء فارغة، تُملأ هذه القنيّة إلى العنق بـ (الغاز) الممزوج بالملح، أو النّفط الأبيض -إن توافر- وتخرج من فوّته



(٢٢) ويُسمّى في بعض المناطق: (المصري).

فتيلةً ارتفاعها (١ سم)، يُغلق عُقْ القَيْنَة (البطل)، أما (بالعجين، أو التمر)، ومن ثمَّ تُستخدم لأغراض الإنارة، والمساعدة في الطَّهو، ولإيقاد السَّجائر، كما هو الحال بالنَّسبة إلى الـ (اللَّالة والфанوس)، فإنَّ البعض قد يتصوَّر أنَّ استعمالات هذه الأشياء يقتصر على الإضاءة عند حلول الظلام، لكنَّ في الحقيقة إنَّ الحصار أثبت وجود فوائد أُخر للبطل ولَّالة والфанوس، فبسبب ارتفاع أسعار (السَّخَّاط)، ورداءة ما متوافر منه في أسواق الجملة، لجأ النَّاس إلى البدائل الثلاثة: (اللَّمبة، والфанوس، واللَّالة). كان عود الثَّقاب سرعان ما تتبعثر مادَّة (الكبريت) الموجودة على رأسه، لمجرَّد ملامستها سطح (السَّخَّاطة) المخصَّص للتَّقاد؛ ولكي لا تُنفق العائلةُ المزيد من النَّقود، تضطرَّ إلى إبقاء الفانوس واللَّالة و البطل، أو (اللَّمبة)، متَّقدَّةً طول النَّهار، حتَّى الذين يريدون إشعال سجائرهم، لا بدَّ من أن يستعينوا بتلك الأدوات التي أصبحت جزءاً من حياتهم، على الرِّغم من أنَّ دُخانها المتصاعد يشوِّه جدران المطبخ وغرف المنزل، فعندما تدخل بيتَ صديق، أو قريب، فلنَّ تشعر بغرابةٍ وأنَّت تُشاهد كيف أنَّ الدَّخان قد رسم صوراً وأشكالاً مختلفةً على جدران العُرف. كان الدَّخان الأسود المتصاعد من (اللَّمبة، واللَّالة)، يُشعِرُ النَّاس وكأنَّ شيئاً قد قَبَضَ على قلوبهم، وهذه إحدى الحالات النَّفسية التي كان النَّاس يُعانون منها خلال سنوات الحصار.

بدائلُ الشَّيلمان

بعد أن اضطرَّ النَّاس إلى بيع الحديد الموجود في سقوف منازلهم من (شيلمان، وحديد تسليح)، استعانوا على إثر ذلك بـ (شيلمان سَكَّة قطار المعقل)، المتناثرة على جانبي سَكَّة القطار الفعلية، وهو ما مهَّد الطريق أمام السَّرَّاق لنقلها، ومن ثمَّ بيعها على أصحاب (علاوي) بيع الحديد!

عمد النَّاس إلى شطر (الشَّيلمان) الواحدة إلى شطرين طوليًّا؛ وذلك للتخفيف من وزنها الثَّقيل عند استخدامها في تسقيف الغرف و سطوح البيوت، وللإستفادة منها أكثر. كان وزنها الثَّقيل يُثير مخاوف النَّاس من احتمال سقوط سقوف الغرف على أصحابها، إلَّا أنَّ باعة الحديد

كانوا دائماً يُقنعون النَّاسَ ويُرغّبونهم، والنَّاسُ ليس أمامها غير القبول، وإن كانوا مكرهينَ على ذلك.



مهنة التّجفيت

شاعت في تسعينيّات القرن الماضي مهنة تجفيت محرّكات السيّارات في ورش صيانة السيّارات. كان (الفيتّر) -وهو صاحب الورشة، ويُطلق عليه تسمية (الأسطة)- يتمتّع بقباليّة عالية على القيام بعملية تجفيت سيّارات البرازيليّ، والمتسوبيشي، والكراون، بل أنواع السيّارات كافّة. في ذلك الوقت، كان (الأسطة) يستعينُ بسيّارات الموديلات القديمة لاستخراج بعض قطع الغيار؛ لعدم توافر قطع الغيار في الأسواق، واستطاع (الأسطوات) كذلك إيجاد بدائل محليّة، كقطع الكارتون -مثلاً- بدلاً عن قطع غيار آخر غير متوافرة، وذلك في (الكَازَكِيّت)، وهو الذي يتوسّط ما بين (الكور والسّلندر)؛ إذ استُخدمت في تلك السّنوات مادّة (الاسبست الحراريّ)، وهي عبارة عن رولات يتمّ تقطيعها لعمل (الكَازَكِيّت) البديل؛ إذ يُؤتّى بـ (الكور)

وَيُمسح بالدهن، وتُوضع فوقه قطعة (الاسبست الحراري) بعد أن تُطبع الثقوب نتيجة لوجود الدهن الذي تم وضعه، وتُجرى عملية التشقيب لتكون بحجم الثقوب الأصلية، وبهذه الطريقة تتم عملية صنع (الكازكيت البديل) !!

وجرت العادة-كذلك- على صيانة الرادياترات بعد الاستعانة بها متوافر من قطع غيار مستخدمة، أو بدائل محلية.



كانت ورش الصيانة عادةً ما تستبدل محركات السيارات ذات المناشء العالمية الأقل جودة، بأخرى ذات جودة عالية، أو يعمل (الأسطة) ومن هو بمعيتة، على استبدال المحركات التي أصبح من المتعذر صيانتها لقدمها وكثرة ما جرى عليها من أعمال صيانة (آخر سايز)، كما يُطلق عليه المختصون في تلك الورش؛ إذ يتم استبدالها بمحركات أمريكية، أو يابانية، لكي تستمر الحياة .

أستوانة الغاز المعطوبة!!

من منطقة تُسمّى (السّكراب)، وهي منطقة تُجمع فيها مخلفات المعامل، وبقايا السيّارات، وفضلات الحديد، تُجلب أَسْطوانات الغاز المعطوبة. كان (الدّوّارة) يأتونَ إلى هذا المكان للبحث عن أَسْطوانات الطهو، وكان استعمال هذا النوع من الأَسْطوانات مخفوفاً بالمخاطر، إلّا إنّ حاجة النّاس تدفع بهم إلى استعمالها لضيق الحال، على الرّغم من ما يُجرى عليها من أعمال



صيانة، وهي بلا شكّ صيانة بسيطة، تفتقر إلى الخبرة الكافية، بعد ذلك تملأ بالغاز قبل أن تُباع من قبل الباعة المتجولين، على العوائل للاستعمال. استمرّ البحث عن الأَسْطوانات المعطوبة وسط أكوام الحديد المستهلك، إلى أن يئس الباعة المتجولون من العثور على أَسْطوانة واحدة على الأقلّ!

سجادة الصلاة

في تسعينيات القرن الماضي، كانت سجادة الصلاة عبارة عن كيس (كونية) طحين، أو رز، طُرِزَتْ فوقها صورةٌ مسجدٍ، أو صورةٌ لأحد أئمة آل البيت (عليه السلام)، كما تُطَرِّزُ بعض الكلمات من قبيل (الله أكبر)، و(اللهم صل على محمد وآل محمد)، و(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، فيما تُطَرِّز الحواشي باللون الأخضر.

كانت ربّات البيوت عادةً ما يستفدن من خيوط الحياكة المستعملة لتصميم سجادة الصلاة، وبهذه الطريقة أصبح من السهل على العائلة الاستفادة من الأشياء البسيطة المتوافرة في البيت لسد حاجاتها من الأشياء التي يتطلّب شراؤها من السوق، وسجادة الصلاة واحدة منها.

وسائد من نوع آخر !!

ربّما تكون الوسائد المحشوة بالرّيش من أفضل الوسائد، وأكثرها شيوعاً حتّى بداية تسعينيات القرن الماضي، قبل أن ينحسر استعمالها تدريجياً، وكذلك الحال بالنسبة إلى الوسائد المحشوة بالقطن. في تسعينيات القرن الماضي، بات الحصول على الرّيش، أو القطن شبه مستحيل؛ لانعدام تربية الطيور بكافة أشكالها في جميع المناطق، عدا الزراعيّة، وبذلك أصبح من الصّعب الحصول على مادّة (الرّيش). القطن هو الآخر أصبح غير موجود في البيت البصريّ، بعد أن باعت العوائل ما تمتلك من فرشٍ وأغطيةٍ ووسائد محشوة به؛ لتمكينها من شراء الطّحين والسكر والرّز والسمن النّباتيّ، بل العلاج -أيضاً-. من هنا، أصبح من الصّوريّ أن يكون هناك بديل، لتعويض النقص الحاصل في هاتين المادّتين، فكانت خيوط الأقمشة خير بديل للحصول على وسائد تسدّ حاجة النّاس؛ ولتزايد الطلب عليها، أصبح هناك محلاتٌ متخصصة ببيع هذه الخيوط، التي يُؤتى بها مرزومةً على شكل بالات، يستفيد منها النّدافون لتلبية حاجات النّاس.

فراش متواضع

حرصت ربّات البيوت على توفير ما يناسب إمكاناتها الماديّة، وما تمرّ به أسرتها من تقشّف لا تُعرف له حدود، ومن أجل سدّ حاجة بيتها من الفراش بعد أن اضطرت إلى بيع ما تمتلكه من أثاثٍ لشراء الطّحين والزّيت والسكر. وقد استعانت ربّة البيت بالملابس القديمة لتحوّلها إلى أشكالٍ هندسيّةٍ مختلفةٍ (مربعةٍ ومستطيلةٍ)، لتجمعها سوياً لتصبح قطعةً واحدةً، ثم تأتي بأكياس (كوّاني) السكر، أو الرّزّ الفارغة، التي سبق أن اشترتها من وكيل الموادّ الغذائيّة، لتبدأ بخياطة هذه السّجّادة الملوّنة فوق كيس السكر الفارغ، لتُصبح قطعةً واحدةً، وبعد أن تنتهي من عمل (الجودليّة)، تشعرُ بالارتياح؛ لأنّها استطاعت أن توفرَ لبيتها فراشاً متواضعاً!

الخيوط بدلاً من القطن

باعَ النّاسُ أفرشتهم وأعطيتهم لشراء الطّحين، أو لصرفها على العلاج، وبعد أن أصبحوا بأمسّ الحاجة إلى فراش - وإن كان بسيطاً -، فظهرت نوعيّة جديدة من (البالات) عبارة عن خيوطٍ لملابس مستعملة مكبوسة بواسطة مكائن، راح النّادفون يستخدمونها لصناعة الفرش. لم يكن أمام النّاس غير تقبّل هذا النوع من الأفرشة، وإن كانت لا تصل إلى مستوى الفرش المصنوعة من القطن، فالنوع الأخير له فوائد الصّحيّة؛ إذ غالباً ما يُوصي به الأطباء لبعض الحالات المرضيّة. بعد سقوط النظام في (٢٠٠٣م)، نشطت تجارة البالات مع الكويت، وأخذ النّاس يتجهون لشراء الفرش المبطنّة بالقطن، على الرّغم من المساوئ الكثيرة التي تركها الأفرشة المستعملة على صحتهم.

صناديق الشّاي

غلاء الأخشاب التي كان النّجارون يستخدمونها في صناعة غرف الزّواج وشحّتها، دفعَ بهم إلى استخدام صناديق الشّاي الفارغة في ترميم غرف الزّواج، وبذلك أصبح لتلك الصّناديق سوقٌ وباعةٌ ومشترون، وفوق هذا وذلك، فإنّ صندوق الشّاي عندما يفرغ تماماً فإنّه لن يُباع إلّا ل (المعميل) الفلانيّ دون غيره!

لم يكتفِ النَّاسُ بصناديقِ الشَّاي، بل سرعان ما وثبوا على الوحدات العسكرية المتروكة، ومواضع القتال على الحدود مع إيران، ففي تلك المواضع (الملاجئ) المئات من أعمدة الخشب وصناديق العتاد الفارغة، وكان العمل متواصلاً وشاقاً ومحفوفاً بالمخاطر؛ لكون أرض المعركة لا تخلو من الألغام والقنابر غير المنفلقة، وقد خسر بعضهم بسببها أرواحهم، وأجزاء من أجسادهم جرّاء انفلاق المقذوفات غير المنفلقة عليهم! لقد كانت أياماً صعبةً ليس على الإنسان فحسب، بل حتّى على الحيوانات التي كانت تتنقل على مدار الساعة بين بقايا المواضع المتروكة باحثّةً عن الطعام، بعد أن هَجَرَ الجيش مواقعه، ولم يعد بمقدورها العيش على بقايا الصّمون المتحجّر، ما دَفَعَ بها إلى التّروح إلى المدينة بحثاً عن طعام!

بدائل للتواصل

وسائلٌ عديدةٌ ابتكرها النَّاس، حاولوا من خلالها التواصل مع العالم، ومن أجل أن يكونوا قريبين من الحدث، وأن يعرفوا ما يدور في العالم من أحداث يومية، خصوصاً أن نشرات الأخبار تُخصّص مساحات واسعة لتغطية أوضاع العراق السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة،



وحتى الإنسانية، كان العالم مشغولاً بأحداث العراق وما يمرُّ به، وما يُصدره المجتمع الدوليُّ من قراراتٍ، وكذلك تغطية تحركات لجان التفتيش الدوليَّة، لهذا كان النَّاس يتابعون كلَّ هذه الأخبار أولاً بأولٍ من خلال المذياع؛ إذ لم تكن -آنذاك- محطات تلفزة فضائيَّة، وكان لزاماً عليهم أن يحتفظوا ببطاريَّة المذياع أطول وقتٍ ممكنٍ، فكانوا يلجؤون إلى شحن البطاريات الجافَّة عن طريق إحضار إناء معدنيٍّ، فيه كمِّيَّة من الماء، يضعون البطاريات بداخله، ثمَّ يُسخِّنون الإناء فترةً من الزَّمن، وبهذه الطريقة يُمكن أن تعمل البطاريَّة يوماً أو يومين، ويمكن أيضاً أن تكون البطاريَّة مشحونةً لساعةٍ، أو ربَّما أقلَّ، أو أكثر من ذلك بقليل، بعد طعجها، أمَّا بمطرقةٍ، أو بجسمٍ صُلْبٍ؛ لتُعاد مرَّةً أخرى إلى المذياع ! أمَّا الطريقة الثالثة والأخيرة، فكانت تتمثَّل بوضع البطاريات داخل (فريز) الثلاجة لساعةٍ واحدةٍ، أو أكثر، ومن ثمَّ تُعاد إلى المذياع مرَّةً أخرى. كانت جميع الطُّرق ناجحةً - وإن كانت بشكلٍ مؤقتٍ - لشحن بطاريَّة النور الذَّهبيِّ ذات الحجم الكبير، أو المتوسَّط، بل وحتى الحجم الصَّغير (القلم)، وجميع أنواع هذه البطاريات كان يتمُّ إنتاجها في العراق قبل الحصار، إلَّا أنَّها اختفت كغيرها من الصَّناعات الوطنيَّة الأخرى في زمن الحصار!

حقائب مدرسيَّة ..

استعاضت العائلة البصريَّة -كغيرها من العوائل العراقيَّة- بكيس النَّايِلون (الكُونيَّة)، لتحويلها إلى حقيبة مدرسيَّة، فقد صُمِّمت بأحجامٍ معيَّنة، وطُرِزَتْ بالورود والأشجار والطَّيور الملوَّنة الجميلة، وكتبت عليها عباراتٌ جميلةٌ، لاسيَّما لفظ الجلالة، وأساء آل البيتؑ، وربَّما أسماء التلاميذ للحفاظ عليها من السرقة والضياع. وعادةً ما يتمُّ الاستعانة بخيوط الحياكة (المستعملة) في تطريز هذه الأشياء. الفكرة نالت استحسان معظم الأمهات، ما دفع بهنَّ إلى عمل حقائبٍ مشابهةٍ لأبنائهنَّ وبناتهنَّ، بعد أن تعذَّر عليهنَّ شراء الحقائب من الأسواق، وبذلك تكون العائلة قد سدَّت ثغرةً - وإن كانت صغيرةً - من ثغرات احتياجاتها، بوسائل بسيطة وبتدبير أفضل.

لَيْفُ (الْجَنْفَاصِ)

أَكْيَاسُ الْبَطَاطَا (الْكَوَانِي) الْمَصْنُوعَةُ مِنَ النَّيْلُونِ، اسْتُخْدِمَهَا النَّاسُ فِي حَمَّامَاتِ مَنَازِلِهِمْ، عَوْضاً عَنْ تِلْكَ الْمَحَاكَةِ يَدَوِيّاً، بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ تَجْزِئَتُهَا إِلَى عِدَّةِ قِطْعٍ. كَانَتْ نِسَاءُ أَبِي الْخَصِيبِ، وَالْقُرْنَةِ، وَالْهَارِثَةِ، وَمَنَاطِقُ الْبَصْرَةِ الْزَّرَاعِيَّةِ الْآخَرِ، يَشْغَلْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَيَّاماً وَلَيَالِي



لِحَيَاكَةِ اللَّيْفِ، وَمِنْ ثَمَّ يَبِيعُهَا فِي الْأَسْوَاقِ، إِلَّا إِنَّ الْوَضْعَ خِلَالَ فِتْرَةِ الْحَصَارِ تَبَدَّلَ، فَلَمْ يَعدْ هُنَاكَ إِقْبَالٌ عَلَى شَرَاءِ اللَّيْفِ؛ بِسَبَبِ حَاجَةِ النَّاسِ الْمَاسَّةِ لِلنَّقُودِ، فَاضْطَرَّتْ الْعَوَائِلُ إِلَى اسْتِخْدَامِ لَيْفِ (الْجَنْفَاصِ)؛ لَوْفَرْتِهِ وَلِرَخْصِ ثَمَنِهِ، فَهُوَ لَا يُكَلِّفُ رَبَّةَ الْبَيْتِ سِوَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِلْبَقَالِ: (تَحْتَاجُهُ؟) وَمِنْ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَنْفِي الْبَقَالُ حَاجَتَهُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ بِالْفِعْلِ لَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا، وَلِذَلِكَ شَاعَ فِي تِلْكَ الْفِتْرَةِ اسْتِخْدَامُ هَذَا النَّوعِ مِنَ اللَّيْفِ.

العودة إلى تنّور الطّين

في البصرة، وعلى خلاف كلّ مناطق العراق، كان هناك شارعٌ عُرف ولعقودٍ من الزّمن بـ (شارع التناير)؛ لأنّ المهنة الوحيدة في هذا الشّارع، هي مهنة صناعة تنّور الطّين. كان لتنّور الطّين حضورٌ مميّز في كلّ الأزمات التي مرّت على العراق (السياسيّة، والعسكريّة،



والاقتصاديّة)، فحينما تضيق الحياة بالعراقيين سرعان ما يلجؤون إلى تنّور الطّين، فهو مُنقذهم الوحيد من أزمات الوقود المتتالية. لقد اضطرتّ النّساء إلى صناعة تنّور الطّين داخل بيتهنّ؛ لعجزهنّ عن شراء النّوعيّات الجيّدة من شارع التناير.

فؤوس الجياع

كان البصريّون يقضون أحلى وأجمل أيّام حياتهم وسط غابات الأثل. كانت أغلب مدارس البصرة وكلّيّاتها ومعاهدها تقوم سنوياً بسفّراتٍ إلى تلك الغابات. وما يميّز سفّرات الأثل عن غيرها هو وضعُ غصنٍ فوق السيّارة، فيما راح المتنزّهون العائدون من الأثل يحملون أغصاناً

صغيرةً يلوّحون بها من نوافذ السيّارة إلى المارّة؛ للدلالة على أنّهم قضوا يوماً كاملاً، والفرحة باديةً على وجوه الجميع، لم تُبقِ الحروبُ المتواصلةُ التي دَخَلَ العراقُ بها على هذه الأجواء الجميلة، وتحوّلت غابات الأثل إلى منطقةٍ عسكريّةٍ محظورةٍ، سقطت عليها أطنانٌ من القنابل العنقوديّة، التي لم ينفلق بعضها، وهو ما منع النّاس من الدّهاب إلى هناك. وفي تسعينيّات القرن



الماضي، وبعد انقطاع إمدادات الوقود عن المواطنين، لجأ النّاس إلى اقتلاع أعدادٍ كبيرةٍ من الأشجار، الأمر الذي تسبّب في تخريب أكبر محميّة طبيعيّة في البصرة؛ إذ بسبب ارتفاع وشحّة المحرقات لجأ النّاس إلى قطع أشجار الأثل والكالبتوز، فضلاً عن بقايا أشجار النّخيل، ولم يتبقّ من تلك الأشجار إلّا جذورها المتشبّثة في الأرض. كانت فؤوس الجياع لا ترحمُ وهي تقطع أوصال أشجار عمرها يمتدُّ إلى مئات السّنين، أمّا الحكومة، فقد التزمت الصّمت إزاء ما يفعله النّاس؛ لأنّها تعلمُ أنّ منعهم يعني المزيد من الضّغط عليهم، وهذا ما كانت تتحاشاه لأسباب تتطلّبها المرحلة.

حركة البناء والإعمار

حركة البيع والشراء في مخازن المواد الإنشائية في عموم المحلات التجارية، وتحديدًا في مناطق العشّار و الدّاكير، شبه متوقّفة؛ بسبب ضنك الحياة، وصعوبة الحصول على لقمة العيش، وهذا ما أبعد النّاس عن التفكير في البناء، بل على العكس تمامًا، كانوا يخلعون أبواب غرف المنازل، وزجاج النّوافذ، ليستبدلوها بقطع الكارتون المقوّى، أو النّايلون، ليحوّلوا نقودها إلى بضع كيلو غرامات من الطّحين، أو السّكر، أو الدّهن! وإذا ما أجبر أحدهم على ترميم إحدى الغرف المنهارة، أو بناء أخرى للتخفيف من الرّخم الحاصل في الغرف الموجودة في البيت، فعليه الدّهّاب إلى سوق الجمعة لشراء ما يحتاجه، فهناك يُمكن أن يحصل على (قابلوات) وأسلاك كهربائية من النّوع الجيّد (الأصليّ) المستعمل، ونقاط كهربائية من نوع (m k) المشهورة بجودتها، وزجاج النّوافذ. أمّا محوّلات (الفلورسن)، فكان الجميع يفضّل القديم على الجديد، على الرّغم من قيام الباعة بطلاء غلافها الخارجيّ، حتّى في السّنوات التي سبقت سقوط النّظام بقليل، وعلى الرّغم من ما تصدّره هذه المحوّلات من أصوات مزعجة، إلّا أنّ المشتري لا يرى في ذلك مشكلة، طالما كانت المحوّلّة التي يُريد شراءها تكون أطول عمرًا من الجديدة، أو ما تُعرف بـ (التّجاريّة)، وكانت الطّريقة الوحيدة لمعرفة صلاحيتها هي بأنّ يقوم المشتري بفحصها بنفسه في بسطةٍ موجودة داخل السّوق؛ إذ يقوم صاحب البسطة بوضع سلكين مربوطين بنقطة كهربائية، فعندما يصل التّيّار الكهربائيّ إلى السّلكين يتوهّج المصباح، فإذا كان توهّجه عاليًا جدًّا، فهذا دليلٌ على عدم صلاحية المحوّلّة، وإذا ما كان التوهّج متوسطًا، فهذا يعني أنّ المحوّلّة جيّدة، في المقابل يدفع المشتري (٢٥٠) دينارًا كأجور فحص! أمّا إذا أراد أحدهم صيغ غرفة زواجه، أو سياج بيته الخارجيّ لزواج أحد أبنائه، فإنّه يضطرّ إلى شراء النّوعيّات الرّديئة المتّجة في ورش، وليس في معامل، وإنّ الموادّ الدّاخلة في تركيبها ليست بالمقدار الكافي الذي يجعلها توازي المنتجات المعتمدة.

وموادّ البناء لم تكن هي الأخرى بالمستوى المطلوب، فعلى إثر توقّف الإنتاج في معامل

البلوك، سارع البعض إلى إنشاء معامل بدائية لإنتاجه، وكانت القوالب في بداية الأمر مصنوعة من الخشب، وكان عددها محدوداً، ثم تحولت إلى قوالب مصنوعة من الحديد، بعد ذلك تطوّرت هذه الصّناعة بدخول مكائن حديدية تعتمد على الجهد العضلي، إلّا إنّها تمتاز بسرعة إنتاج عالية عكس الطريقة الأولى، كانت كمّية الإسمنت الدّاخلية في صناعة البلوك ضئيلة، وهو ما يتسبّب بهشاشة البلوك، وعدم مقاومته زخّات المطر في الشّتاء، والصّدّات البسيطة أثناء النّقل والتحميل، فسرعان ما تتحطّم القطعة الواحدة لمجرّد (دحكة) خفيفة. أمّا أصحاب (علاوي) بيع البلوك، فيبرّرون ذلك بعدم رشّها بالماء بصورة كافية، ويُوهم المشتري بإمكان حلّ المشكلة بمجرّد رشّ البلوك بالماء ليومٍ واحدٍ لا أكثر.

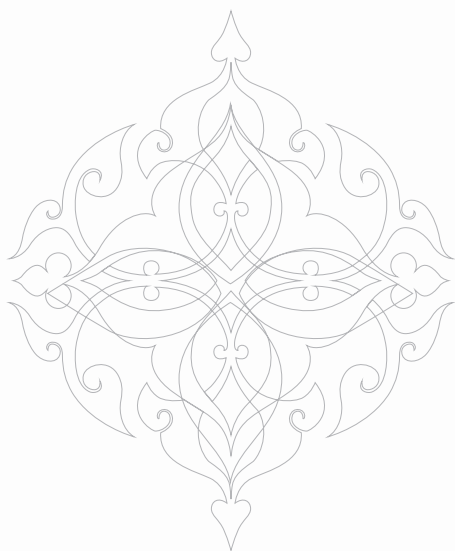
وسائط النّقل في زمن الحصار

كان للحصار تأثيره الواضح على وسائط النّقل الخاصّ والعامّ، فقد تسبّب في انهيار قطاع النّقل الحكومي، المتمثّل بالشّركة العامّة لمصلحة نقل الرّكّاب، ليس في البصرة فقط، بل في عموم العراق، فبعد أن أسهمت هذه الشّركة في تقديم خدماتها الكبيرة للمواطنين وبأسعار زهيدة جدّاً، شلّ الحصار الاقتصاديّ عمل مصلحة نقل الرّكّاب، واختفت حافلاتها من شوارع المدينة، واختفت سيّارات أخرى من شوارع البصرة وساحاتها، كسيّارة الـ (volvo)، أو ما يُعرف عند العراقيّين بـ (النّيرن)، التي كان أبرز خطوطها (البصرة/ عشار- والحّيائيّة/ البصرة- وعشار/ حيّائيّة)، وكانت مقاعدها مغطّاة بالجلد الأحمر، الذي استبدل بعد أن اشتدّ الحصار بـ (كواني) الطّحين الفارغة، وكان الدّخان الكثيف المتصاعد من (كروز) السيّارة يترك بصّاته على المقاعد ليحوّل لونها إلى اللون الأسود، لكنّ النّاس لم يجدوا بدّاً من الجلوس عليها، على الرّغم من قذارتها، أمّا زجاج نوافذ السيّارة، فإنّما مخلوّعٌ تماماً، أو إنّهُ استُبدل بقطع من الكارتون المقوّى، أو النّيلون!

كان أكثر الشّباب وخاصّة طلبة المدارس، يكتبون خلف مقاعدها أسماءهم، وذكرياتهم، وكلّما مشاكسة كثيرة! ومن السيّارات الأخر التي اختفت في زمن الحصار، سيّارة الـ (TATA)، وهي سيّارات هندية، مقاعدها الخشبيّة ذات اللون القهوائي تُثير امتعاض الرّكّاب؛ لأنّ الجلوس

عليها لم يكن مريحاً، خاصّة إذا كانت المسافة التي يُريد الرّاكب الوصول إليها بعيدة نسبياً، وقد سارعت الحكومة إلى عرض هذه السيّارات للإيجار للقطاع الخاصّ، وبعد فترة فشلت الفكرة، وأُحيلت الـ (تاتا) إلى التقاعد، بعد أن كثُرَت عطلاتها، ولم تعد قطع الغيار الخاصّة بها متوافرة في السّوق. أمّا سيّارة المرسيدس (أم ١٨) راكب، التي كانت سيّارة دوّارة ذلك الوقت فقد اختفت الآن، ولم نعدُ نشاهدها هذه الأيام، بعد أن وصلت إلى السّوق نوعيّات حديثة من سيّارات الكوستر والكيّا، وغيرهما من سيّارات النّقل الخاصّ.





التحوّلات التجارية

التجارة بين المحافظات

نشطت خلال سنوات الحصار الاقتصادي عدد من التعاملات التجارية، وخاصة بين محافظتي الموصل والبصرة؛ إذ كان التركيز في ذلك الوقت على تجارة الأواني الخزفية. فبعد أن كان المطبخ العراقي غاصاً بأشكالٍ وألوانٍ مختلفةٍ من أواني (الفرفوري)، أصبح الاعتماد على الأواني المصنوعة من الفافون والبلاستيك، أو النّوعيّات الرديئة من (الخزف)، كما هو الحال في المنتج التركي. وقد كان التجّار الصّغار (الوسطاء) يأتون من بغداد ومن المحافظات الشّمالية ليشتروا كمّيّات كبيرة من هذه المواد لينقلوها بعناية؛ خشية تعرّضها للتلف؛ إذ يتمّ وضعها في صناديق كرتونيّة، ومن ثمّ يتمّ شحنها، إمّا بالقطار، أو من خلال مكاتب الشحن الموجودة في منطقة الدّاكير، إلى المحافظات التي يرغبون في إرسال بضاعتهم إليها. وبعد أن استحدث النظام في ذلك الوقت خطّاً للسكك الحديدية لتسيير رحلات لنقل المسافرين مباشرةً من البصرة



بيع الفرفوري

إلى الموصل، وبالعكس، أطلق عليه في ذلك الوقت تسمية قطار (التَّحْدِي)، وقد خُصِّصَتْ رحلتان في الأسبوع بين البصرة والموصل، استفاد البعض من هذه الفرصة، وبدأوا بالتوافد على البصرة.

لم تكن تجارة أواني (الفرفورِي) التجارة الوحيدة التي يبحث عنها الموصليون، بل كانت هناك أشياء أخرى يرون أنها مهمة، وتُحقق لهم أرباحاً لا بأس بها، فقد كانوا يبحثون عن (قماصل الفرو) ذات اللون الخاكي (العسكريّة)؛ إذ كان الناس يتاعون قماصلهم التي تمتاز بفروها الكثيف بأسعارٍ يعتقدون أنها جيّدة إلا إنها في الوقت نفسه زهيدة بالنسبة إلى الذين يقطنون في المناطق الشّماليّة، فهم، أي: الأكراد، كثيراً ما كانوا يبحثون عن هذا النوع من الملابس؛ بسبب برودة الجو الذي تمتاز به مناطقهم، وربّما يتم تهريبها إلى تركيا، وسورية، وإيران.

تجارة الصّفيح

احتاجت بعض الصّناعات -وخاصّة الغذائيّة (الدّبس، والرّاشي، ومكابس التّمور الأهلّيّة)- إلى طريقةٍ للتعليب، وبما أنّ الظروف لا تسمح لأصحاب المعامل في إنتاج نوعيّات خاصّة من الصّفائح المعدنيّة، لهذا لجؤوا إلى استخدام صفائح الدّهن الفارغة، التي يسهل الحصول عليها من وكلاء الموادّ الغذائيّة؛ إذ يُجرى جمعها ونقلها إلى المعامل من قبل متعهّدين

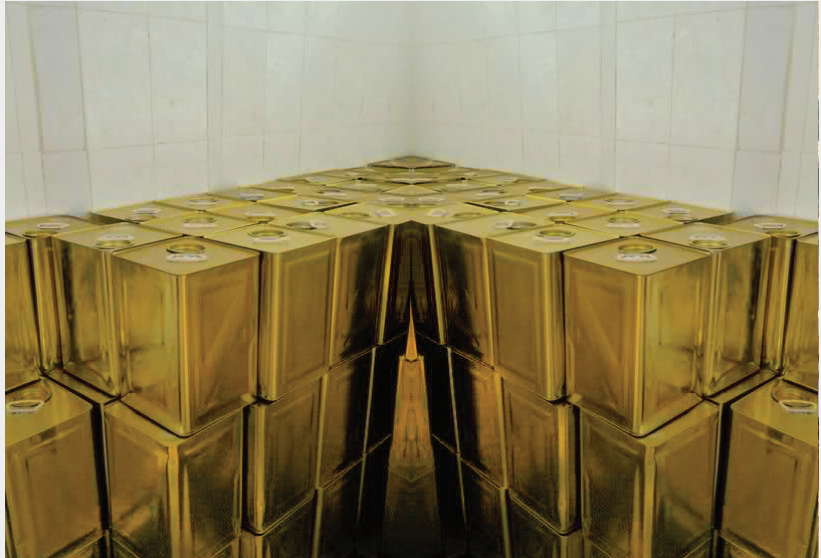
كان أصحاب المعامل -لاسيّما الدّبس والرّاشي- يلصقون أوراقاً على



صفائح الدَّهن، كُتِبَ عليها أسماء وعناوين معاملهم، فضلاً عن أرقام الهواتف الأرضية؛ لتسهيل الأمر على الذين يودُّون التعامل مباشرة مع تلك المعامل، وقد عُدَّت هذه الطَّريقة الأسهل والأنسب، إذا ما قُورنت بمواصفات التعليب العالميَّة.

الرَّيْجُ على حساب الآخرين

كان أصحابُ المطاعم الشَّعبية لا يفكِّرونَ إلَّا بالرَّبح، حتَّى وإن كان على حساب صحَّة الآخرين وسلامتهم، فقد كانوا يستخدمونَ السَّمن النباتي (الدَّهن) بطريقة غير صحيَّة؛ إذ كانوا يُضيفونَ (الدَّهن) الجديد عندما يبدأ الدَّهن الموجود في إناء القلي بالتناقص؛ بسبب استمرار عمليَّة (القلي) لأيَّامٍ وليالٍ. كان لون الدَّهن الموجود في إناء الطَّهو أسود قائماً، ومن هنا يمكن أن نعرف حجم الضَّرر الذي قد يسبِّبه هذا النُّوع من (الدَّهن) على الذين يتناولونَ وجباتهم السَّريعة في هذه المطاعم! والنَّقطة الأخرى، أو الملاحظة الأخرى على أصحاب هذه المطاعم، هي أنَّهم لا يراعونَ مسألة الحفاظ على الأواني والأشياء التي



تجارة الصفيح

يستخدمونها، بل يتركونها مكشوفةً عُرضَةً للذُّباب والحشرات، تصولُ وتجولُ بينها الفئران والجُرذان، وهذا إن دُلَّ على شيءٍ، فإنَّها يدُلُّ على غياب الرقابة الصَّحيَّة في ذلك الوقت من جهةٍ، وغياب الوعي الصَّحيِّ لدى أصحاب تلك المطاعم، من جهةٍ أخرى.

(الكيلُ والميزانُ)

في الفترة المحصورة بين عامي (١٩٩١ - ٢٠٠٢م)، عمد بعض تجار الفواكه والخضر بالتحايل على النَّاس من خلال ابتكار أساليب وصيغ تمكَّنهم من اقتطاع -وبطريقةٍ فنيَّة- جزءٍ من أوزان صناديق الطمَّاطة، وأكياس الفواكه والخضر؛ إذ غالباً ما يعمد أصحاب (علاوي) الفواكه والخضر إلى تكليف شخصٍ له القدرة على التلاعب بـ (القبَّان الكبير)، الذي تُجرى فيه عمليَّات وزن الموادِّ الغذائيَّة الدَّاخلة والخارجة من (العلوة)، التي تصلُّ أوزانها إلى مئات الكيلو غرامات، وما أن يكتشف البقَّال النِّقص في وزن بضاعته؛ ولتفادي الخسائر الماديَّة التي وقع فيها لأكثر من مرَّة، فإنَّه يقرِّر هو الآخر التَّحايل على النَّاس عبر ثقب الأوزان بواسطة آلة ثاقبة (دريل)؛ ليحوِّل الكيلو غرام الواحد إلى نصف غرام وبضعة غرامات، أمَّا النِّصفُ غرام



الأصليّ، فقد تحوّل إلى ربع غرام وبضع غرامات بسيطة، وكذا الحالة بالنسبة لوزن الربع غرام، فلا يتعدّى بضعة غرامات!

كان المواطن الذي يدفع سعر بضاعته من الطماطة، أو البطاطة، على أنّها (٢) كيلو غراماً، لا يحصل إلّا على كيلو غراماً واحداً، وبضعة غرامات من مادّي الطماطة والبطاطا!

مصلحة المبيعات الحكومية تُعدّ الجهة المسؤولة عن مراقبة الأسواق والأفران، التي كانت تقوم بزيارات دورية، وتوجّه عقوبات رادعة للمخالفين، تخلّت عن دورها، وتركت المواطن يواجه مصيره بمفرده، يستغيث بأعلى صوته، لكن، لا أحد يستجيب له!!

انتشار السُّلف

ازدادت المعاناة، وازدادت معها الحاجة إلى النقود، وأصبح البحث عنها الشغل الشاغل للنّاس جميعاً. كانت فكرة السُّلف فكرة ناجحة، خصوصاً أنّ المبلغ الذي يحصل عليه الشخص المستلف قد يكون جيّداً، يمكنه من إجراء عمليّة، أو مراجعة الطبيب، أو شراء الأطعمة، وما إلى ذلك. كان النظام المتبع في السُّلف هو إجراء القرعة بين مجموعة من الأشخاص، لا يقلّ عددهم عن الخمسة، ويُستنى منها الشخص الذي يقوم بجمع النقود من المشتركين (منظّم السُّلفة)؛ إذ تُعطى الأولويّة له لاستلامها. وبعد أن تُجرى القرعة، تقيد الأسماء والمبالغ اليومية المقرّر دفعها في سجلّ خاصّ. كان أكثر الذين يعانون من مشكلة التسديد من تكون أسماؤهم في آخر القائمة؛ إذ عادةً ما تحدث خلافات ومشاكل بين المستلفين، وتنتهي بخصوصيات تدخل (الوساطة) العشائريّة في حلّها، وعلى الرُّغم من ذلك، لم تتوقّف السُّلف، ولم تنتهِ مشاكلها حتّى بعد سقوط النظام، فالوضع المعيشي ما يزال دون المستوى المطلوب، وما زالت العائلة العراقيّة تحتاج إلى ما يُشعرها بأدبيّتها التي افتقدتها على مدى عقود من الزمن.

بالتقسيط

ازدادت حاجة النّاس إلى شراء احتياجاتهم المنزليّة المختلفة، لاسيّما الأجهزة الكهربائيّة، والأغطية والأفرشة، فما كان منهم إلّا أن يتوجّهوا إلى شراء ما يلزمهم من تلك المواد، عن

طريق معاملة تجارية عُرِفَتْ في تسعينيات القرن الماضي -وحتى الآن- بـ (التقسيط). جاءت هذه الفكرة إثر توقّف النشاط التجاريّ للمحلّات التجاريّة في شارع الكويت والمغايز وسوق هرج، ويأتي هذا التوجّه لإنعاش الحركة الاقتصادية التي عانت من الكساد طول فترة الحصار، وقد سُجِّلَتْ على هذا التعامل التجاريّ نقطتان، الأولى إيجابية، وهي تمكّن العوائل من سدّ احتياجاتها من السلع بعد تجزئة دفع المبلغ على شكل دفعات، يتمّ بموجبها تسديد المبلغ، أمّا شهرياً، أو أسبوعياً (حسب الاتفاق). أمّا النقطة الثانية، فهي (سلبية)؛ إذ تسبّب هذا النوع من التعاملات التجاريّة في حدوث مشاكل بين الأشخاص المستفيدين، وأصحاب المخازن، والوسطاء؛ لعجز الناس عن الالتزام بتعهداتهم، وقد كان البعض يلجأ إلى الأعراف العشائريّة لحلحلة الأمور، ولإيجاد مخرج من هذه المشاكل، خصوصاً إذا كان المبلغ المستدان من قبل الوسيط ضخماً، فالتاجر الذي يتعامل مع أكثر من وسيط سيكوّن تأثير سداد المبالغ واضحاً على استمرار عمله في السوق، وقد كان أصحاب البسّطات، والدكاكين الصّغيرة، أكثر الناس تضرراً؛ إذ يضطّرونّ إلى طرق أبواب زبائنهم لعشرات المرات للحصول على النقود، وكانت الأصوات غالباً ما تتعالى عند أبواب البيوت، وكان الجيران يبذلون ما بوسعهم لمنع حدوث شجارٍ، سببه -طبعاً- التهرّب من تسديد القسط لأشهرٍ، وليس لأيامٍ، أو أسابيع!

خطّ، ونخلة، وفسفورة!

ثلاثة أشياء لا يمكن للعراقيين نسيانها: (الخطّ، والنخلة، والفسفورة)، فبعد أن عمَدَ النظام المتسلّط على العراق إلى طباعة العملة النقديّة محليّاً، فمن الطبيعيّ جداً أن تنشط عصابات تزوير العملة، لاسيّما تلك المرتبطة بأجهزة مخابراته، التي كانت دائماً تفتعل الأزمات، ومنها أزمات العملة المزوّرة، التي أصبحت مصدر قلقٍ يوميٍّ لجميع العراقيين؛ وذلك لإلهاء الشعب، حتّى لا يفكر بما يدور حوله من أزماتٍ سياسيّة، واقتصاديّة، أخذت تتفاقم يوماً بعد يوم. وفي هذا الشأن يتذكّر العراقيون ثلاثة أشياء في العملة العراقيّة، وهي: (الخطّ، والنخلة، والفسفورة)، وهذه الأشياء الثلاثة كانت تُستعمل في العملة المطبوعة محليّاً، لمعرفة ما إذا كانت العملة

مزيفة، أو أصلية. وفي الحقيقة لا يمكن لأيِّ عراقيٍّ عاش خلال فترة الحصار الاقتصاديّ أن ينسى كيف كان يضع العملة باتجاه قرص الشمس ليميز بين النخلة الأصلية من المزورة! وبين الفسفورة الأصلية من دونها، وكذا الحال بالنسبة للخط! كانت هامات الجميع مرفوعة إلى عنان السماء تدور حيثما دار قرص الشمس، وهم بذلك يطبقون مقولة القائد الضرورة مكرهين عليها: (إرفع رأسك، أنت عراقي)، ولكن بطريقة البحث عن العملة المزيفة!!

كانت أكثر الفئات النقدية التي يتم تزويرها -آنذاك- تنحصر في فئات: (الخمسين ديناراً، والمائة دينار، والخمسة دنانير).

أخذ الناس يشعرون بعدم الاطمئنان، سواء كانوا باعة، أم متبضعين، بل إن الخوف دبّ حتّى في نفوس الذين يتسلمون رواتبهم من المصارف الحكومية! قلق متواصل، وهم يُضاف إلى الهموم اليومية، كان الجميع يبذل جهوداً للتدقيق في النقود التي يتسلمها، وكان الواحد يتأمل في العملة دقائق طويلة قد تصل إلى خمس عشرة، وربما عشرين دقيقة، يصاحبها الجدال والنقاش لإثبات سلامتها؛ ليطمئن في النهاية على أن العملة التي سوف تستقرّ في (جيبه)، ولو لدقائق، أو ساعات، عملة غير مزورة!



عملية فحص نقدية للتأكد من عدم تزويرها - عدسة الصحفي باسم حسين غلب

عطورٌ مزيّفةٌ!!

لم يخطر في بال أحدٍ أنّ قناني العطور الفارغة يُمكن أن يكون لها في يومٍ من الأيام سوقٌ خاصّةٌ بها. لقد حدث ذلك أيام الحصار، عندما أخذ الـ (عتّاكة) بالبحث عنها بين أكوام القمامة، أو شرائها من الناس؛ إذ كان (الدّوّارة) يسألون الناس دائماً: (عدكم شيش، ريجه للبيع)؟

نشطت تجارة بيع العطور المزيّفة في بغداد بشكلٍ لم يسبق له مثيل، وكان الباعةُ يستخدمون (السّبيرتو) لخلطه مع العطور الأصليّة؛ لذلك كانت النّوعيّات التي يدّعي الباعة أنّها من النّوعيّات الرّاقية، تُباع بسعرٍ زهيدٍ، لهذا السّبب عرّف الناس عن شرائها، لكن، وبعد أن اكتشف النّاس الأمر، وتوقّفت مبيعات العطور في بغداد، حمل (المزيّفون) بضاعتهم المغشوشة، وجاؤوا بها إلى البصرة، لكن لم تنفعهم الحيلة، فالعطر الذي يشتريه الناس سرعان ما يتبخّر! وبذلك انكشفت الخدعة، وتوقّفت مبيعات العطور، بعد أن وقّع كثيرٌ من النّاس ضحيّةً لهؤلاء (النّصّابين)!



سجائر (مزبن)

اضطرّ المدخنون للجوء إلى سجائر (المزبن)، وإلى اتباع طريقة اللّف، وهي أن يوضع التبغ في أوراقٍ خاصّةٍ تُشبه ورق السجائر، ثم تُلف يدويّاً قبل أن يتكروا آلةً بسيطةً عبارةً عن علبة معدنيّة صغيرة، لا يتجاوز طولها (٤ سم)، وعرضها (٣ سم)، وبداخلها قطعة من الجلد الصّناعي، وفي هذه العلبة المعدنيّة الصّغيرة سلكان معدنيّان، يوضع التبغ في الورقة، ومن ثمّ تُوضع الورقة والتبغ في تلك الآلة الصّغيرة، وتحرك بالسّبابة (المسبّحة) والإبهام، وهي طريقةٌ فنيّةٌ وسريعةٌ نوعاً ما، ومع الوقت ظهر نوعٌ جديدٌ من التعاملات الخاصّة بشراء السجائر وبيعها، عُرفت في تلك الفترة بـ (المفرد)، ومعناه بيع ثلاث سجائر، وفي أقصى الحالات ست سجائر للشخص المدخن، فيما يعمّد صاحب الدّكان إلى تقييد ذلك في سجلٍ خاصّ، حتّى يأتي يومُ التّسديد (نهاية الشهر)، فإنّ الشّخص الواحد يبدو أنّه قد استدان سجائره ولعشرات المرات من صاحب المحلّ.

أمّا المدخنون الذين يؤدّون الخدمة الإلزاميّة داخل وحداتهم العسكريّة، فقد اضطرّ الكثير



منهم إلى وضع التبغ في أوراق الدفاتر المدرسيّة، وأحياناً بدونه إذا لزم الأمر، ليعملوا لهم سجائر يشغلون بها أنفسهم ولو لبعض الوقت.

في تسعينيات القرن الماضي، أصدر النظام البائد عدداً من القرارات التي وصفها بالمهمّة، من بينها القرار الذي منع بموجبه بيع السجائر الأجنبية وشرائها، في محاولة منه لعدم تسريب العملة الأجنبية (الدولار) خارج العراق، بعد ساعاتٍ فقط من صدور ذلك القرار، أصبح بيع السجائر الأجنبية محظوراً في جميع الأسواق العراقية، وراحت مفارز الأمن الاقتصاديّ -وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا القرار- تنفّذ حملات تفتيشيّة هنا وهناك، فإذا ما تمّ ضبط أيّ شخصٍ مخالفٍ لهذا القرار، فإنّها سوف تزجّ به في السّجن، بعد أن تصادر ما بحوزته من سجائر، ومن ثمّ تُحيله على المحاكمة المختصّة! وعلى أثر ذلك؛ ونتيجة لتوقّف معامل السجائر الحكوميّة (سومر)، و (بغداد)، و ال (جمهوريّ)، نشطت تجارة سجائر (المزبن)، ونشطت -أيضاً- في الفترة نفسها تجارة التبوغ بشكلٍ كبيرٍ؛ إذ كانت تُباع كمّيّات كبيرة من هذه المادّة يومياً! ولجأ الناس إلى شراء التبغ لشحّة الماركات العالميّة للسجائر وغلائها، بما فيها النّوعيّات الرديئة، لهذا

فضّلوا شراء ما يحتاجونه من تبغٍ وبالكمّيّات التي يرغبون في شرائها، أمّا ورق السجائر، فكانت تُباع في المحلّات نفسها، أو في محلّاتٍ أخرى مجاورة في سوق الخضّارة، وتكون على شكل (دفاتر)، يحتوي الواحد منها على مجموعةٍ من الأوراق، تكون من حيث الشّكل والحجم وخفّة الوزن شبيهة بتلك التي تدخل في صناعة السجائر.

حملة واسعة

قام الشّباب في تسعينيات القرن الماضي بحملةٍ واسعةٍ جمعوا خلالها أكبر عددٍ ممكنٍ من الإطارات



المستعملة، التي كانت مطمورة في مياه الأنهر (شط العرب، والعشار، ونهر الأصمعي)، وفي المياه الآسنة، وقد أسفرت هذه الحملة عن انتشال أعداد كبيرة من إطارات السيارات، ومن مختلف الأحجام.

كانت الإطارات المستعملة عادةً ما يُلقى بها الأطفال في السنوات التي سبقت الحصار في الأنهر؛ للتخلص منها بعد أن يسأموا من اللعب بها، ثم تحولت هذه الإطارات إلى مصدر رزق لعشرات الشباب العاطلين عن العمل، فبعد أن تُنتشل من أعماق الأنهر، يُجرى غسلها وتنظيفها بعناية، وبعد ذلك تُعرض للبيع في الشوارع العامة! أمّا الإطارات التي كانت بحاجة إلى صيانة، فتُجرى خياطتها؛ إذ يضعون قطعة من المطاط (التيوب) داخل الإطار لزيادة تماسك الشق الموجود، أمّا الأجزاء المتآكلة من الإطار، فتُجرى عليها محاولات للترميم في ورش خاصة بعيدة عن مركز المدينة؛ إذ تُجرى هناك عمليات صهر وصب للإطار الأصلي، ومن ثم يُطلى للتمويه، بعد ذلك تُباع في أحد الشوارع والتقاطعات الرئيسية، أو في سوق الجمعة في البصرة القديمة، ولكن بعد اكتشاف مساوئ الإطارات المستعملة التي عُرفت بـ (المصبوبة)، أصبح من



الضروري إيجاد البديل، فقد رأى التجار أنه من المناسب استيراد الإطارات المستعملة من الدول المجاورة، لاسيما الإمارات، فنشط هذا النوع من التجارة، وكان الإطار المستعمل الذي يأتي من الإمارات يُقال عنه (نظيف)؛ للدلالة على إمكان الاستفادة منه لبعض الوقت. ومع الأيام، أصبح بالإمكان بيع الإطارات الجديدة والمستعملة بالتقسيط، بعد أن يقدم السائق بعض الضمانات للتاجر.

ثياب مقلوبة!

قبل الحصار كان العراقيون يطلقون على الملابس المستعملة تسمية (أفراد)، وكان الإقبال على هذه الملابس ينحصر بالعوائل الفقيرة. أما في تسعينيات القرن الماضي، فقد ازدهرت تجارة الملابس المستعملة (البالات) بشكل كبير جزاء العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، ولم يقتصر إقبال الفقراء على البالات، بل ابتكروا طريقة جديدة تُتيح لهم ارتداء ملابسهم فترة أخرى من الزمن؛ إذ ظهر نوع جديد من خياطة الملابس، ومنها: البنطلونات الرجالية، والعباءة النسائية، والقماص الشتائية.

يقوم الخياط، وبطلب من الشخص الذي يُريد إعادة ترتيب بنطلونه أو بدلتته، بقلب قطعة الملابس رأساً على عقب، أي: أن يجعل الجهة الداخلية تكون واجهةً، والواجهة تكون في الداخل! فبعد أن تظهر على البنطلون آثار القدم بسبب الكي المتواصل، أو تعرضه للشمس لفترة طويلة، يُجبر الشاب إلى إرسال بنطلونه إلى خياطٍ ماهرٍ يأخذ على عاتقه مهمة إعادة ترتيبه من جديد. هذه العملية لا تكلف الناس مبالغ كبيرة، بل إنهم وجدوا من هذه الطريقة السبيل الأمثل الذي يمكنهم من ستر فقرهم، وتمشية حالهم أطول وقتٍ ممكن! أما الخياط، فبعد أن وجدَ تقبلاً واضحاً من الناس على هذه الفكرة، وبعد أن توقفت خياطة الملابس الجديدة، وضع لافتة كتب عليها: (مستعدون لقلب البنطلونات والدشاديش والقماص، وبأسعار مناسبة).

كانت الفكرة اقتصادية من ناحية، وتغطي على الفقر والعوز الذي يعاني منه عامة الناس من جهة ثانية، وهو ما دفع الشباب للتوجه إلى محلات الخياطة ليُجروا التعديلات على ملابسهم،

ومع أنّ بعض الملابس لم تكن مقنعة إذا ما تغيّرت واجهتها؛ لأنّ ما تُسمّى بـ (البطانة) - وهي الجهة الداخليّة للبنطلون- تختلف من حيث الشّكل مع واجهة القماش الأساسيّة، إلّا أنّ القبول بالأمر الواقع بات لا مفرّ منه، فقدّ تغاضى الجميع عن خجله؛ لأنّ الشّعب كلّ الشّعب أصبح يبحث عن البدائل، ومنها (قلب الملابس)، فليس من المعقول أن يلتفت الإنسان إلى عيوب الآخرين التي هي عُيوبه؛ لتشابه أحوال النّاس في ذلك الوقت، ولهذا لا يفكر النّاس بما يأكلون، أو يرتدون من ملابس، بل على العكس، فإنّهم يندهشون إذا ما شاهدوا شخصاً ما يرتدي ملابس أنيقة، ويكون مثار اهتمامهم وانبهارهم، وتثار في داخلهم أسئلة كثيرة عن كينيّة حصول (فلان) على الأموال حتّى تمكّن من شراء ملابس جديدة.

اضطّرت العائلة العراقيّة إلى الاستفادة من (البالات) لسدّ احتياجاتها المختلفة، وأصبح هناك تخصّص لهذا النّوع من الشّشاط التجاريّ، فهناك بسّطات ومحلّات لبيع الملابس المستعملة، وهناك بسّطات ومحلّات لبيع الأجهزة الكهربائيّة على اختلاف أنواعها وأشكالها، وهناك أيضاً محلّات وبسّطات لبيع الأدوات الاحتياطيّة للسيّارات ... حتّى لعب الأطفال والأفرشة



عدسة الصحفي باسم حسين غلب - ٢٠٠٩م

أصبحت موجودة في أسواق (البالات)؛ ونتيجة لهذا النشاط التجاريّ اشتهرت في البصرة أسماء عددٍ من الأسواق، ومنها على سبيل المثال: سوق الجمعة في البصرة القديمة، وسوق الحرّامية في (٥) ميل، الذي لُقّب بهذا اللقب لكثرة أعداد الذين يُلقى القبض عليهم متلبّسين بسرقة الموادّ المنزليّة من قبل مفارز الشرطة، حتّى أنّ الشّخص الذي يفقدُ حاجةً من منزله سرعان ما تراه يذهبُ إلى ذلك السّوق!

كان أصحابُ البسّطات الذين لم يجدوا لهم مكاناً في سوق البصرة، وفي غيره، يعرضون حاجاتهم في سوق الحرّامية، وكثيراً ما يتعرّضون للإحراج من النّاس، فتراهم يُقسمون بأغلظ الأيمان على أنّ هذه السلعة اشتروها من أشخاصٍ لا يعرفونهم، عسى أن يتمكّنوا من الحصول على ربع ثمن السلعة المسروقة، لكنّ، وعلى كثرة يمين الزّور، فإنّ النّاس لم يعودوا يثقون كثيراً بهؤلاء الباعة؛ لاكتشاف كذب وبطلان ادّعاء البعض منهم!

تجارة النّوى!!

تجارة النّوى، شكّل آخر من أشكال التجارة الذي ظهر بسبب ظروف الحصار الاقتصاديّ الخائق، الذي أطبق على العراق. كان النّظام يبحث عن البدائل التي يتمكّن بواسطتها من توفير مادّة الطّحين، فجاءت فكرة طحن النّوى ومزجه مع موادّ أخرى، مثل: النّخال، وقشور عبّاد الشّمس، والذّرة الصّفراء، وغيرها من الموادّ لتوزيعها ضمن مفردات البطاقة التّمويّة.



في تلك الأثناء، فتح النّظام البائد المجال لشراء النّوى من محلاتٍ تقوم بجمع كمّيات من النّوى التي يبيعها عليهم الدّوّارة، أو تُشتري من بعض العوائل، بعد أن يجتهد الأطفال بجمعها. كان هذا النوع من التّجارة مُشاعاً في ذلك الوقت. انتهى الحصار، واختفى هذا اللون من التّجارة (المحلّية)، واختفى معه طحين النّوى.

بيوت أم مساجد!

مقولة: (هذا بيت لوجامع)، للدّلالة على الفقر، وخلوّ البيت من الأثاث والمفروشات، شاعت كثيراً أيام الحصار، فالبيوت خلت حتّى من الفرش والأغطية البسيطة؛ إذ لم يكتفِ النّاس ببيع أثاثهم ومفروشاتهم، بل لجؤوا إلى خلع الأبواب والشّبابيك ليشتروا بئمنها الطّحين، الذي قد لا يكفيهم أكثر من يومين، أو ربّما ثلاثة أيّام، ولم تتوقّف الحالة عند هذا الحدّ، بل لجأ الكثيرون إلى بيع حديد التّسليح الموجود في سقوف منازلهم، بعد أن هوت المطارق الضّخمة فوقها؛ ليحوّلوا تلك الكتل الخراسانيّة الضّخمة، وذلك الطابوق المترصّ إلى حطامٍ متناثر، ليُخرجوا في النّهاية قطعاً من حديد (الشّيلمان)، أو (شيش التّسليح)؛ لبيعه على أصحاب (العلاوي) المتخصّصة بشراء هكذا نوع من الحديد، فالسّوق المحليّة أصبحت بحاجة إلى الحديد في وقتٍ لا يستطيع فيه العراق استيراد هذه المادّة، كغيرها من الموادّ الأساسيّة الأخرى؛ بسبب العقوبات الدّوليّة التي فرضها مجلس الأمن، وبذلك وجد كلّ من البائع والمشتري



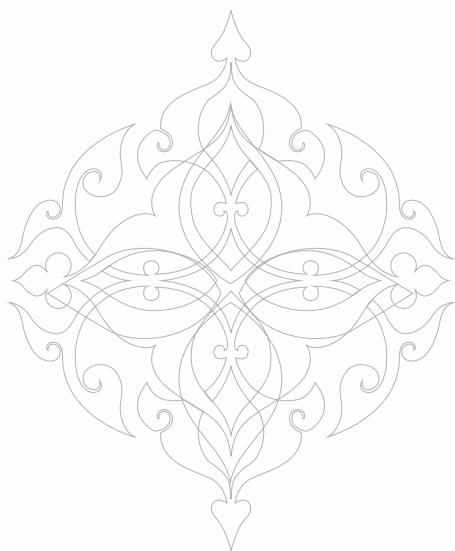
فرصته للعيش عبر بيع حديد سقوف منازلهم، فبعد أن يحصل الاتفاق، يُرسل صاحب العلوة بصحبة مالك الدار ثلاثة من الشباب، ومعهم أدوات الهدم (مطرقة من النوع الضخم، وهيم حديد)، ويتناوب العمال على هدم سقف الدار، لكن، وبعد أن يكمل العمال المهمة، ويكشفوا عن الحديد الموجود في ذلك السطح، سرعان ما تثار مشكلة بعد أن يتضح أن حديد (الشيلمان) لا يساوي ربع القيمة المدفوعة؛ بسبب قدمه وتآكله! عندها تبدأ المفاوضات بين الطرفين، وفي النهاية يتنازل صاحب البيت عن جزء من المبلغ لصاحب (العلوة)؛ تعويضاً عن الضرر الذي لحق به، وقد شُبّهت العملية في وقتها، كأثها لعبة (قمار)، مرّة تُصيب، وأخرى تخيب، والكل يجري خلف الأموال، ليل نهار؛ لأنّ ماكينة (المعدة) لا تتوقف، فهي في حركة دؤوبٍ دون توقّف، أو انقطاع!

الأزرار والسحابات القديمة

من الأشياء التي حاولت ربّات البيوت الاستفادة منها في سنوات الحصار، أزرار الملابس القديمة؛ إذ غالباً ما ترجع ربة البيت إلى البحث بين القمصان القديمة والبطلونات والستّر



التي لم تُعدْ تنفعُ بشيءٍ للاستفادة من الأزرار والسَّحَابَاتِ القديمة، بدلاً من شرائها من دكاكين المنطقة، التي تكون في الغالب غير متوافرة، المهمُّ أنَّ واحدةً من الأشياء المستعملة التي تمَّ الاستفادة منها في ذلك الوقت هي الأزرار والسَّحَابَاتِ، وهي اليوم لا تشكُّلُ قيمةً تُذكر في مرحلةٍ ما بعدَ الحصار.



التحوّلات الاجتماعية

إِطْلَافٌ

حصلت خلال فترة تسعينيات القرن الماضي تحوّلات اجتماعية كثيرة، أبرزها على سبيل المثال: إنّ الموظّف في الدولة العراقية بات لزاماً عليه البحث عن عمل خارج وقت الدّوام الرّسمي، كأنّ يقوم -مثلاً- بدفع عربة الـ (لبلي)، و(الباكّة)، والتجول بها بين الأزقة والمناطق السّكنية، أو إنّ المعلّم، أو المدرّس، توسّط السّوق لينادي بصوت جهوري: (دسته لورد بـ ٥٠٠، لورد بـ ٥٠٠)، ومعلّم آخر اراح يرتّب بعناية طبقات بيض المائدة؛ ليُخفي الصّغير منها بين زحمة البيض، وليُموّء عن البيضة المكسورة، وموظّف آخر يقف أمام أحد مخازن بيع السّجائر منتظراً دوره، ليحاسب صاحب المتجر على مبيعات يوم أمس، ليعود مسرعاً إلى بسطته ومعه ثلاثة أو أربعة أصناف من السّجائر! كان همّ الجميع توفير النّقد التي سيدفعها في نهاية يوم شاقّ من العمل المتواصل لصاحب الدّكان، ليُعطيه أربعة، أو خمسة، كيلو غرامات من الطحين الرّديء! بات مشهد المعلّم وهو يقف في السّوق يبيع السّجائر، أو بيض المائدة، أو موس الحلاقة، مشهداً



بائع النّفط في القرن العشرين

اعتاد عليه الناس، كذلك الحال بالنسبة للموظف الذي يدفع عربة (الدوندرمة)، أو (اللبلبي)، عندما يُشاهد زملاؤه في العمل، فالجميع لا يفكرون بالخجل، بقدر ما يفكر بلقمة العيش. ومن المهن التي هُجرت بفعل الحصار، مهنة بيع النفط الأبيض، ففي الوقت الذي كان فيه النفط يُباع بواسطة صهاريج (براميل)، تحملها عربات تجرها الحيوانات، لم يعد يُسمع بعد أيام فقط على فرض الحصار بائع النفط، وهو يُنادي في الأزقة: (منو رايد نفط للبيع ... عدنة نفط للبيع)؛ لأنّ النفط أصبح شيئاً نادراً بات من الصعب على المواطن الحصول عليه. وبعد أن اتسعت دائرة التذمر بين المواطنين جرّاء هذه الأزمة، استحدث النظام في ذلك الوقت، نظام كابونات تمّ توزيعها على المواطنين من خلال وكلاء المواد الغذائية، لتمكين العوائل من الحصول على حصّتها الشهريّة من مادّة النفط الأبيض، إلّا إنّ أشدّ ما يُزعج الناس انتظارهم المملّ أمام بوابات محطات توزيع الوقود، إلّا إنّ هذه الطريقة لم تخلّ من العلاقات الشخصيّة (الواسطة)، ومن تفاوت أوقات وصول الصّهاريج الحكوميّة المحمّلة بمادّة النفط من المصافي إلى محطات بيع الوقود، ومن ثمّ تتضاعف مع مرور الدقائق والساعات أعداد الناس، تقف أمام بوابات محطات الوقود على شكل طوابير، ولمسافات طويلة، ومن ثمّ أصبح التفكير بالحصول على النفط الأبيض، وأسطوانات الغاز، يوازي مسألة الحصول على الطّعام !!

ضيفٌ ثقيلٌ !

ازدادت تعقيدات الحياة، وأصبح الحصول على لقمة العيش غاية في الصّعوبة، وباتت العوائل في حيرة من أمرها؛ إذ لم يعد بمقدورها تحمّل الظروف، فكلّما مرّ يوم ازدادت المشاكل المادّيّة إلى درجة لم يعد بمقدور ربّ الأسرة مواجهة الصّعوبات اليوميّة. كان أشدّ ما يخشاه الناس في الحصار أن يطرق بابهم (ضيفٌ)، فالذي لا يستطيع أن يوفر قوت عائلته ولو ليوم واحد كيف يستطيع توفير قوت ضيف قد تدوم مدّة إقامته أياماً وليالي. لقد ضيّق الحصار كثيراً على الناس، وبات الكثيرون يخشون قدوم أعزّ الناس إليهم. وهذا الأمر يُعدّ تحوّلاً اجتماعياً خطيراً، مخالفاً تماماً لعادات وتقاليد الشعب العراقيّ المعروف بإكرامه الضيف. كان أغلب

الضيوف يصلون البصرة ليلاً بسبب استقرار الوضع الأمني في ذلك الوقت، وكانت حركة النقل مستمرة في الليل أكثر مما هي في النهار، لهذا كانت الأسرة تشعر بالقلق كلما طرق بابها ضيف ! حتى أن الناس كان جُلّ حديثهم عن هذا الموضوع بالذات، ولم يعد يشعر أحدُهم بالخرج عندما يتحدّث للجالسين معه في الحافلة، أو في أيّ مكانٍ عامٍّ، عن مخاوفه من هذا الأمر، وكأنّ الشّخص المتحدّث، إنّما يتحدّث مع نفسه، وليس مع الغرباء، لهذا لا يجد المرء حرجاً مما يقول! كان الأخ لا يُريد أخاه، والصديق لا يُريد صديقه، وإن كان غائباً عنه لسنواتٍ، وكذا الحال بالنسبة لعلاقات القربى الأخرى؛ إذ لم يعد أيّ شخص يتحمّل ضيافة الآخرين، ولذلك نجد أنّ من بين المؤسّرات السّلبية التي أحدثها الحصار، هو ذلك الجمود، أو لنقل ذلك الفتور الذي أصاب العلاقات الاجتماعيّة، على خلاف ما كانت عليه قبل الحصار.

لا عطلة بعد الآن!

من القضايا الخطرة التي حدثت في تسعينيّات القرن الماضي، هي: تغاضي الموظّفين الحكوميّين عن الضّوابط والتعليمات التي كان معمولاً بها في السّابق، ومنها: عدم محاسبتهم الجزّارين الذين لا تحمّل لحومهم الحمراء أختامَ دائرة الصّحة، فقد كانت اللّحوم قبل الحصار تختم بختم دائرة الصّحة للدّلالة على أنّ الذّبح جرى بموافقة الجهات الصّحيّة وعلمها، ذلك أنّ القانون يمنع (ذبح) المواشي خارج الأماكن المخصّصة (المجازر)، فكانت الفرق الصّحيّة تقوم بجولاتٍ ميدانيّة، إلّا إنّ هذه الجولات تكون في الغالب روتينيّة؛ بسبب تقبّل البعض للرّشوة مقابل التغاضي عما موجود في المحلّ من لحوم لا يُعرف مصدرُها، أو حتّى صلاحيتها للاستهلاك البشريّ. ومن الضّوابط الأخر التي ألغيت بشكلٍ تدريجيّ (العطل الإجماعيّة)، التي كانت مقرّرة من قبل الحكومة للحلّاقين والجزّارين؛ إذ كان هناك عطلة خاصّة بكلّ واحدٍ منهما، أمدها يوم واحد في الأسبوع، إلّا إنّ الظروف المعيشيّة جعلت أصحاب تلك المحلّات يواصلون عملهم ليلاً نهار لمواجهة الغلاء المعيشيّ.

جناز في سوق الخضار

أصبحت قضية دفن الموتى قضية تؤرق جميع العوائل، خاصة تلك التي فيها رجال، أو نساء طاعنون في السن، أو من المرضى المقعدين، أو ممن تدهورت حالتهم الصحيّة، فقد كان الناس لا يتمكّنون من دفع تكاليف ما تُعرف بـ (الزّنة)، وهي مراسيم إرسال المتوفى إلى النّجف، يُدفنوا في مقبرتها القديمة المعروفة بـ (مقبرة وادي السلام)؛ لهذا لجأ الكثيرون إلى سوق (الخضار) لجمع التبرّعات؛ إذ كانت السيّارة التي تقلّ النّعش تنوّسّط ذلك السّوق، وكان فاعل الخير يُمسكُ بيده كيس نايلون (علاكة)، ويبدأ بمخاطبة النّاس (الباعة والمتبّضعين). هذه المسألة على كثرتها استغلّها أصحاب النفوس الضّعيفة، فقد لعب البعض لُعبته، وراح يفعل الشّيء نفسه، إلّا أنّ حذافة ونباهة النّاس أفشلت هذه الأساليب الرّخيصة لجمع الأموال، بعد أن تبين لهم أنّ (النّعوش فارغة)، وهو ما انعكس في نهاية المطاف على المحتاجين فعلاً للمساعدة، إلّا إنّ المساعدات استمرّت؛ إذ يقوم فاعل الخير بجمع التبرّعات بعد التّحقّق من الأوراق الرّسميّة، ومن محتويات النّعوش. وبعد أن يتمكّن فاعل الخير من جمع المبلغ الخاصّ بـ (الزّنة)، يُغادر



المكان، ليأتي نعش آخر، وفاعل خير جديد، ليقوم بالمهمة نفسها. وهكذا، كان سوق الخضارة يشهد عشرات الحالات يومياً.

كان النظام السابق يحظر جميع النشاطات الخيرية، بما فيها جمع التبرعات لدفن الموتى، ومن يُخالف القوانين يُستدعى إلى الفرقة الحزبية، وأحياناً إلى الأمن، وفي الحالات التي يُوافق المسؤول الحزبي على جمع الأموال لحالة إنسانية ملحة، فهذه العملية لا بد أن تكون تحت أنظار البعثيين وبإشرافهم ! لكن، خلال الحصار، وعندما ضاقت الدنيا بالناس، لم يشأ أي من البعثيين مضايقة ما يُعرف عند العراقيين بـ (فاعل خير)، أو محاسبته؛ لأنهم أدركوا أن الناس لا طاقة لهم على تحمّل المزيد من الضّغط الماديّ، لهذا تركوهم وشأنهم!

هروب غير مشروع

بسبب تزايد الضّغوط الماديّة والنفسية التي ضيّقت خناقها على الشباب، لم يجدوا منفذاً لهم للخروج من أزمتهم الخانقة إلا من خلال الاستخدام المفرط للمخدّرات! لم تكن العملية مكلفة، أو تحتاج إلى وقت! كل ما يحتاجه المدمن قطعة قماش مبلّلة بالبنزين، يستنشّق هذه المادّة عدّة مرّات، أو أنّه يحتاج فقط إلى كيس نايلون فيه قليل من مادّة (السيكوتين)، يقوم المدمن بدسّ فمه وأنفه داخل ذلك الكيس، ومن ثمّ يستنشّق (السيكوتين) ! اكتشف بعض أصحاب الموادّ الإنشائية ومحلات بيع أدوات السيّارات، أن الشباب يستخدمون السيكوتين لأغراض آخر (الإدمان)، لهذا امتنع الكثير منهم من بيع علب (عصّارات) السيكوتين على المراهقين، إلا بعد أن يتأكّدوا من أن المشتري لا يُسيء استخدام هذه المادّة، إلا أن ذلك لم يمنع شلل المدمنين عن التفكير بطريقة تُتيح لهم الحصول على لحظات انتعاش تمكّنهم من الهروب من جحيم الواقع، لهذا فكّروا باستخدام طريقة سهلة ورخيصة، وهي مزج مادّة الفلين مع البنزين ليحصلوا في النهاية على السيكوتين، ورائحته أكثر قوّة ونفاذاً من السيكوتين المصنّع! أخذت دائرة الإدمان تتّسع، وبدأت مخاطرها تلوح في الأفق، خصوصاً أن العائلة باتت عاجزة عن مواجهة انحراف أبنائها.

تطوّرت أساليب الإدمان مع ظهور علاجات تُستخدم لعلاج حالات مرضيّة معيّنة، ومنها: الحالات النفسيّة، وكانت بعض بيوت المضمّدين تُبقي أبوابها مفتوحة لساعاتٍ متأخرةٍ من الليل؛ لتوافد الشّباب عليها للحصول على أقراص الحبوب المخدّرة، ومع استمرار سوء الأوضاع استفحلت ظاهرة الانتحار بين المدمنين الذين لم يجدوا مخرجاً من الأزمة النفسيّة التي يتعرّضون لها، وقد أثارت هذه الظاهرة قلق الآباء، وشغلت تفكيرهم كثيراً، وكان الإجراء الوحيد الذي يتّبعونه، هو تفاديهم حصول تصادمهم مع أبنائهم، إلّا أنّ هذا الإجراء ألقى بظلاله على العلاقة الأسريّة، وعلى المجتمع أيضاً.

أهازيجُ الحصار

من الطبعي أن تكون للشّارع ردّة فعلٍ لما يتعرّض له من تجويعٍ وموتٍ جماعيٍّ، لهذا راح (يُجوّل) أناشيد القائد الفدّ، وبطل التحرير القوميّ! (٢٣)، وغيرها من المسمّيات، إلى أهازيج تحكي للأجيال القادمة مأساة شعبٍ يتضور جوعاً، وقائده يُنفق الملايين على أعياد ميلاده، في الوقت الذي كان فيه نجله الأكبر يحرص على إطعام السّمك في بحيرات قصور والده بالببيض المسلوق، وغزلان مزارعه الشّاسعة بالهيل!

أخذ الشّارع يُردّد بصوتٍ خافتٍ أهازيج الألم والمعاناة، ومنها: (كيلو الطّحين بألف .. الله أكبر .. والشّكر بس للعِرف ... الله أكبر .. وليحكم الـ (...) ... الله أكبر)، وكانت هذه الأزوجة مأخوذة من أنشودةٍ لصدّام، تقول: (بأرض الحجاز أو نجد .. الله أكبر .. نزلت جيوش الحقد ... الله أكبر ... وليحكم الأجنبيّ ... الله أكبر)، وهي إشارة إلى توافد الجيوش الدّوليّة التي تقودها الولايات المتّحدة إلى الأراضي السّعوديّة؛ استعداداً لمحاربة صدّام انطلاقاً من أراضيها لضرب العراق. ومن أهازيج الحصار الأخر، أزوجة: (صلوات على النّبيّ، صمّون حار أو لبلي)، وهي على غرار أنشودة صدّاميّة في ذلك الوقت، تقول: (صلوات على

(٢٣) انتهاكاتُ العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، أعمال المؤتمر الدّول في بيت الحكمة، ٨-٩ / آيار / ٢٠٠١ م.

النَّبِيِّ صَدَّامَ غَيْرِهِ مَا نَبِيٍّ^(٢٤)، وَكَانَتْ أَهْزُوجَةُ الْحَصَارِ بِحَقِّ رِسَالَةٍ وَاضِحَةٍ لِرَفْضِ الشَّعْبِ سِيَاسَةِ الدِّكْتَاتُورِ، عِنْدَمَا احْتَشَدَتْ جِيُوشُ الْعَالَمِ، وَمِنْهَا الْجِيُوشُ الْعَرَبِيَّةُ، لِمُحَارَبَةِ النِّظَامِ الصَّدَّامِيِّ، وَكَانَتْ الشَّفَاهُ تَهْمِسُ بِصَمْتٍ: (عَلَى عَهْدِهِ الْكَصْبِ وَالْهُورِ يَاصَّدَامُنِي الطَّرْطُورُ.. عَلَى عَهْدِهِ الشَّعْبِ، وَيَاكَ كُلُّهَا إِتْصِيحْ حِيلَ أَوْيَاكَ)، وَهِيَ إِهْزُوجَةٌ تُسَخِّرُ أَشْوَدهَ لَصَدَّامَ، تَقُولُ: (عَلَى عَهْدِهِ الْكَصْبِ وَالْهُورِ يَا صَدَّامُنِي الْمَنْصُورِ، عَلَى عَهْدِهِ الشَّعْبِ وَيَاكَ، كُلُّهَا تَصِيحْ عِدْ عَيْنَاكَ). كَانَ الشَّارِعُ يَسْخَرُ بِالْمِنْ نِظَامٍ يَتَبَجَّحُ بِضَحَايَاهُ الَّذِينَ يَتَسَاقُطُونَ يَوْمِيًّا بِلَا مَبَرِّرٍ، وَيَعِدُّهُمْ مِنَ الشَّهْدَاءِ الْأَبْرَارِ، وَكَأَنَّ الْجَنَّةَ مَنْظُمَةٌ مَجْتَمِعٍ مَدْنِيٍّ تَابِعَةٌ لَهُ وَلِحَزْبِهِ الْمَقْبُورِ!

عصابات التزوير

أَكْثَرُ الَّذِينَ كَانَتْ بِهِمْ حَاجَةٌ إِلَى مُسْتَمْسَكَاتٍ مَزُورَةٍ، الْهَارِبُونَ مِنَ الْخِدْمَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ، أَوْ الَّذِينَ قَرَّرُوا الْهَرُوبَ مِنْ جَحِيمِ النِّظَامِ؛ وَبِسَبَبِ حَاجَةِ النَّاسِ الْمَاسَّةِ إِلَى مُسْتَمْسَكَاتٍ تَخْلُصُهُمْ مِمَّا هُمْ فِيهِ، لَجَّؤُوا إِلَى عَصَابَاتِ التَّزْوِيرِ، الَّتِي تَمَكَّنَ الشَّابُّ الْهَارِبُ مِنَ الْخِدْمَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ مِنَ الْحَصُولِ عَلَى هَوِيَّةٍ طَالِبٍ، أَوْ هَوِيَّةٍ أَحْوَالٍ مَدْنِيَّةٍ، يَكُونُ فِيهَا عَمْرٌ حَامِلُهَا لَمْ يَكْمُلْ بَعْدَ سَنَتَيْنِ الثَّامِنَةِ عَشَرَ مِنْ عَمْرِهِ، وَهَنَّاكَ مَنْ اسْتَعَانَ بِ (نِهَادِجِ الْإِجَازَاتِ الدَّوْرِيَّةِ) الْمُنَوَّحَةِ عَادَةً مِنَ الْوَحْدَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ، تُتِيحُ لِحَامِلِهَا حَرِّيَّةَ التَّنَقُّلِ وَالْعَمَلِ خِلَالِ الْفَتْرَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا فِي النَّمُودِجِ. كَذَلِكَ اسْتَفَادَ عَشْرَاتُ الشَّابِّ مِنْ عَصَابَاتِ التَّزْوِيرِ لِلْحَصُولِ عَلَى جَوَازَاتِ سَفَرٍ تَمَكَّنُهُمْ مِنْ مَغَادِرَةِ الْعِرَاقِ بَحْثًا عَنْ فُرْصٍ عَمَلٍ فِي الْأُرْدُنِ أَوْ سُورِيَةِ.

لَمْ تَتَوَقَّفْ عَصَابَاتُ التَّزْوِيرِ عِنْدَ هَذِهِ الْحُدُودِ، بَلْ امْتَدَّتْ لِتَشْمَلَ جَمِيعَ مَوْسَّسَاتِ الدَّوْلَةِ وَدَوَائِرِهَا، وَوَجَدَ النِّظَامُ نَفْسَهُ عَاجِزَةً عَنْ مُوَاجَهَةِ هَذَا الْمَدِّ الْخَطِيرِ، حَتَّى إِنَّ (سُوقَ مَرِيدِي) الشَّهِيرَ فِي بَغْدَادٍ، أَصْبَحَتْ لَدَيْهِ فُرُوعٌ فِي جَمِيعِ الْمَحَافِظَاتِ الْعِرَاقِيَّةِ، بِمَا فِيهَا الْبَصْرَةِ! وَلَا نَنْسَى أَنَّ سُوقَ الْبَصْرَةِ الْقَدِيمَةَ شَهِدَ ظُهُورًا عَلَنِيًّا لِهَؤُلَاءِ الْمَزُورِينَ، بَعْدَ أَنْ فَتَحُوا بِسُطَاتِهِمْ فِي الشَّارِعِ

(٢٤) نَشْرَةُ السَّكَّانِ وَالْإِحْصَاءَاتِ الْحَيَوِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ الْحَيَوِيَّةِ لِمَنْطَقَةِ غَرْبِ آسِيَا، الْعَدَدُ الثَّاسِعُ، نِيُيُورُكْ، الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ.

العام، مستغلين الفوضى التي حصلت أثناء أحداث عام (٢٠٠٣م)، والطريف في الموضوع أن هذه البسطات كانت تحتوي على أرقام للسيارات، وأختام الدوائر، وطابعات، ولك أن تتخيل المشهد.. شابٌ جالسٌ أمام بسطته، يعرض بضاعته للناس، من باب (تسهيل أمر)، كما يُعرف عند البعض، بعد أن حوّل بسطته إلى مديرية للمرور، أو مديرية للجنسية!

التقاليد الاجتماعية

يجتمع الناس عادةً في الأعياد، ومرةً أخرى في مآتم العزاء، وتارةً ثالثة في الأعراس. في العيد غابت على غير عاداتها ال (كليجة) العراقية الشهيرة، وغابت معها ال (هورات) ذات الرائحة الزكية، ورُكنت قوالب ال (كليجة) في زوايا المطبخ، بعيدة عن الأنظار، وغابت معها -أيضاً- كلّ أنواع الكرزات، والشرايت، وال (جكليت التوفي)، واقتصر احتفال الناس على قدح الشاي، فيه حبات قليلة من السكر! أيضاً اختفت بشكل كبير ال (عيدية)، التي غالباً ما كان الأطفال يستعدّون لها أياماً وليالي، وأصبح المنديل، أو ما يُعرف عند الناس بـ (الجفية)، و (جيوب البنطلونات)، فارغة، إلّا من عددٍ بسيطٍ من الأوراق النقدية من فئة (الرّبع دينار)، وهي أقلّ عملة نقدية في ذلك الوقت، أمّا العزائم التي كانت تُعدّ مناسبةً يجتمع حولها الأهل والأقارب، فقد أُلغيت تماماً، وأصبح الإنسان يتضايق كثيراً من أقربائه وأهله إذا ما أطالوا الجلوس في بيته؛ لأنّه يخشى بقاءهم على الغداء؛ لأنّه لا يستطيع تدبيره! أمّا في الشّق الثاني من تلك العلاقة (الأحزان)، فقد كانت مآتم الموتى تفتقر إلى القهوة العربية، أمّا السّجائر، فبعد أن كانت تقدّم للمعزّين على شكل علب (باكيتات)، أصبح تقديم السّجائر في (صينية) تناثر فوقها صنفان أو ثلاثة من أصناف السّجائر، تُقدّم إلى المعزّين، أمّا الموائد، فعلى الرّغم من بقائها على حالها مع التقنين الشديد إلّا إنّ الناس غالباً ما كانوا يهيئون بعض الأعذار؛ تحاشياً من حضور (الختمة)، وهو اليوم الثالث والأخير للعزاء؛ إذ تُقام على روح المتوفّى مأدبة غداء أو عشاء، وكان الاعتذار بدعوى أنّ المواسين لم يكونوا يرغبون في أن يعرضوا أصحاب المآتم للإحراج لقلة الطعام. حتّى الشاي كان يُقدّم لمرة واحدة خلافاً للعادة، أمّا المبلغ الذي يُدفع إلى المعزّين، فقد كان بسيطاً، حتّى

إنَّ المبلغ الذي يُجمع في نهاية العزاء لم يكن ليكفي لتسديد أجور الحاجات التي استخدمت خلال الأيام الثلاثة من العزاء.

العلاقة الزوجية

أصاب العلاقات الزوجية فتورٌ كبيرٌ في سنوات الحصار؛ إذ اضطرَّ الزوج والزوجة إلى ترك المعاشرة الزوجية؛ بسبب خشيتهما من الحمل! وكان أشدَّ ما يخشاه الزوج أن يصبح لديه طفلٌ رابعٌ، أو سادسٌ، فهو لا يقوى على إعالة كلِّ هذا العدد من أفراد عائلته، فقررت الكثير من الزوجات التخلص من الحمل، وذلك باتِّباع أساليب وطرق كثيرة لإسقاط الجنين!!! وصعب على النساء في تلك الفترة -أيضاً- حصولهنَّ على أدوية منع الحمل؛ لأنَّها غير موجودة أساساً في الصيدليات، ومن تحصل على هذا النوع من العقاقير، فإنَّها ذاتُ حظٍّ عظيمٍ، ناهيك عن أسعارها الباهظة.

غرفة نوم متنقلة

في تسعينيات القرن الماضي، تراجعت نسب الإقبال على الزواج، وتضاعفت أعداد العزَّاب بين الرجال، رافقه ارتفاع مماثل لنسب العوانس بين النساء؛ بسبب ضيق الحال الذي عصف بالشعب العراقي، إلَّا إنَّ العوائل أدركت ضرورة التنازل عن الأشياء الكمالية؛ لتذليل الصعوبات التي كانت تواجه الأبناء؛ ولإفساح المجال أمامهم للزواج. وقد فضَّل أهل الفتاة التخلي عن قائمة الشروط التي كانت تتقدَّم بها في السابق، مقابل انتقال ابنتهم إلى عش الزوجية، ومن التسهيلات التي شاعت بين الناس قبول الفتاة وأهلها التخلي عن غرفة النوم! فنظراً إلى أسعار غرف النوم الباهظة، وعجز الآلاف عن شرائها، راح الشباب يفكِّرونَ بالبديل الذي يمكنهم من التخلص من هذه العقدة، التي تؤرِّق الكثير منهم، وكان الخيار الوحيد أمامهم هو الاستعانة بأصدقائهم وأقاربهم (لاستلاف) غرف نومهم لأسبوع، أو لأسبوعين على أكثر تقدير، ومن ثمَّ تُعاد غرفة الأخشاب إلى أصحابها الشرعيين. كانت غرفة النوم الواحدة تنتقل من بيتٍ إلى بيتٍ، ومن حيٍّ إلى آخر، بعد أن تُجرى عليها الترميمات المطلوبة، التي يتكفل بها

العريسُ الجديد. هذه الحالة الإنسانية الرائعة كانت تنمُّ عن تكافلٍ اجتماعيٍّ فريدٍ من نوعه بين أفراد المجتمع، الذي أُريدَ له أن يشتَّت، ويضيعَ، فما كان منهم إلا أن يتكاتفوا فيما بينهم لعبور المرحلة التي يمرُّون بها ! ومن المسائل الأخر التي شكَّلت انعطافاً في العادات والتقاليد الاجتماعية العراقية في موضوع الزواج تحديداً، هو اللجوء إلى قاعات الأعراس، التي بدأت تنشط فيها حفلات الأعراس، ومنها: قاعة الأعراس في السَّكك، وقاعة الآثوري في الطويسة، وقاعات أُخر. ومن مميَّزات هذه القاعات: أنَّها كانت تقدِّم للمحتفلين طعاماً يخلو تماماً من البهرجة الزائفة، وهو عبارة عن سندويجٍ ال (كَّص)، وقَدَحٍ من الشَّربت، أو البيسي، ينتقل بعدها العروسان إلى الفندق.

قبل الحصار كان أهل العريس يرمون الطعام المتبقِّي بما فيه من لحومٍ ورزٍّ ومرقٍ في الشَّارع، ليكون وجبةً دسمةً للكلاب والقطط السَّائبة، أمَّا في أيام الحصار، فكان الجميع يحرص على أن لا تُهدر حبةٌ رزٍّ واحدةً، ومن يفعل ذلك يوبَّخ توبيخاً شديداً من أقرب النَّاس إليه، ويُعدُّون تصرُّفه مخالفاً للشَّريعة الإسلامية (حرام).

مفرداتٌ شعبيةٌ

من الظواهر السَّلبية التي ظهرت في المجتمع العراقي خلال عقد التسعينيات، تداولُ النَّاس مفردات شعبيةٍ للدَّلالة على الحالات السَّلبية التي ظهرت في ذلك الوقت، التي لم يُسمع بها، أو تداولها النَّاس من قبل، وكانت المفردتان الأكثر شيوعاً في تلك الفترة هما: مفردة (جمبايتي)، وال (قفَّاصة)، ولكلٍّ منهما أسبابها الموجبة.

- (جمبايتي)

(جمبايتي): مفردةٌ أطلقها عامَّة النَّاس للدَّلالة على أن الموادَّ والسلع الموجودة في السَّوق ذات كفاءة واطمئنة، والتي يُريد من خلالها التَّاجر كسب الأرباح بشكلٍ فاحشٍ على حساب المواطنين، فقد كانت الأجهزة والمواد المنزلية تُستهلك لأبسط الأسباب، بحيث أنَّ عُمر

الأجهزة والسِّلَع الكهربائيّة خاصّة قصير، لا يتعدّى السّاعات، أو الأيام، وربّما لحظات، كما هو الحال في المصابيح الكهربائيّة ذات المنشأ الصّينيّ، الأمر الذي يُسهّل على التّاجر مهمّة استيراد كمّيّات إضافيّة من المادّة نفسها، كما هو الحال بالنّسبة إلى المصابيح الصّينيّة، ذات الـ (٦٠) و (١٠٠) واط، وأقلام الرّصاص التي سرعان ما يتكسّر الرّصاص الموجود بداخلها حال قيام التلميذ أو ذويه ببريها، حتّى الأواني المنزليّة (الفرفوريّ) كانت رديئة للغاية؛ إذ لم يكن بوسع ربّة البيت أن تكتشفها بسهولة إلّا بعد مرور عدّة أيّام، بعد أن تختفي النّقوش والألوان التي كانت تطرّز الأجزاء الدّاخلية والخارجيّة للأواني، فضلاً عن ظهور نتوءات على السّطح الدّاخلية للإناء، كانت هذه النّوعيّات سهلة الكسر، حتّى وإن تعرّضت إلى صدمة خفيفة.

كان التّاجر العراقيّ في سباقٍ مع الزّمن؛ إذ كان يتوجّب عليه إشباع رغبات السّوق، ومن جميع الموادّ؛ لأنّه أدرك أنّ ما يستورده لا يدوم طويلاً، ومن ثمّ يربح كثيراً، وبمقارنة بسيطة يُمكننا معرفة ما يحتاج السّوق يومياً من المصابيح والأجهزة الكهربائيّة ذات النّوعيّة الرّديئة، مقابل ما يربحه التّاجر من أموال؟!!

- القفاصة

نشطت في البصرة -كما في باقي المحافظات العراقيّة الأخر- عصابات النّصب والاحتيال، التي أطلق عليها النّاس في ذلك الوقت تسمية (القفاصة). والقفاصة هم مجموعة أشخاصٍ يستدرجون النّاس البسطاء، ممّن يلمون بالرّبح السّريع دون الالتفات إلى عواقب ما قد يحدث لهم. راح القفاصة يرتدون الزّيّ العربيّ ليوهمو النّاس بأنّهم جاؤوا من دولة خليجيّة، وأنّهم يمتلكون عملةً أجنبيّةً (دولارات)، يرغبون في تصريفها إلى العملة العراقيّة، وكانوا يختارون الوقت المناسب لخداع النّاس، فقد كانوا يوقعون ضحاياهم في الفخّ (وقت الظهيرة)؛ إذ تكون المصارف قد أغلقت أبوابها لانتهاؤ الدّوام الرّسميّ، وكانوا يُغرون النّاس البسطاء عبر تنازلهم عن جزءٍ من المبالغ مقابل حصولهم على العملة العراقيّة؛ لأنّهم حسب ادّعائهم في أمسّ الحاجة

إلى العملة العراقية لقضاء حاجاتهم الضرورية، كالفندق، والنقل، والطعام، وغيرها من الحاجج، وبما أن العرض يكون مغرياً جداً، فسرعان ما يقع الناس البسطاء أصحاب النوايا الطيبة في حبال (القفاصة)، بعد أن اقتنعوا بالأكذوبة التي حُكِتْ لهم جيداً، في المقابل لا يجني مَنْ وَقَعَ في الفخ غير أوراق نقدية مزيفة سرعان ما يصطدم بالواقع، ويلعن حظّه العاثر، ليهرول من شارع إلى شارع، ومن مكانٍ إلى آخر، عسى أن يجد الشخص الذي ابتاع له النقود المزيفة، لكن القفاص تنطبق عليه المقولة الشعبية (فصّ ملح و ذاب)!

ومن الحوادث الأخر، قيام بعض النساء بإيهام الناس بأن ظروف عائلتها أجبرتها على بيع مصوغاتها الذهبية، وبما أن السعر مُغرٍ، وهذه المرأة جاءت لبيع مصوغاتها الذهبية بهذا السعر الزهيد مقارنةً بالأسعار الموجودة في محلات الصياغة، فلا سبيل غير قبول الصفقة، والتشبّث بها في بعض الأحيان؛ خشية أن تُفِلَّتْ منهم، وتذهب إلى أشخاص آخرين، لهذا تُجرى عملية البيع والشراء على عجلة، وبعيداً عن أعين الحاسدين واللصوص، وبعد أن ينصرف الجميع، وتعود المرأة، أو الرجل، إلى بيتها، ومعهما المصوغات الذهبية المزيفة، سرعان ما يتعالى الصراخ، وتُذرف الدموع، ويتجمّع في لحظة واحدة الأهل والجيران، ليسمعوا قصّة ما حدث، وفي النهاية لا يسمعون غير كلمات المواساة لا أكثر من ذلك ولا أقل.

وقد طال عمل (القفاصة) السجائر الأجنبية -أيضاً-، في الوقت الذي كان فيه بيع السجائر (الأجنبية) وشراؤها ممنوعاً من قبل السلطات، وهناك مَنْ خَلَطَ الملح (الأبيض) -وليس الأسمر- مع مسحوق الغسيل (التايد)؛ وذلك لبيعه على أنّه (تايد)، وعمل آخرون على خلط مادّة (البورك) المستخدمة في عمليّات البناء مع (طحين التمن) لبيعه على أنّه طحين (تمن) لعمل خبز ال (سيّاح). وهنا لابدّ من أن نتوقّف عند هذه الصّورة المؤلمة التي تحوّل فيها الخبز الرقيق (السيّاح) إلى متحجّر؛ بسبب إضافة مادّة (البورك) إليه!

لقد وقعت حوادث كثيرة تبيّست فيها شفاه المفجوعين، وذرفت فيها دموع الحائرين!

لحظات كانت عصيبة وقاسية مرّت على كثيرٍ من الناس! كانت العصابات التي تمارس أعمال النّصب والاحتيال عادةً ما تكون تحت حماية بعض رجال الشرطة، الذين يقومون بتمثيل دور الأجهزة النّزيهة المدافعة عن حقوق المواطنين؛ إذ يعمدون إلى تخليص المجرم من الناس حال كشفه، ومن ثمّ ضربة أمام أعين الجميع، والادّعاء بأنهم سيقومون بإرساله إلى مركز الشرطة، وفي الحقيقة، إنهم يُبعدونه عنهم؛ ليتقاضوا مقابل إطلاق سراحه (الرّشوة)، وبمرور الأيام اتّضح للجميع أنّ للقفاصة (معامل) من الشرطة يخلّصونهم من غضب الناس كلّ ما احتاجوا إلى ذلك! لم يقتصر عمل القفاصة على العراق، بل وصلت نشاطاتهم إلى الدول التي هاجر إليها العراقيّون، وقد تسبّبت مشاكلهم تلك بحدوث مشاكل للعراقيّين الذين هربوا من الجوع والحصار للبحث عن فرص عملٍ تضمنُ لعوائلهم لقمة عيشٍ حلال!

يعطيك العافية!

شعر الشّاب - وخاصة حملة الشّهادات الجامعيّة - بأنّ الظروف الحاليّة للبلد تحوّل دون تحقيق طموحاتهم؛ لذا أصبح الخيار الوحيد أمامهم مغادرة العراق بأيّ شكلٍ من الأشكال، إلّا أنّ المشكلة الأساسيّة التي وقفت حائلاً أمام سفر العشرات، بل المئات، منهم، هو عدم تمكّينهم من الحصول على جواز سفر؛ بسبب تكاليفه الباهظة، والإجراءات الحكوميّة الصّارمة؛ لهذا صعب عليهم إمكان الحصول على جواز سفر، فما كان من الشّباب إلّا أن يعبروا الحدود الأردنيّة سيراً على الأقدام.

كان العراقيّ الهارب من جحيم بلده يقضي نهاراً كاملاً في العمل، إلّا أنّه لا يسمع غير كلمة واحدة من صاحب العمل، وهي: (يعطيك العافية)، ولم يكن بوسع الشّاب العراقيّ المهاجر غير إثارة عواطف الشّخص الذي استأجره للعمل، عسى أن يتمكّن من انتزاع حقّه.

كانت السّلطات العراقيّة تكتب في جواز السفر العراقيّ عبارة (للسّياحة)؛ لتحرم العراقيّين من العمل؛ لأنّهم -وكما هو مثبّت في جواز سفرهم- جاؤوا إلى الأردنّ للسّياحة،

وليس للعمل، وقد استُغِلَّت هذه المسألة كثيراً من قبل بعض ذوي النفوس الضعيفة؛ إذ لن يستطيع بموجها أيّ عراقيّ تقديم بلاغٍ إلى السلطات الأردنية عن الأشخاص الذين لم يدفعوا لهم الأجور المتفق عليها مسبقاً، هذا بالطبع لا ينطبق على جميع الأردنيين، لكنّ هذا التصرف اللاإنسانيّ جعل العراقيّين أشبه بالعبيد الذين لا همّ لهم إلا إشباع بطونهم، فالجوع، وبطش النظام، وجوع الحصار، شكّلت بمجملها عوامل ضغطٍ على الشباب أجبرتهم على تقبّل كلّ ما يحدث لهم من معاملةٍ سيّئة، ومن ظروفٍ قاسية. أمّا مفردة (يعطيك العافية)، فلن ينساها الشعب العراقيّ أبداً.

(شيلة) و (غترّة)

الأمّ والزوجة والأختُ عانوا كثيراً، فالواحدة منهنّ غير قادرةٍ على ستر شعر رأسها؛ لأنّها عجزت عن شراء النوعيّات الجيدة من الفوط (الشيل)، التي تمتاز بلونها الأسود القاتم، لهذا اضطرّت إلى شراء فوطة (شيلة) أقلّ سعراً، وأقصر عمراً. كانت (الشيل) المنتجة في تسعينيات القرن الماضي يتحوّل لونها بعد غسلتين، أو ثلاثة، من الأسود إلى الأخضر، بعد ذلك، ونزولاً عند رغبة الظرف القاسي، راحت تشتري فوطة (شيلة) بيضاء من قماش (الململ)؛ لخصّ ثمنها، بعد أن أدركت أنّ الجوع لن يمهّلها حتّى تشتري فوطة جديدة كتلك التي كانت ترتديها قبل عام (١٩٩٠م). والحال ينطبق على عباها، فبسبب تلك الأزمة التي كانت العوائل تمرّ بها، أخذت النساء (ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة) في بعض العوائل يتناوبن على ارتداء العباءة الواحدة التي اشتريتها من البالات!!

أمّا الكوفيّة، أو ما تُعرف بـ (الغترّة)، ذات النقوش السوداء، فقد تغيّر لونها أيضاً من اللون الأسود إلى الأخضر بعد غسلتين فقط، أمّا قماشها، فلا يدوم إلاّ أسبوعين على أكثر تقدير؛ إذ يبدأ بالهزال بشكلٍ لا يتيح للعجوز فرصة ارتدائها أياً ما أُخر.

لقد ترك الحصار بصماتٍ واضحةً على حياة المواطن العراقيّ، إلى درجة أنّ ملابسه المرتقّة، أو التي اشتراها من البالات، لم تُسعف حاله؛ لذلك خطر في بال بعض الناس أن يقوموا بصبغ

ملابسهم، لاسيّما بنطلونات الكابوي، والفوط النسائية، المعروفة عند العراقيين بـ (الشيلة)، وكذلك العباءة النسائية، والقماص الجلدية المستعملة. وبمرور الأيام، اشتهرت أسماء الكثير من المصابغ، (كمصبغة الرّحمة، ومصبغة الأيام، ومصبغة الجوادين)، وأسماء أخرى كثيرة معظمها كان في العشّار، وكذلك في المناطق الشّعبية.

كان النّاس يذهبون بملابسهم إلى تلك المصابغ، إنّها المحنة الحقيقيّة التي أجبرت النّاس على تحمّلها مهما كان الثمن، وإن اقتضى أن يرتقوا ثيابهم ويصبغوها عشرات المرات!

الألعاب الشّعبية

تعرّضت الطّفولة في العراق إلى انتهاكات صارخة، فمن حرمانها من التغذية الجيدة والحصول على العلاج المناسب، إلى ترك الدّراسة والبحث عن العمل في الأسواق والتقاطعات والسّاحات والشّوارع، إلى حرمانها من حقّها الطبيعيّ الذي تفرّضه عليهم المرحلة العمرية (الطفولة) من ممارسة نشاطاتها الرّياضية والفكرية والإنسانية، فقد وجد الأطفال أنفسهم يمرّون بأزمة حقيقية تسببت بها العقوبات الاقتصادية، فلا وجود لأدوات اللّعب التي كانت



موجودةً في السابق، من قبيل الـ (جعاب، والباتريّات، والقزف، والكاريّات، والطوبة، و..... الخ)، وغياب تامّ للأجواء الاجتماعية التي كانت موجودةً قبل هذا الوقت تحديداً، وهو ما جعل الناس تفكّر ليل نهار بكيفية حصولها على المبلغ الذي يمكنها من شراء الطّحين والسكر والزيت، ولو ليومٍ واحدٍ! وفي ظلّ هذه الأجواء، رأى الأطفال أنفسهم أمام مرحلةٍ لا بدّ فيها من مساعدة أهلهم، وإن كانت تتطلّب منهم تضحيةً كبيرةً تتمثل بتركهم الدّراسة؛ لبيعوا أكياس النّايلون، وليصبغوا الأحذية في الشّوارع، أو أن يتسوّلوا هنا وهناك! غابت الألعاب الشّعبيّة عن البصرة، وعن مدن العراق الأخرى، وأصبحت (الصّكّلة ولاك، والغميضة جيّجو، والـ جعاب)، غير معروفة بالنسبة إلى أطفال هذا الجيل والأجيال القادمة.

إنّ حرمان الأطفال من اللّعب لأيّ سببٍ كان إنّما هو ظلم وإجحاف كبيران، وما دامت القرارات الدّوليّة التي أصدرها مجلس الأمن قد تسبّبت بحرمان أطفال العراق من هذا الحقّ، فمن الواجب أن نُدين هذه الممارسات، التي انعكست سلباً على وضع الطفل النّفسي، وعلى المجلس أن لا يتجنّب إنسانيّته المزعومة؛ لما أحدثته من كوارث صحيّة، واقتصاديّة، واجتماعيّة خطيرة، وفي الوقت الذي يتمتّع فيه أطفال الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا، وغيرها من الدّول التي تدّعي التّحرّر والإنسانيّة، فإنّ أطفال العراق تعرّضوا الى أبشع هجمةٍ شهدتها الإنسانيّة منذ بدء الخليقة وإلى يومنا هذا؛ إذ كان لقرارات الدّول العظمى الأثر السيّئ على تغذية آلاف الأطفال وعلاجهم، لاسيّما الأطفال الرّضّع، فقد أصبح الحليب شحيحاً، وأسعاره ملتهبة، لا يقوى على شرائها أغلب الآباء، الذين لم يجدوا بداً غير البحث عن البديل. أمّا العلاج، فقد غاب هو الآخر عن المستشفيات الحكوميّة، وأصبحت حياة مئات الآلاف من الأطفال مهدّدة، في حين وجد النّظام البعثيّ الفرصة مؤاتية ليتّخذ من معاناة الرّضّع دعايةً لنظامه المهزوم.

هجرة الكفاءات

شعّر أصحاب الكفاءات من أساتذة جامعيّين، وأطباء، ومهندسين، وغيرهم من حمّلة

الشهادات العليا، بالخوف على مستقبلهم ومستقبل عوائلهم منذ تولّى البعث السلطة في العراق، وأصبحت معاناتهم أشدّ في تسعينيات القرن الماضي؛ بسبب إفرازات الحصار، وما نتج عنه من آثار سلبية على القطاعات الصحيّة، والصناعات، والعلميّة، فما كان منهم إلّا أن يُفكّروا بالخلاص من كلّ ما يُحيط بهم من ضغوطات نفسيّة مهنيّة، ومعيشيّة، وإنسانيّة، وصلت إلى حدّ لا يمكن السكوت عليها، على الرّغم من البطش الذي كان يُسيطر على أجواء البلاد. وقد اختار الكثير من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات الهروب إلى خارج العراق؛ بحثاً عن أجواء يسودها الاستقرار، ويشعروا بكرامتهم وإنسانيّتهم، وبحقوقهم التي حاول النّظام البعثيّ تجريدهم منها.

اختلفت طريقة الهروب من شخصٍ لآخر، وباختلاف الروايات والأسباب التي رددتها أقاربُ الهاربين من الجحيم وأصدقاؤهم، وقد حاول النّظام حينها التّستر على هذه القضية، لكونها تُعدّ خلافاً في بلدٍ يدّعي فيه النّظام العمل على تحقيق العدالة والمساواة والرّفاة لعموم أبناء شعبه. أمّا أجهزته القمعيّة، فقد بذلت قصارى جهدها في متابعة الأفراد الذين تربطهم علاقة بطبيبٍ أو مهندسٍ أو أستاذٍ جامعيٍّ فرّ من العراق إلى دولةٍ خليجيّة، أو أوروبيّة، وجاءت تحرّكات النّظام للحدّ من هجرة المزيد من الطاقات الوطنيّة.

حينما تَمَلَأ السّراويل بالسّكر!!

سنواتٌ قاسيةٌ مرّت على الشعب العراقيّ، دفعتْ بالكثير من النّاس إلى انتهاج منهج اللّصوصيّة للتّخفيف من وطأة الجوع القاتل. في موانئ البصرة، كانت مشاهد اللّصوصيّة واضحةً على كثيرٍ من الأجراء اليوميّين، فقد كانت سراويلهم المملوءة بالسّكر والرّز وبالتّمر، واضحةً للعيان، وكان كلّ واحدٍ من هؤلاء العمّال يُحاول تنبيه زميله من الوقوع في شباك لجان التفتيش. كان العامل يرتدي سروالاً مربوطاً من الأسفل بإحكام، إلى درجةٍ لا تسقطُ حبةٌ رزّاً، أو سكرّاً واحدةً من أسفل السّروال أثناء السّير والحركة. يشعر العامل الذي يفلت من الرّقابة، كأنّه قد ظفّر بغنيمةٍ لا تقدّر بثمن، كيف لا؟ وقد مكّنه سروالُه من سرقة كيلوغرامٍ من السّكر،

أو الرُّزَّ، وربَّما كَمِّيَّة أكثر من ذلك بقليل. أمَّا العاملُ الذي يَنُتَّمُ ضبطه من قبل مفرزة التفتيش في البوابة الرئيسة، فسوف يُطْرَدُ من العمل، ويثبت اسمه في قائمة المطرودين من العمل، بعد أن يوبَّخَ أمام زملائه، وتتمُّ مصادرة حَبَّات السَّكَّر والرُّزَّ، بعد أن يخلعَ العاملُ سرواله في غرفة الاستعلامات، في الوقت الذي تتصلصص فيه عيون الفضوليين على المشهد!!

للحرامية سوق!!

انتشرت بشكل كبير أعمال السرقة، وكانت أبرز الأشياء التي تُسرق أيام الحصار: الملابس، ومنظّمات واسطوانات الغاز، و أواني الطَّهو، وأجهزة التلفاز، والمسجَّلات، وأجهزة ال (سي دي)، وكذلك ما تملكه العائلة من أغطية وأفرشة وأثاث متواضع، وبعض الأشياء التي يُمكن سرقتها من السيَّارات، وغير ذلك؛ ولهذا فقد اشتهر في البصرة سوقٌ أطلقَ عليه تسمية (سوق الحرامية)، واستقرَّ هذا السوق في منطقة ال (٥ ميل)، وكان أغلب النَّاس يبحثون عن أشياءهم المسروقة من ملابس وأثاث في هذا السوق، مصطحبين معهم أحد أفراد الشرطة، وعند العثور على المسروقات، تتمُّ عملية المساومة بين صاحب الأشياء المسروقة وصاحب البسطة، الذي



يُصرُّ على موقفه الرافض أيَّ اتِّهامٍ له بالسرقة، وأنَّ الأشياءَ المسروقة إنَّما اشتراها بنقوده من شخصٍ لا يعرفه. بعد تكرار عمليَّات استدعاء أصحاب البسُّطات إلى مراكز الشرطة لتدوين إفاداتهم، وللتحقيق معهم، اضطرَّ الكثير منهم إلى الامتناع عن شراء أيِّ سلعةٍ ما لم يعرف المالك الأصليَّ لها، إلَّا أنَّ تسمية السُّوق ظلَّت ملاصقةً له حتَّى بعد انتفاء الحاجة منه بعد أن خفَّت نوعاً ما حدَّة الحصار في أواخر ٢٠٠٢م.

كوفيَّة بلون الصِّبر!

للكوفيَّة رمزٌ ودلالةٌ اجتماعيَّةٌ معروفة عند المجتمع العراقي، حافظَ المجتمع على وجودها في أصعب الظروف، عاداً إيَّاها جزءاً من كيانه، ومن ثقافته، ومن قيمه النبيلة. في تسعينيات القرن الماضي، عندما اجتاحت القحط البلاد، كان أشدَّ ما يواجه الرِّجال ممَّن هم في أعمارٍ معيَّنة، أن تبقى ألوان وأناقة كوفيَّاتهم وعباءتهم على حالها بأيِّ شكلٍ من الأشكال، لكنَّ الظروف لن تمكِّنهم من تحقيق هذه الأمنية، فقد تحوَّل لون الكوفيَّة السوداء إلى خضراء، وباتت هزيلةً من جهتها الأماميَّة، ما جعل الرِّجل يلفُّ كوفيَّته بطريقةٍ تمكِّنه من إخفاء الأماكن الهزيلة.



أمّا العباءة، فقد دَفَعَ بها إلى أحد الرّوّافين الذين انتشروا حتّى في المناطق الشَّعبية؛ فضلاً عن الأسواق الرّئيسة؛ ليضعوا بصماتهم عليها، فيُخفّوا بمهارتهم العيوب الموجودة فيها.

استعارة مؤقتة

برزت حالات تكافل اجتماعي كثيرة، كان النّاس يساعد بعضهم الآخر، بعد أن شعروا بضرورة وجود هذا التوجّه في زمنٍ صُعب على الإنسان، أو على المجموعة، أن تتحمّل وحدها المسؤولية، ما لم يكن هناك تآلف وتعاونٌ لعبور المرحلة. إحدى صور التّعاون الذي عاشه الإنسان في تلك الفترة، رجالٌ، نساءٌ.. شبابٌ وشيوخٌ، على حدٍّ سواء، كانت تتّسم باستعارة الملابس وتبادلها فيما بينهم، ولكي يُراجع المريض الطّبيب، أو يُسافر، أو يحضر خطوبة أو عرس أو مأتم عزاء، أو ما شاكل ذلك، لا بدّ من أن يرتدي الإنسان ملابس تحتفظ نوعاً ما بأناقته. كان البنطلون، أو القميص الواحد، يتنقل بين الأصدقاء والأقارب، إلى أن يتحوّل إلى قطعة قماشٍ بالية، وهكذا الحال بالنسبة إلى الملابس الأخر (القماص، والسّتر، والدّشاديش، والفُوط.. الخ)، استعارة مؤقتة، لكنّها ضروريّة، فرضتها المرحلة!

هروب جماعيّ!!

توقّف القطار القادم من بغداد إلى البصرة عشرات المرّات، كان لوقفته الأخيرة في ذي قار سبباً كافياً على إجبار الرّكّاب على الهروب من نوافذ القطار المحطّمة، كان الجوّ بارداً، والسّماء ملبّدة بالغيوم، هرب أغلب الرّكّاب، وجميعهم من الرّجال، فيما بقيت النّساء في القطار تُواجه البرد؛ لعدم قدرتهنّ على الهرب. قضى الرّكّاب ليلتهم يحتمي بعضهم البعض الآخر، تراصفت الأجساد تراصف حبّات المسبحة، الرّجال بالرّجال، والنّساء بالنّساء، وراح النّاس يلود بعضهم ببعض، حاولوا قدر المستطاع أن يتجنّبوا الوقوف أمام النّوافذ، إلا إن البرد جعل أسنانهم تصطكّ، وأجسادهم ترتعش طول الطريق، تراحم الرّكّاب حول عددٍ قليلٍ من سيّارات الأجرة، فيما بقي الآخرون بانتظار وصول المزيد من سيّارات الأجرة، بينما بقي القطار متوقّفاً ساعاتٍ آخر قبل أن يُكمل مسيره نحو البصرة!!

دشداشة زبدة!

يكادُ الزَّيُّ الشَّعْبِيّ (الدَّشداشة) يكونَ العاملَ المشترك الذي يجمع مدينة البصرة بدول خليجيةً أُخرى، لاسيَّما الكويت؛ لقرب المسافة بينهما، لهذا السَّبب ظهرت أسواقٌ خاصّة لبيع (الدَّشدايش) المستعملة، وأشهر تلك الأسواق كان في سوق الزَّبير، فضلاً عن سوق البصرة.

كان الباعة يتجمَّعون في مكانٍ واحدٍ، ويعرضون بضاعتهم على النَّاس، ويسعون إلى ترغيب كلِّ مَنْ يُريد شراء (دشداشةٍ) له، أو لوالده، كانت أكثر أنواع (الدَّشدايش) شهرةً، وأكثر تقبُّلاً لدى عامّة النَّاس، وهي المسماة بـ (الزَّبدة). كانت الدَّشداشة الواحدة تنتقل من شابٍّ إلى آخر من باب (الاستعارة)، كما هو الحال بالنسبة إلى الملابس الأخرى من أجل مراجعة طبيبٍ، أو السَّفر، أو لغير ذلك.

الأطفال والعيدُ

من النَّادر أن يشتري الأبُّ، أو الأمُّ ملابسَ جديدةً لأطفالهم بمناسبة العيد، وكان أغلب الأطفال يرتدون ملابس مستعملة، وربما أُجريت عليها عمليَّات صيانة وترميم، كما هو الحال



بالنسبة إلى الأحذية التي شوَّهتها (صنّارة) الإسكافيّ، و(الياخة) البائدة، و...الخ.

أمّا احتفالاتُ الأطفالِ بأيّامِ العيد، فكانتُ عن طريق ركوبِ عربةٍ يجرّها حمار، يُنادي صاحبُ العربةِ على الأطفالِ قبل أنْ يقوم بجولةٍ في المنطقة مقابل مبلغ بسيط (ربع دينار) ، في حين يرتفع صوت صراخٍ وصفير الأطفالِ وتصفيقهم للدلالة على فرحهم، وكأنّهم يستقلّون أكبر وأضخم لعبةٍ في مدينة ألعاب، أمّا مراجيحُ العيد، فهي عبارةٌ عن جذعي نخلة متقابلين يتوسّطهما حبلٌ، وُضعتُ وسط ذلك الحبل (كونية)، يدفع الطفل النّقود إلى صاحب أو صاحبة المرجوحة مقابل استمتاعه بالمرجوحة لبعض الوقت.

التحوّلاتُ الغذائيةُ

إِطْلَاةٌ

أَمَاتَ الْجُوعُ الْقُلُوبَ وَالضَّمَائِرَ، وَحَوَّلَ الْإِنْسَانَ إِلَى وَحْشٍ كَاسِرٍ، الْجُوعُ لَا غَيْرَهُ مَن كَشَفَ
مَعَادِنَ النَّاسِ، وَأَزَالَ الْأَقْنَعَةَ، وَأَظْهَرَ النَّاسَ عَلَى حَقَائِقِهِمْ.. الْجُوعُ هُوَ مَن أَجْبَرَ النَّاسَ عَلَى
ارْتِكَابِ الْمَعَاصِي، وَهُوَ مَن أَجْبَرَهُمْ عَلَى لَوْكِ الرَّغِيفِ الْمَمْزُوجِ بِالْحَصَى! أَنْ يُشَارِكُوا الْأَغْنَامَ فِي



أَعْلَافِهَا! صُورٌ مُؤَلِّةٌ لَكِنَّهَا مِنَ الْوَاقِعِ... الْوَاقِعُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْخِيَالِ.

رَغِيفٌ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ!

ارْتَفَعَ سَعْرُ أُسْطُوَانَةِ غَازِ الطَّبَخِ بِشَكْلِ جَنُونِيٍّ، إِلَى دَرَجَةٍ تَعَذَّرَ عَلَى النَّاسِ شِرَاءَ أُسْطُوَانَةٍ
وَاحِدَةٍ فِي الشَّهْرِ. بَعْضُ رَبَّاتِ الْبُيُوتِ ابْتَكُرْنَ طَرَقًا وَأَسَالِيبَ مُتَعَدِّدَةً فِي مَسْعَى لَهَا لِلْمُوَاجَهَةِ الْأَزْمَةِ
الْحَانِئَةَ الَّتِي تَمُرُّ بِهَا الْأُسْرَةُ، وَمِنْ بَيْنِ مَا فَكَّرَتْ بِهِ هُوَ أَنْ تَضَعَ أُسْطُوَانَةَ الْغَازِ فِي حَوْضٍ مَمْلُوءٍ
بِمَاءٍ سَاخِنٍ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ هِيَ أَنْ تَجْعَلَ الْغَازَ الْمَوْجُودَ فِي أَسْفَلِ أُسْطُوَانَةِ الْغَازِ يَرْتَفِعُ بِفَعْلٍ

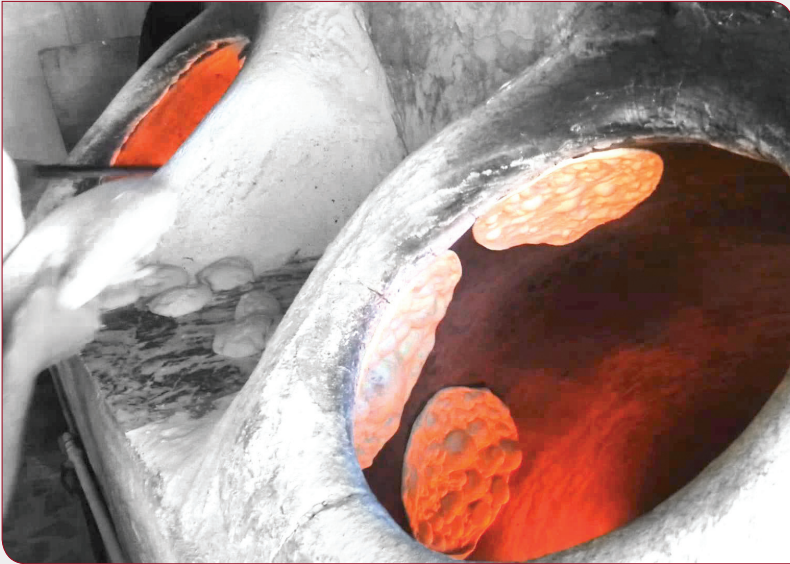
الحرارة الناتجة عن الماء الساخن، ومن ثمَّ تستطيع طهو الطَّعام، وهناك طريقةً أخرى، وهي أن تضعَ شمعةً أسفلَ الأسطوانة، ونتيجةً لخفَّة وزنه، فإنَّ الغاز سوف يرتفع إلى الأعلى، من جانبها، تُسارع ربَّة البيت لطهو الطعام، إلَّا أنَّها لم تُدرك خطورة هذا الأمر، الذي قد يؤدي بحياتها وحياة مَنْ معها في البيت! وبالفعل، وقعت بسبب هذه الطريقة حوادث كثيرة راح ضحيتها العشرات من ربَّات البيوت وبعض من أفراد أسرتهن! أمَّا أصحابُ عربات بيع الغاز، فقد لجأ بعضهم إلى الغش؛ إذ راحوا يملؤون أسطوانات الغاز بالماء من الأنهر وبرك المياه الآسنة، وبعد أن يملؤونها جيِّداً يقومون ببيعها على أساس أنَّها مملؤة بالغاز؛ لكنَّها في الحقيقة مملؤة بالماء فقط، وقد جاءت فكرة ملء أسطوانات الغاز بالماء؛ بسبب عجز النَّاس عن شراء أسطوانات الغاز التي لم تكن مملؤة إلَّا بقليل من الغاز، الذي لا يُستفاد منه أكثر من يومٍ واحدٍ، أو يومين، مع العلم أنَّها تُباع بأسعارٍ مرتفعةٍ. ولا يفوتنا أن نذكر -أيضاً- أنَّ أسطوانات الغاز ظهرت في سنوات الحصار بنوعين، الأوَّل: يُسمَّى بـ(الأصلي)، والثاني: يُسمَّى بـ(تصنيع)، والنوع الثاني يُطلق على أسطوانات الغاز التي تُجرى عليها عمليَّات تحوير وتعديل، خصوصاً على الأسطوانات المعطوبة، التي عادة ما



تُجلبُ من مناطق السَّكراب، ويكون هذا النوع من الأسطوانات خَطِراً؛ لانفجار الكثير منها.

المخابِزُ الأَهليَّةُ

في تسعينيات القرن الماضي، انتشرت -وبشكلٍ غيرٍ مسبوقٍ- الأفران، أو ما تُسمَّى بـ (المخابِزُ الأَهليَّةُ) في عموم العراق. كان المخبز في ذلك الوقت عبارة عن غرفة صغيرة بداخلها تنوران أو ثلاثة من الطَّين، ويعتلي سطح الغرفة خزان للوقود (كاز). حاجةُ النَّاسِ من جهةٍ، وعدمُ قدرتهم على شراء أسطوانات الغاز، دفع بهم للاستعانة بتلك المخابز الأَهليَّة. كان أغلب النَّاسِ يُرسلونَ أكياس الطَّحين للمخابز ليستلموا مقابل ذلك -وبشكلٍ يوميٍّ- عدداً محدداً من أقراص الخبز، ويُدفع للخبَّاز أجوراً اتَّفَقَ عليها مسبقاً، أو إنَّ العائلة تدفع بالعجين إلى المخبز، ومن ثَمَّ تتسَلَّم خبزها في وقتٍ لاحقٍ من اليوم نفسه، وكلَّ ذلك يُجرى مقابل مبلغٍ من المالِ أيضاً. كان أصحابُ المخابز يكتبونَ على واجهات مخابزهم عباراتٍ كثيرةً، منها: (مستعدونَ لاستبدال الطَّحين الأسمر بالطَّحين الأبيض)، أو (مستعدونَ لشراء الطَّحين)، وغيرها من العبارات، اختفت بعد عام (٢٠٠٣م).



(الشَّلَاخ) بدل البرحي!

بعد منع الأمم المتحدة العراق من استخدام طائراته، حُدِّدَتْ بموجب ذلك خطوط سَمَّتْهَا في ذلك الوقت بخطوط الطول، وخطوط العرض. تأثّر القطاع الزراعي كثيراً بسبب ذلك القرار، أسوةً بالقطاعات الأخرى المهمة، فضلاً عن عدم امتلاك العراق القدر الكافي من المبيدات الزراعية أصلاً، بعد أن منعت الأمم المتحدة العراق من استيراد قائمة من المواد، كان من بينها المواد التي تدخل في صناعة المبيدات الزراعية، لكون المبيدات الحشرية مصنفة دولياً

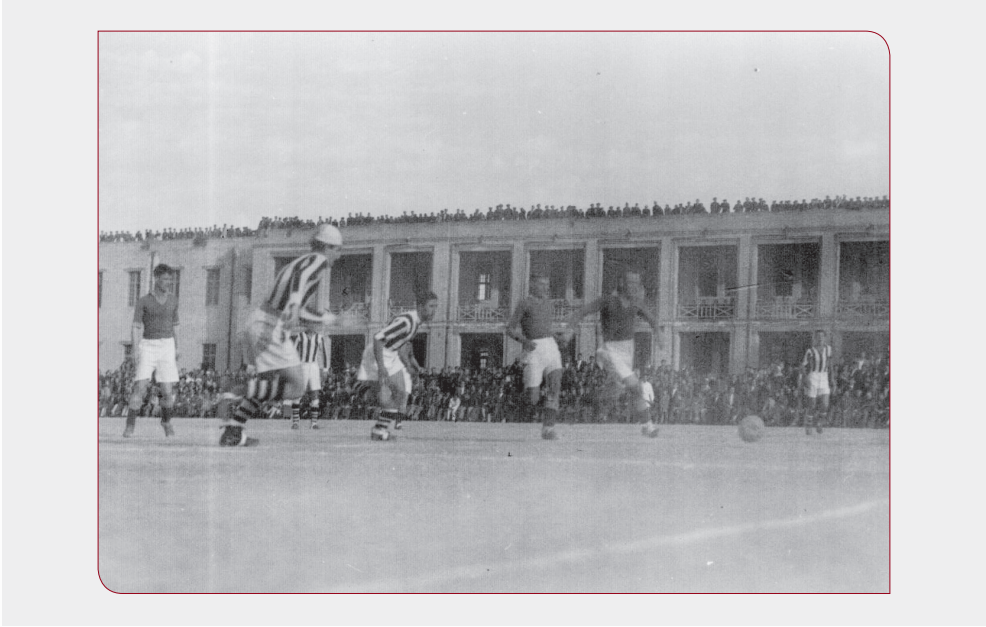


على أمتها (مزدوجة التصنيع). ففي وقتٍ كانت فيه البصرة في يومٍ من الأيام تُسمى (مدينة النّخيل)، إلّا إنّ الحصار أثر على هذه الثروة الوطنية، ووصل حال زراعة النّخيل في المدينة إلى درجة أنّ النّخيل بدلاً من يُنتج رطباً تحوّل إلى حطبٍ في أوقات الأزمة؛ فقد اضطرّ الفلاحون إلى بيع النّخيل الذي لم يُعد يُثمر، أو التي قُطعت رؤوسها بفعل قذائف المدفعية والصّواريخ، ليعمل حطباً، ولا يمكن للبصريين أن ينسوا في الفترة الممتدة ما بين عامي (١٩٩١-٢٠٠١ م)

كيف جابت العربات التي تجرّها الخيول مناطقهم السكّنيّة وهي محمّلة بـ (السّلاخ)*، الذي استخدمه النّاس وقوداً للتّنور، لشوي الخبز، وبذلك أصبح السّلاخ بديلاً عن البرحي.

حتّى لا يفكر النّاس بالجُوع! (دفع الجوع بالروح الرّياضيّة)

ابتدعت الحكومة في سنوات الحصار خطّة جديدة تهدف إلى إلهاء الشّعب وإبعاده عن التفكير بالأزمة التي يمرّ بها؛ خشية أن يؤدّي تفكيره الجمعيّ إلى حدوث اضطرابات لا يستطيع النّظام كبجها؛ لهذا كانت بطاقات اليانصيب الرّياضيّ إحدى أساليب النّظام لإلهاء



النّاس عن الجوع. كان هناك نوعان من بطاقات اليانصيب، الأولى تُعرف بـ (اللّوتو)، والثانية بـ (التّوتو)، والأولى يتوقّع صاحب البطاقة فوز أحد الفريقين، أو تعادلها، مثال: المباراة التي تُجرى بين فريقَي الميناء -وهو المستضيف-، والسّرطة -الفريق الضّيف-، فعلى الشّخص أن

* (السّلاخ): تسمية تُطلق على جذوع النّخل التي يتمّ تقطيعها إلى قطع صغيرة، ليستخدمها النّاس وقوداً للتّنور لشوي الخبز!

يضع أمّا رقم (١) للدلالة على فوز الميناء، أو أن يضع رقم (٢) للإشارة إلى فوز الفريق الضيف (الشرطة)، أمّا إذا وضع الشخص علامة (X)، فهذا يدلّ على أنّه يتوقّع تعادل الفريقين، أمّا اليانصيب الرياضي، الـ (توتو)، فعلى الشخص صاحب البطاقة أن يتوقّع فوز أحد الفريقين، أو تعادلهما بالنتيجة، مثال: مباراة تُجرى بين فريق الميناء (المستضيف)، وفريق الشرطة (الضيف)، لابدّ لصاحب البطاقة أن يضع أحد الاحتمالات الآتية: (١ - ٠)، وتعني: فوز الميناء، أو (٠ - ١)، وتعني: فوز الشرطة، أمّا إذا كانت النتيجة (٢ - ٢)، فذلك يعني: تعادل الفريقين. وقد دفع القائمون على المسابقة التي انطلقت في الموسم الرياضي (٩٢ - ٩٣) مبالغ مغرية، تمكّنهم من استقطاب أكبر عددٍ من الناس، ومن ثمّ إلهاء آلاف المشجّعين الرياضيين. كان لابدّ من إغراء الجمهور بالإشاعات والدعايات التي كانت تُبثّ عبر وسائل الإعلام المختلفة، فضلاً عن عناصر استخبارات النظام البائد، التي تقف وراء هذه الأفكار، وأصبح الشغل الشاغل لتفكير الشباب هو عدد علامات (X) في المربع الخاص بالزوراء، أو الجوية، أو علامة (صح) أمام أحد المربعات، أمّا لحظات الترقّب التي يعيشها الشاب فلا يمكن وصفها؛ إذ يُخيّل للشاب لحظة فوز ببطاقته في إحدى مسابقات اللوتو، أو التوتو، أو كلاهما، ففي هذه اللحظة تتزاحم الأفكار، وتثار في رأسه أسئلة كثيرة: هل سيسافر في الحافلة، أو في القطار؟ ما نوع الهدايا التي سيشتريها لأهله ولأصدقائه؟ ويذهب به الخيال بعيداً، إلى درجة أنّه يتخيّل نفسه كيف يتسلّم الجائزة! كانت فكرة النظام شيطانية، فلم يكن الهدف منها إسعاد الناس ودفع النّقود لهم بالمجان كما يتصوّر البعض، بل إنّ وراء هذه الدنانير على قلّتها ألمٌ كبيرٌ، وجرحٌ لا يندمل، ومعاناةٌ لا يعرف الشعب العراقيّ كيف، أو متى تنتهي؟

الكبار يشاركون الرّضّع قوتهم!

قد تكون هذه القصّة هي الأخرى أقرب إلى الخيال، إلّا إنّها في العراق أصبحت حقيقة عاشها الناس في الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٩١ - ١٩٩٩م)! وهي قصّة مشاركة الكبار الرّضّع لقوتهم، ربّما لا يستطيع العقل البشريّ تصديقها، لكنّها الحقيقة، دون رتوش! تتلخّص القصّة في قيام بعض التجّار، وأصحاب البسّطات، بتفريغ علب حليب الأطفال بأكياس نايلون كبيرة الحجم، في أماكن عادةً ما تكون بعيدة عن أنظار الناس، وفي أماكن تكون قريبة من منطقة

التّصريف (سوق الخضّارة)، ومن ثمّ يضعون فوق الأكياس المملوءة بحليب الأطفال قطعة من الكارتون المقوّى، قد خُطّ عليها إحدى العبارات الآتية: (حليب فرنسيّ ممتاز ١٠٠٪)، أو عبارة: (حليب نيدو نستلّة)! كانت العائلة كثيراً ما تتجنّب إشكاليّة طعم الحليب، عبّر مزج الحليب بالشّاي في وجبات الفطور، أمّا علب الحليب الفارغة، فتُباع على أصحاب معامل الأصباغ الأهليّة في منطقة الدّاكير؛ إذ يأتي المتعهّد الذي يدفع لهم ثمن العلب الفارغة، ويقوم بجمعها بواسطة أكياس الطّحين، لينقلها بدوره إلى تلك المعامل، بواسطة العربات التي تُدفع باليد.

وحش الطّاوة!

الشّغل الشّاغل والهّم الأكبر الذي يؤرّق الجميع هو قدرة النّاس على توفير وجبات الطّعام، فحالما تنفضّ الأسرة عن مائدة الإفطار، سرعان ما ينشغل تفكير الزّوج والزّوجة في وجبة الغداء، وحالما تتمكّن الأمّ من إعدادها، يأتي الدّور لوجبة العشاء، وهكذا، يكون الفِكر مشغولاً لأربع وعشرين ساعة.



كان ال (بازنجان)، الذي أطلق عليه العراقيون ألقاباً كثيرةً، منها: (وحش الطّاوة، صديق العائلة، روغان) حاضراً في جميع الوجبات؛ إذ كان له الفضل الكبير في تخفيف العبء عن كاهل الأسرة العراقية. كان البازنجان حاضراً ليلاً نهاراً، فالمرق من البازنجان، والشيخ محشي من البازنجان، والذي يُريد طعاماً مشويّاً، أو مقلّياً، فليس أمامه غير البازنجان! والطّريف في الموضوع هو أنّ المناطق الشّعبية عندما ينقطع فيها التّيّار الكهربائيّ وقت المساء، تخرج العوائل إلى الشّارع هرباً من حرّ الصّيف لتفتش الأبواب، فتخرجُ العجائزُ ومعهنّ الطّبّاخ النّفطيّ (الجولة)، ومعها كيس صغير من السّمن النّبائيّ (الدّهن)، وبجانبها إناء فيه شرائح البازنجان، وتبدأ بإعداد وجبة العشاء في الهواء الطلق.. يُمكن تحيّل المشهد، عشرات النّساء يقمن بإعداد وجبة طعام العشاء المكوّنة من رغيف خبز يُمكن وصفه بالمتحجّر، وشرائح البازنجان المقلية، وكأنّ أهل الحيّ اتّفقوا على إعدادٍ مائدةٍ واحدةٍ، كلّ ما فيها البازنجان، لا أكثر من ذلك ولا أقلّ!

أكالاتٌ شعبيةٌ

تعدّدت وتنوّعت الأكالات الشعبيّة العراقيّة في زمن الحصار، لكنّ معظم هذه الأكالات طرأ عليها تغيير، بحيث أنّها لم تعد تُحافظ على نكهتها وطعمها السّابق. فبعد أن كان ال (لبلي) المادّة الأساس في صناعة (الفلافل)، راح النّاس يُضيفون الخبز اليابس، وبمقادير كبيرة، لخلطه مع ال (لبلي)؛ وذلك بسبب غلاء سعر الأخير؛ إذ يُجرى بعد ذلك طحن (فرم) الخبز اليابس أولاً، ثمّ يُضاف إليه قليل من اللّبلي إلى الخبز المفروم، وبعدها يُخلط المزيج جيّداً، ومن ثمّ يُعاد مرّةً أخرى إلى الفرّامة، بعدها يبدأ العامل، أو صاحب المطعم، بقلي الفلافل التي يُمكن وصفها بقطعة خبز (مقلية). أمّا أكلة العروك، فهي عبارة عن قليل من البصل والعجين، وقطع صغيرة من البازنجان البديلة عن اللّحم. أمّا الأكلة الشّعبية الأخرى المعروف بـ (الدّولة)، فلا تتعدّى حبّات من الرّز، وقليل من قطع البطاطا والبصل، وهكذا الأمر بالنسبة إلى باقي الأكالات الشّعبية الأخرى.



خبز عروك



الدولة

طهو الدّبس!

لعلّ من أشهر المأكولات الشعبيّة أيام الشتاء مزج الدّبس مع الرّاشي. ولم يكن في قاموس المطبخ العراقيّ طهو الدّبس على الإطلاق، إلا إنّ الحاجة -كما يقال- هي أمّ الاختراع، بل الجوع هو صاحب الاختراع. قلي الدّبس بالسّمْن النباتيّ، طريقة عجيبة غريبة ابتكرتها العائلة العراقيّة لسدّ حاجتها من الغذاء، إحدى هذه الطرق التي لم تكن مألوفة من قبل، هي أن يُقلى الدّبس بالسّمْن النباتيّ (الدّهْن)، لتجتمع حوله العائلة، ليكون وجبة طعام شهية تسدّ رمق الصّغار والكبار، وتخفّف بعض الشيء من آلام المعدة الفارغة. إنّ إقبال النّاس على هذا النّوع



من الطّعام (البسيط) دفع أصحاب النّفوس الضّعيفة إلى مزج الدّبس بكميّات مناسبة من الماء لا تُفقدُه خصوصيّة، للحصول على المزيد من الأرباح، حتّى وإن كان ما يقومون به محرّم شرعاً!!

خلطة لإتخام البطون!

الوصفّة السّحريّة التي اتّبعتها حكومة بغداد في زمن الحصار تقضي بإجبار المطاحن الحكوميّة والأهليّة الكبيرة على خلط الموادّ الآتية: ذرة صفراء، أو ما يُعرف عند العراقيّين بـ

(العرنوص) + حصي ناعم (رمل) + شعير + نوى التمر + حنطة، وبكميات كبيرة جداً، وقد لا يصدق البعض أنّ النظام السابق كان يمزج كلّ هذه المواد، ومنها: الرمل ليقدمها إلى الشعب على أنّها طحين!

كان الجميع يشعر بوجود الحصى الناعم (الرمل) في الخبز أثناء مضغه؛ إذ يُسمع ما يُعرف عند عامة الناس بـ (الصّجيج)، وهو صوت الرمل عند لوك الخبز بالفم. كان الخبز عبارة عن مزيج غريب للغاية، لم تعدد عليه البطون الجائعة المتلهفة، وعلى مدار أربع وعشرين ساعة متواصلة لوجبات الطعام، وكان هوس الجوع قد وصل إلى مرحلة غريبة؛ إذ كان الجميع يشعر بالجوع بعد دقائق فقط من انصرافهم عن المائدة، وهذا الهوس لم يستثن عمراً، أو جنساً بشرياً بعينه! ومع أنّ الحصّة المقرّرة من قبل الحكومة لم تكن كافية لسدّ الجوع، لجأ الناس إلى طحن قشور الحنطة (النّخال)، ومن هنا نشأت المطاحن الأهلية التي تخصّصت بطحن (النّخال)، وأوّل ظهور لها كان في المناطق الشّعبية (الحيّاتية، ٥ ميل، الجمعيات، الأصمعي... الخ). كان الناس يصطفون في طوابير طويلة ينتظرون دورهم، وكانت النساء تذهب مبكراً لتعود بعد



ساعات من الانتظار إلى بيوتهنّ، وفوق رؤسهنّ أكياس (كواني) النّخال المطحون، وحال دخول الأمّ المنزل يطير الأطفال فرحاً، وكأنتها قد جلبت لهم (طحيناً) من الدّرجة الأولى، وليس نخالاً مطحوناً!

لم تعذر البطونُ وقرقرتها المزعجة النّاس، ولم تُراعِ ظروفهم المعيشيّة، فقد كانت دائماً بحاجة إلى طحينٍ متواصلٍ، حتّى النّخال اعتادت عليه مع الوقت، على الرّغم من أنّه يخذش جدرانها، فحافّاته المدبّبة كأثّها رماح تنغرس في البلعوم، الذي يُسارع إلى دفعها إلى الجوف هرباً من الألم المزعج. قال لي أحدُ الأصدقاء ممّن عمل في إحدى المطاحن: كنتُ دائماً أنبّه النّساء إلى ضرورة إخراج (الصّراصر) الميّتة من النّخال قبل أن أقومَ بطحنه، إلّا إنّ النّساء يرفضن تلك النّصيحة، ويصررن على طحنه بما فيه من صراصر وحشرات؛ خشية أن ينقطع التيار الكهربائي ويحين موعد الغداء، وهي لم تعدّ وجبة الطّعام بعد! فأنيّ مأساة تلك؟ وأيّ عقلٍ بشريّ يُمكن أن يُصدّق ما نرويّه في هذه السّطور الخالية من المبالغة والتّضخيم، بل إنّها من صميم الواقع المليء بقسوة الدّكتاتور وظلمه!



بدائل السكر

كثُر في زمن الحصار الاقتصادي استخدام التمر والحامض حلو، وكذلك الدبس، بوصفها بدائل عن السكر إذا ما أراد العراقيون احتساء الشاي! ومن المعروف عن الشعب العراقي حبه للشاي إلى درجة أنه لا يستطيع الاستغناء عنه في أحلك الظروف، وكذلك في أسوأ الظروف الجوية (الصيف)، حيث درجات الحرارة والرطوبة العالية، وهذا ما تمتاز به مدينة البصرة أقصى جنوب العراق. لجأ الناس في سنوات الحصار إلى وضع قطعة صغيرة من الحامض حلو، أو حبة تمر، أو حتى قليل من الدبس في الكوب، أو القدح (الإستكان) ليساعدهم على احتساء الشاي، على الرغم من تغير لون الشاي ومذاقه؛ بسبب غياب السكر من أقداح الشاي لكلفته الباهظة، التي وصلت إلى حد قيام الوسطاء (أصحاب البسطات) بتجزئة الكيلو غرام الواحد من هذه المادة إلى بضع غرامات ليسهل على الناس شراؤه، لكن، بقي الكثير منهم يفضل استعمال بدائل السكر لعجزه عن دفع ثمن الغرامات القليلة! ولكي لا يفوتنا أن نشير - ونحن نتحدث عن هذا الموضوع- إلى حقائق ظهرت ولعشرات -وربما لمئات المرات- وهي قيام ذوي النفوس الضعيفة ببيع أكياس السكر المزوج بالملح على أنه سكر وبأسعار مغرية، والغريب في الأمر أن عصابات الجريمة المنظمة باعت كميات كبيرة من السكر المغشوش عبر وضعه في أكياس (كواني) خاصة بهذه المادة، والأغرب من هذا أن العمليات كانت تُجرى بمتهى الذكاء؛ إذ كان السراق يحرسون على إغلاق الكيس عبر الاستعانة بمكائن يدوية تقوم بخياطة الفتحة الرئيسة للكيس من دون تشويه، وكأنها من المنشأ الأصلي، هذا أولاً، وثانياً: إنهم كانوا يراعون جيداً مسألة الوزن، بحيث كان زنة كيس السكر المغشوش تساوي تماماً زنة الكيس الواحد من السكر الأصلي (٥٠ كيلو غراماً)، دون زيادة أو نقصان؛ لأن حدوث أي فرق ولو بسيط في وزن الكيس ربما يكشف العملية، ومن ثمّ تضعي الصفقة من يد السراق.

نجارة الخشب وكجر العطارين!

في الفترة نفسها (تسعينيات القرن الماضي)، ظهر في الأسواق المحليّة نوعٌ جديدٌ من الشاي، كان عبارة عن نشارة خشب، تمّ صبغها بلونٍ يُقارب لون الشاي تماماً، وقد تَخَصَّصَتْ بهذه العمليّة مافيا يبدو أنها تمتلك قدراً كافياً من المكر والخداع، كغيرها من المافيات التي نشطت خلال سنوات الحصار. لقد انتشر هذا النوع من الشاي بعد أن وجد أصحاب النفوس الضعيفة أنّ الناس باتت عاجزةً عن شراء النوعيّات الجيدة من هذه المادّة، لكن سرعان ما أدرك المستهلك أنّ الشاي الواطئ الكلفة ما هو إلّا نشارة خشب مصبوغة تفتقر إلى الطعم الذي تتمتع بها النوعيّات الأصليّة من الشاي! وبعد أن أخذت دائرة الرّفص للشاي المغشوش تتّسع، راح الناس يفكّرون بالبحث عن نوع آخر بديلٍ عن نشارة الخشب، مذاقه مذاق الشاي وسعره مناسب نوعاً ما، فما كان منهم إلّا أن يختاروا (الكجر)^(٢٥)، وهو عبارة عن عشبٍ متوافرٍ لدى العطارين بكميّاتٍ كبيرة جدّاً، وبأسعارٍ تكاد تكون مناسبةً، وبذلك أصبح الكجر الصديق الجديد للعائلة، ومع الأيّام أُشيع بين العراقيّين استخدام الكجر، لكن، بقي كبار السنّ يميّزون الفرق الواضح بين طعم الشاي الأصليّ ومذاق الكجر، إلّا إنّ الحاجة دفعت بهم للرّضوخ للأمر الواقع.

البلّور الأبيض

تستهلك الدّول يومياً أطناً من البلّور الأبيض (الملح)، إلّا في العراق، فإنّ الشعب يستهلك بلّوراً لونه أسمر! كان البعض يأتي بـ(الملح) من أماكن غير صحيّة، تكثر فيها فضلات الكلاب والقطط وبقايا أجساد الحيوانات المتفسّخة، وأنواع مختلفة من القاذورات، لهذا فمن الطّبيعيّ أن يكون لون الملح يميل إلى السّمرة. كان (الرجال والنساء) يجمعون الملح من مناطق واقعة على طريق الحيّ الصّناعيّ والقبلة، و مناطقٍ أخرى. كانوا ينزلون داخل البرك

(٢٥) (الكجر): لوّنه أحمر، وطعمه يختلف كليّاً عن الشاي العادي، وله فوائد صحيّة عديدة، ويُسمّى المنقوع بـ(شاي الكجرت).

الملحيّة ليجمعوا الملح على شكل أكوام، وبعد ذلك يتركونه ليوم، أو يومين لتخليصه من الماء الزائد، ثمّ يعبأ ويُنقل بواسطة عربات تجرّها الحمير، ويُباع على الناس بالكيل لهم بواسطة أواني بلاستيكيّة، أو معدنيّة (فافون)، وكانت ربّة البيت تضع الملح فوق المرق، ومع خميرة الخبز، وتُضيفه على اللبن، وهي لا تعلم من أين جيء بهذا الملح؟ وماهي طبيعته؟ وشكل ونظافة الأرض التي جمع منها؟

لقد طوّر الباعة عملهم البعيد تماماً عن رقابة الجهات الصحيّة، وعمدوا إلى تعبئة الملح بعد



طحنه إلى أجزاء صغيرة الحجم بأكياس طُبِعَ عليها بواسطة (السّكرين) أسماء وعناوين لمعامل وهميّة! ومع أنّ الناس يتناولون ملحاً يفتقر إلى الجودة، فمن الطبيعي أن تنتشر بينهم أمراض مختلفة، لاسيّما أمراض الغدّة الدرقيّة، فالملح الذي يتناولونه خالٍ تماماً من عنصر اليود، وهو ما دعا النّظام السّابق إلى تشجيع الناس على استخدام الملح الذي يحتوي على عنصر اليود عبر تخصيص فقرات دعائيّة في تلفزيونه الحكومي، أمّا في الحالات القصوى، فيُفضّل استخدام العقاقير الطّبيّة قبل أن يضطرّ المريض إلى استئصال المرض جراحياً!

١ (حَكَاكَة) و١ (حَتَاتَة)!

مفردتان شعبيّتان، الأولى: (الحكّاكة)، يُطلقها النَّاس على بقايا الرِّز (التَّمَن)، الذي يكون في قعر القدر، هذه التسمية يكثر تداولها في المطابخ والمطاعم، وفي المناسبات الاجتماعيّة المختلفة، أمّا المفردة الثانية: (الحتّاتة)، فهي تسمية يُطلقها عامّة النَّاس على بقايا الخبز، فعلى سبيل المثال، تقولُ الأمُّ لولدها، أو لزوجها: (بعدني ما خابزة، أو ما عندي غير الحتّاتة)، أو تقول لطفلها موبّخةً إيّاه: (ولك ليش ناثّر إحتات الخبز بالبيت)، هذه التسميات في أيّام الحصار اختفتُ،



فلم تُعدّ هناك (حتّاتة) تُرمى إلى الكلاب، أو القطط، كما كان يُفعل قبل الحصار، ولم يُعدّ يرمي النَّاس (الحكّاكة) في الشّارع؛ لأنّ الجوع لم يُبق على الاثنين، بل إنّ كلّاً من (الحكّاكة)، و(الحتّاتة)، أصبحتا في زمن الحصار أشبه بحلاوة نهر خوز في أفواه الجياع!

الرّصاعُ

نوعٌ جديدٌ وغير مألوفٍ من الخبز، ظهر خلال الحصار، أطلقَ عليه العراقيّون تسمية (الرّصاع)، والرّصاع ما هو إلّا عجينة يتمّ شيّها بالاستعانة بـ (الجولة)؛ إذ تُوضع قطعة من

الحديد المسماة بـ (الصّاج)، التي يستخدمها أهل الجنوب لشَيِّ (السّيّاح) فوق (الجولة)، وإذا لم تتوافر في البيت هذه الـ (صاجة)، فبالإمكان الاستعانة بـ (الطاوة) بعد أن تُقلب على ظهرها، ويُوضع العجين فوقها، وبعد دقائق تقوم ربّة البيت برفع الخبزة (الرّصاعة)، أمّا بالسّكين، أو بالملعقة، أمّا الأجزاء الصّغيرة العالقة في الصّاج فتزال بحكّها بالسّكين لكي لا يؤثّر بقاؤها على الخبزة التالية؛ لأنّ بقاء الأجزاء الصّغيرة من الخبز قد يحترق بفعل حرارة الطّبخ المستمرّة، ومن ثمّ تلتصق بالخبز الجديد، على أيّة حالٍ، فإنّ (الرّصاع) يختلّف من حيث الشّكل والطّعم عن



خبز التنّور، لكن ما العمل؟ فالحاجة هي أم الاختراع كما يُقال.

١ـ (دكّة)

لم تكن الـ (دكّة) معرفة عند العراقيّين، إلّا إنّ الحصار أوجد علاقة متينة بين الشّعب العراقيّ الجائع والـ (دكّة)، والـ (دكّة) هي حبّات الرّزّ الصّغيرة (المكسّرة)، فهو الرّزّ إذن، ولكن ليس بحبّاته الكاملة، بل المكسّرة هذه المرّة!

كان التجّار والفلاحون يعزلون هذا النوع من الرُّزّ لبيعه على النَّاس بأسعارٍ تُمكنُ البعض من شرائه ولو لفتراتٍ متباعدةٍ، وكان يُستفاد منها في صناعة الشُّوربة، وتُخلط مع الماش - أيضاً - أيام الشتاء، ومع وجبات الغداء في أغلب الأحيان، إلّا إنّ الـ (دكّة) الآن ليس لها سوق، وليس لها ذكر، وبقيت كغيرها من الأسماء في الذاكرة العراقية.

للجِياعُ حقُّ المشاهدة!

تستعينُ المؤسّساتُ الصّحّيّة والتربويّة والتعليميّة بوسائل تُسمّى بـ (الوسائل التوضيحيّة)، من بينها الصّور؛ وذلك لتوضيح بعض القضايا التي تحتاج إلى توضيح بالنسبة للمتلقّي (التلميذ). العائلة العراقيّة استعانتُ هي الأخرى بالصّور، لكن من زاويّة مختلفة تماماً؛ إذ استعانتُ بالصّور لتعريف أطفالها أشكال الفواكه وألونها! فأسواق الفواكه والخضر أصبحتُ شبه خالية حتّى من قشور الموز والبرتقال والرّمّان، وكلّ ما موجود فيها (الأسواق) عبارة عن طماطة وبطاطا وبصل، ومَن يُخالفه الحظّ من الأطفال وذهب بصحبة والده لأمرٍ ما إلى حيّ الجزائر - وهو المكان ربّما الوحيد الذي يمكن أن يُشاهد فيه بعض الفواكه - فإنّه سىرى تلك الأشياء الغريبة في السّلال على قلّتها، لكنّه لا يعرفُ أسماءها، ولم يتدوّق طعمها، وإذا ما اضطرّ الأب إلى أن يُعرّف ابنه الصّغير بها فعليه أن يُشيرَ من بعيد إلى كلّ واحدةٍ منها، أمّا إذا أصرّ الطفل على شراء إصبع موز، أو حبة تفّاح، أو برتقال، عسى أن يتلذّذ بطعمها، ولو لمرة واحدة، فإنّ الأب سوف يتعرّض لإحراجٍ كبيرٍ، وربّما يضطرّ في النّهاية إلى ضرب ولده وتوبيخه أمام مرأى ومسمع المارّة!

مياهُ شربٍ .. لكن بطعمٍ آخر!

توقّفتُ محطّاتُ الإِسالة عن العمل إثر تعرّضها للقصف أثناء حرب الخليج الثانية، وكذا الحال بالنسبة لمحطّات توليد الطاقة الكهربائيّة في الهارثة والنجيبية، وتعذّر على النَّاس الحصول على مياه الشّرب، فأخذوا يحفرون آباراً ارتوازيّة في مناطقهم الشّعبية خاصّة، فيما عمّد آخرون إلى استخدام المضخّات اليدويّة للحصول على الماء، بذل فيها الجيران والأصدقاء جهوداً كبيرة

تَمَكَّنوا من الحصول على الماء، لكن كيف كان لونُ الماء الذي بدأ بالتدفق إلى بيوتهم، وطعمه وشكله؟ كان لونه شديداً الصفرة، ورائحته كريهة، ويمتاز بلزوجته العالية، إلى درجة لا تستطيع النفس البشرية استساغته، ومع ذلك كانت الفرحة كبيرة، وراح الناس يملؤون أوانيهم؛ خشية أن ينقطع عنهم الماء مرةً ثانية. كان الناس لا يعلمون بداية الأمر أن المياه الواصلة إلى بيوتهم هي مياهٌ ثقيلة! فبعد أن تحطمت مواسير مياه الإسالة، ومعها -أيضاً- مواسير المياه الثقيلة، امتزجت المياه الثقيلة بمواسير الإسالة الفارغة، وراح الناس يُقنع بعضهم البعض الآخر، وحاول بعضهم إيهام حتى نفسه على أن هذه المياه صحيّة، ما تحتاجه فقط وسيلة للتعقيم، وهذه الوسيلة لا تتعدى في ذلك الوقت أشعة الشمس؛ إذ تُترك الأواني المملوءة بالماء مكشوفة لبعض الوقت تحت أشعة الشمس قبل استعمالها، إلا إن اللون والطعم يبقيان على حالهما، لذلك كان الناس يعدّون ما يحصلون عليه من الماء هو ماءٌ (زلال) بالنسبة إليهم.

شاي (مُعاد)

نسمعُ عن أوانٍ مصنوعةٍ من البلاستيك، أو من مادةٍ الفايون على أنها معادة، لكن، أن



تصل الأمور إلى الشاي، فهذا من أغرب الغرائب، لكنّه من الواقع العراقي المريب!!

كانت بعض العوائل وحال فراغها من احتساء الشاي، تعتمد إلى وضع (بثل) الشاي في إناء جافّ، ومن ثمّ تعريض (بثل) الشاي إلى أشعة الشمس، وبعد أن يجفّ الشاي يُوضع مرّة أخرى في الإناء (الكيّلي)، لغرض إعداد وجبة شاي أخرى، هذه العملية تتكرّر ربّما أكثر من خمس إلى ستّ مرّات؛ لعدم قدرة العائلة أيام الحصار على شراء الشاي؛ لغلاء أسعاره من جهة، ولعدم وجود سيولة ماليّة لمعظم العوائل من جهة ثانية.

شحومٌ وصفارُ البيض...

برزت في الأسواق الشعيبة البصريّة، بضاعةٌ من نوع لم يكن مألوفاً من قبل، إنّها بضاعة (الشحوم)، و (صفار البيض)، و (رؤوس و أرجل الدجاج). كانت الشحوم تُوضع على شكل أكوام، وكذلك أرجل الدجاج ورؤوسها، أمّا صفارُ البيض، فيُوضَع في أوانٍ (قدور) مكشوفة، تأتي ربّة البيت إلى صاحبة البسطة ليحدث بينهما نقاشٌ وجدالٌ حول السعر، وفي النهاية ينتقل الشحم إلى قدور الطهو لاستعماله عوضاً عن السمن النباتي؛ لارتفاع سعر الأخير، وينطبق الأمرُ على صفار البيض، ورؤوس الدجاج وأرجلها، أيضاً كانت النساء تبيعُ في بسطاتهنّ أمعاء الخراف، ورثاتها؛ لسدّ حاجة العوائل من اللحوم!!

التعليمُ في زمنِ الحصارِ

دفاترُ مدرسيّةٍ

كانت الأمّهات يعتمدن في توفير الدفاتر المدرسيّة لأولادهنّ على جمع الأوراق الرّائدة من الدفاتر القديمة، ووضعها داخل الغلاف الخارجيّ للدّفتر السّابق (الجلاد)، ومن ثمّ خياطتها بالإبرة والخيط، أمّا في حال عدم توافر هذه الأوراق، فإنّها ستضطرّ إلى استخدام المحاة؛ لإزالة الكتابة القديمة، على أن لا يكون في الورقة التي تريد محو الكتابة منها توقيعاً، أو تصحيح المعلم، وبذلك تكون الأم قد وفّرت لأولادها دفاتر مدرسيّة يُمكن الاستفادة منها خلال أيام الدّراسة.

الطالبُ الجامعيُّ

بدأ الفقر واضحاً على طلبة المدارس، وكان أكثر الطلبة تعرّضاً للإحراج طلبة الجامعات والمعاهد؛ إذ عزّف الكثير منهم عن شراء السّندويجات، وتهرّب قسمٌ آخر منهم عن تشكيل مجموعات الأصدقاء؛ تفادياً للإحراج الذي قد يتعرّضون له بسبب عدم قدرتهم على دفع تكاليف المرطّبات. كان الفقر واضحاً على الطالب الجامعيّ وضوح الشّمس من خلال (ياخة قميصه) الهزيلة، ولون بنطلونه، وآثار مائدة الإسكافيّ على حذائه القديم، وإنّ معظم الطلبة في ذلك الوقت لا يستطيعون شراء ما يحتاجونه من ملازم، أو استنساخ ما يحتاجونه من محاضرات دراسيّة، الأمر الذي دفع الكثير منهم للبحث عن فرصة عملٍ في اللّيل، أو التخلّف عن الدّراسة لعدّة أيّام ليلتحق بـ (مسطر العمال)؛ كي يوفّر المبالغ اللازمة لمواصلة عامه الدّراسيّ.

مبراةٌ من نوعٍ آخر!

صعب على النّاس شراء علبة شفرات الحلاقة ذات الأمواس؛ لغلاء سعرها، لهذا وجدوا من الأفضل لهم شراء شفرة حلاقة واحدة من المحلّلات القريبة من منازلهم؛ ليستخدموها أربعة أو خمسة أيّام، وبعد أن ينتهي منها الشّخص لا يرميها بالقمامة كما كان يفعل في السّابق، بل يُعطيها إلى أحد أولاده في المدرسة ليستخدمها كمبراة! وكان أشدّ ما يُقلق الأب طريقة إبراء

الأولاد أقلام الرصاص، فجميع أنواع الأقلام الموجودة في السوق كانت سريعة الاستهلاك (تجارية)؛ إذ كان القلم الواحد يُستهلك في لحظاتٍ دون الانتفاع منه؛ لأنّ مادّة الرصاص الموجودة فيه تتحطّم حال تعرّضها لضغطٍ بسيطٍ، سواء عند البري، أو عند الكتابة، وهو ما



يثير غضب الأب والأم، ومن ثمّ ينصبّ جام غضبهما على الأطفال، الذين غالباً ما يتعرّضون للضرب بلا مبرر، والسبب (موس الحلاقة)، الذي تحوّل إلى مبراةٍ، و(أقلام الرصاص الرديئة)!

إغماءٌ في قاعاتِ الدّراسة!

ازدادت حالات الإغماء بين طلبة المدارس الابتدائية والمتوسطة؛ بسبب عدم تناول التلاميذ وجبات الإفطار الصّباحي، فالكثير من العوائل ألغت الوجبة الصّباحية، في حين اعتمدت أخرى على الشاي وقليل من الخبز! بمرور الأيام تقلّصت وجبة أخرى من الطّعام (وجبة الظهيرة)، والحلّ كان في الخبز والشاي -أيضاً- في حين ركّزت على وجبة العشاء تلافياً للجوع في ساعات الليل المتأخّرة، خصوصاً في فصل الشتاء؛ إذ إنّ الناس عادة ما يشعرون بالجوع في

ليالي الشتاء الباردة، فتكون قدور المطبخ خالية تماماً حتّى من (قُتات) الخبز! وبما أنّ الحصار قد اشتدّ، فإنّ الكثير من النّاس ألحقوا وجبة العشاء بوجبة الصّباح والغداء، بحيث صارت جميع الوجبات (الخبز والشاي) لا ثالث لهما، ولذلك أُصيب معظم النّاس بفقر الدّم، وغشاوة في العينين، ورجفة في الأطراف، وخفقان في القلب، من ذلك أُصيبت إدارات المدارس بحيرة شديدة إزاء تنامي ظاهرة الإغماء بين التلاميذ، فما كان منها إلّا أن تقوم بنقل الطالب المغمى عليه من صفّه إلى غرفة الإدارة، في محاولة لإفاقته برشّ الماء على وجهه وفوق رأسه، ثمّ يُبادر بعدها أحد المعلّمين بتدليك أصابع التلميذ وأطراف قدميه، وبعد أن تشعر إدارة المدرسة أنّ التلميذ قد تحسّنت حالته، ترسله مع زميلٍ له إلى بيته، لكنّ المشهد لم ينته، بل يتجدّد في اليوم التالي مع تلميذٍ آخر، وفي صفٍّ مجاور! إلّا أنّ الإدارة لم يكن بوسعها فعل كلّ شيء، خصوصاً أنّ عوائلهم وربّما حتّى أبناءهم الذين يدرسون في مدارس أخرى يتعرّضون للمشكلة نفسها؛ لأنّ الظروف واحدة، والمعاناة متشابهة في كلّ العراق.



ترك الكثير من الأطفال قاعات الدراسة وتوجهوا إلى العمل بحثاً لقمة العيش - عدسة الصحفي باسم حسين غلب - ٢٠٠٩

رغيف وكتب!

اضطرَّ المثقَّفونَ إلى بيع كتبهم في السُّوق مقابل حصولهم على النقود التي تمكّنهم من شراء الطّحين لعوائلهم، وكان المثقّف يشعر وهو يعرض كتبه في سوق الجمعة في البصرة القديمة بحزنٍ شديدٍ، وكانت نظرات عينيه لا تفارق كتبه، حتّى وإن كان منشغلاً بعد النقود التي ستحوّل بعد دقائق فقط من تسلّمها إلى رغيفٍ؛ لأنّه يخشى أنّه لا يستطيع استرجاع بعضها، وليس جميعها حتّى وإن زال الحصار.



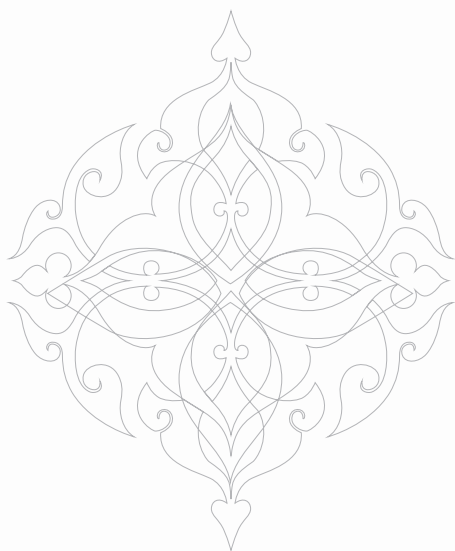
الدُّروسُ الخُصوصيّةُ

لجأ بعض المدرّسينَ إلى بيع الأسئلة على الطلبة أيام الامتحان، أو الاتّفاق معهم على النّجاح مقابل مبالغ يتفق عليها الطّالب وأستاذه مسبقاً، وقد ذاع صيت هذه المسألة كثيراً، وقد عدّت هذه القضية سابقة خطيرة تهدّد التعليم في العراق، وبات الأستاذ غير محترم من طلابه، بعد أن تذوّق حلاوة النقود، التي قد تجنّبه وعائلته ليالي الجوع القاتل! ومن الأبواب الأخر للفساد في القطاع التربوي: قبول الأستاذ الرّشوة من طلابه بحجّة التدريس الخصوصيّ، فمن المعروف

أنَّ التَّدريسَ الخصوصيَّ وسيلةً تطويريّةً لمهارات الطالب وقدراته، وليس غايةً لنجاح الطالب من دون استحقاق؛ لأنَّ الحالتين مختلفتين تماماً. في المقابل هناك نسبة -أيضاً- ليست قليلة من الأساتذة لم تقاوم الجوع والعوز الذي أصباهم، بل عزموا على التصدّي لجميع الإغراءات، وحرصوا كلّ الحرص على بناء جيلٍ يُمكن أن يُخدم البلد في يومٍ من الأيام، فكانت تُحارب جميع أشكال الإغراء، وتُجهز على كلّ الأساليب التي كان البعض يتّبعها لشرعنة هذا التوجّه.

المسيرات الطلابيّة

كلّ شيءٍ يؤثّر على حالة الفقر والعوز الذي يمرّون به! طلابٌ بأعمارٍ وأجناسٍ وأماكنٍ مختلفة، جاؤوا بهم عنوةً ليردّدوا مكرهينَ مع جموعٍ أخرى: (بالروح بالدم.. نفديك.. يا صدام)؛ أمّا صدام فلم يكن يسمع هتافهم، كان يسمعُ صوت الأطفال المحتشدين في قصره الفاره، في اللحظة التي كان فيها منشغلاً بوضع قطع الكيك في الأطباق الفاخرة، كانت الأمّهات تضعُ الباذنجان المشويّ مع قليلٍ من الخبز بأطباق النّايلون لتلتفّ حولها العائلة، وعيونهم مشدودة نحو التّلفاز، تتابع بحسرة مشاهد الفرح الصّدامي!



التحوّلات الصّحيّة

الانعكاسات الصّحيّة والنّفسية

تؤكد التقارير الدّوليّة أنّ الحصار ترك آثاراً سلبيّة خطيرة، خصوصاً على الوضعين النّفسي والاجتماعي، وتفيد تلك التقارير « أنّ لمن التأثير المتراكم للعقوبات والحرمان الناتج عن عشر سنوات من الحرب المستمرّة أنّ يتفكك المجتمع العراقي ويُدمّر الشعب »^(٢٦).

لقد أثر الحصار كثيراً على الحالة النّفسية للمواطن، وعلى النّسيج الأسري والاجتماعي، وهذه المؤشّرات السّلبية على كثرتها ربّما قد ظهرت مؤخّراً، ومنها: إقبال واسع على المخدّرات، وتحوّل الفرد العراقي إلى شخصيّة مادّيّة محضّة، وأساليب الغشّ والتّحايل تصاعدت بشكل كبير في المجتمع، واستيراد الموادّ الغذائيّة التالفة وغير الصّالحة للاستهلاك البشري دليل على تدني أخلاق بعض التّجار، إذا ما قلنا نسبة كبيرة منهم، وأنّ بيع الأدوية الفاسدة وبكميّات كبيرة ربّما هي دلائل على وجود إفرازات خطيرة للحصار، تقول الأستاذ المساعد ورئيس قسم الأنثروبولوجي في قسم دراسات الخليج العربيّ بجامعة البصرة، الدّكتورة شذى عبد اللّطيف: للحصار الاقتصاديّ تأثير واضح على الفرد العراقيّ، وخاصّة الأسرة العراقيّة، وتُضيف في معرض ردّها على سؤال تقدّم به (المؤلّف): بالنسبة للجانب التعليمي والثقافيّ، كان هناك توجّه لترك التعليم، والتوجّه للأعمال الحرّة؛ إذ كان صاحب الشّهادة لا يتقاضى أجوراً مثلاً يتقاضاها الكاسب، ومن ثمّ أصبح هناك عزوفاً عن التعليم، ما أثر في المجتمع بصورة عامّة، فقد كان هناك نسبة من الأميّين تبلغ الثّلثين من المجتمع العراقيّ، مقابل عشرة بالمائة من أصحاب الشّهادات العليا، أي: ما يقارب (١٧٪)، الأمر الذي أدّى بالشّعب العراقيّ إلى أن يُصبح جاهلاً، وهذا ما يؤثّر على النّواحي الصّحيّة والحضاريّة، وبقية الجوانب الحيّاتيّة الأخر. أمّا بخصوص تأثير الحصار على الحالة النّفسية للفرد، فتوضّح الدّكتورة شذى ذلك بالقول:

(٢٦) انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة، ٨-٩/

إنَّ عدم إشباع الحاجات البايولوجية من مأكلٍ وملبسٍ وخدماتٍ أُخر، كتوفير الماء الصّالح للشرب والكهرباء، يؤدّي بالفرد إلى أن يعاني من ضغوطٍ حياتيةٍ صعبةٍ، ومن ثمَّ عدم توازنٍ نفسيٍّ، مما بدا واضحاً في حالات القلق والاكتئاب والخوف، وحالات عصبيةٍ أُخر، بدت واضحةً لدى أفراد الشعب العراقيّ، ويتحصّسها المختصّون أكثر من غيرهم. أمّا بالنسبة إلى النّاحية الاجتماعية، فإنَّ عدم قدرة ربِّ البيت على توفير متطلّبات الحياة أجبر الأسرة على دفع أولادها إلى السّوق للعمل مبكراً، ما يؤدّي إلى القصور من النّاحية التعليميّة، واكتساب عادات سيئة من الشّارع، كالسرقة، والغش، حتّى يوفّروا الأموال اللاّزمة لعوائلهم، وقد تصل بهم الحالة إلى الانحراف الأخلاقيّ. أمّا عن تأثير الحصار الاقتصاديّ على العلاقات الزوجيّة، فتقول الدّكتورة شذى: نتيجةً للفقر الحاصل بسبب الحصار، فقد ينفصل الأبوان، وتنشأ خلافات بين الزوجين للأسباب التي وردت الإشارة إليها، وهو ما يعني تفكّك الأسرة، وفي حال استمرار هذه الخلافات، سيضطرّ الأبناء إلى العيش خارج نطاق الأسرة، وقد يجتمع مثل هؤلاء الأبناء بصورةٍ جماعيّةٍ (شلّة)، لتمتحن السرقة، والقيام بأعمالٍ عدوانيّةٍ مضادّةٍ للمجتمع، ومن بينها الإرهاب، وإنَّ جميع الحالات التي يعاني منها المجتمع العراقيّ من سرقةٍ، وقتلٍ، وإرهابٍ، ما هي إلّا نتيجةً للانحلال القيميّ الذي حصل في زمن الحصار. وما يعزّز رأي الدّكتورة شذى بخصوص التفكّك الأسريّ، وارتفاع معدّلات الطّلاق، ما تُشير إليه أرقام الإحصاءات الصّادرة عن الأمم المتّحدة لمنطقة غرب آسيا؛ إذ سجّلت تلك الإحصاءات في عام (١٩٩٥م) (٣٣١٦١) حالة طلاقٍ!^(٢٧)، وهو بالتأكيد رقمٌ مخيفٌ، ويستدعي القيام ببحوث ودراسات، ووضع الحلول المناسبة لها مستقبلاً.

مافيا الأدوية

انتشرت في البصرة مافيات متخصصة تزاول عملها بكلّ حرّية دون أيّ مساءلةٍ قانونيّةٍ، وتعدّ مافيات الأدوية داخل المؤسّسات الصحيّة من أخطر وأكبر المافيات التي واجهت المواطن

(٢٧) يُنظر: نشرة السكّان والإحصاءات الحيويّة والاقتصاديّة الحيويّة لمنطقة غرب آسيا، العدد التّاسع، نيويورك، الأمم المتّحدة.

العراقيّ في زمن الحصار. فالمرضى الرَّاقِدون في المستشفيات ناهيك عن الذين يُضطَرّون إلى مراجعتها بشكلٍ يوميٍّ، وبالتحديد: ردهات الطوارئ، وغرف العمليات، يجدون صعوبةً كبيرة في حصولهم على العلاج الذي يحدّده الطبيب لهم، ما يعني البحث عنه بطريقةٍ مافيويّةٍ بين المضمّدين وأصحاب الصّيدليّات.

كان بعض ذوي النفوس الضّعيفة يضعون الأدوية في الأماكن المهجورة المظلمة، وخاصّة الحّمّات، لتكون أماكن مناسبة للتخزين وللتّصريف في الوقت نفسه، وإنّ وضع الأدوية في أماكن بهذا التّوصيف تكون بلا شكّ بعيدةً نوعاً ما عن الرّقابة (المرتشية) أصلاً. كانت الأدوية تُباع داخل المستشفيات بأضعاف أسعارها، مستغلّين حاجة المريض لها، فيالّه من زمنٍ غابرٍ، ويالهم من بشرٍ أفقدهم الجشع إنسانيّتهم، وابتاعوا إلى الشّيطان ضمائرهم...!!

التداوي بالأعشاب

شجّع النّظام السّابق النّاس على استخدام الأعشاب الطّبيّة في علاج أمراضهم، وخاصّة المزمّة منها، أو التي ظهرت بفعل استخدام قوّات الاحتلال الأسلحة المحظورة دوليّاً. وقد



عطار ينتظر زبائنه - عدسة الصحفيّ باسم حسين غلب - ٢٠١١م

جاء توجّه النَّاسِ إلى العطارين إثر توقّف معمل أدوية سامراء، وشحّة الأدوية المستوردة، وقد خَصَّصَ التلفزيون الحكومي برامج تثقيفيّة تحثُّ النَّاسَ على استخدام الأعشاب الطَّبيّة.

كان (جليل العطار) الذي يتّخذ من سوق موسى العطيّة أحد أبرز العشّابين في البصرة، كان محلّه الصّغير الذي لا يتجاوز عمقه متراً ونصف المتر، وعرضه متراً واحداً تقريباً، يشهد زحاماً شديداً في ساعات صباح الأولى، وكانت النّساء تُزاحم الرّجال، وكان الجميع ينتظر دوره ليشرح له (ملّة جليل) كيفيّة استخدام العلاج، الذي هو عبارة عن مجموعة من الأغصان اليابسة، وأوراق الأشجار الجافّة، والبذور المطحونة.. كان عصبيّ المزاج، وينفعل بسرعة عندما يشعر أنّ مريضه لا يفهم كيف يستخدم علاجه بشكلٍ صحيحٍ، أمّا حركة يديه السريعة، والتفاتاته المستمرّة، فهي تعكس مدى الخبرة التي يتمتّع بها ذلك العجوز، وعلى الرّغم من أنّ محلّه غاصّ بعشرات الأكياس والعلب المعدنيّة، إلّا أنّه كان يميّز كلّ مادّة عن الأخرى، فخبرته المتراكمة جعلت منه عشّاباً حاذقاً، أمّا هاتفه الأرضيّ، فلا يردّ عليه إلّا بعد أن يفرغ من النَّاسِ، قال لي يوماً (المؤلّف): أنا أسافر بموافقة السّلطات إلى سورية، ودول عربيّة أُخرى، لأجلب الأعشاب، ويُضيف: الدّولة لا تأخذ ضريبة (گمرگیّة) على الأعشاب التي أجلبها، وتمنحني التسهيلات اللازمة للسّفر-أيضاً-، ويُضيف: المرضى كثيرون، والحصار لا يسمح لهم بأخذ العلاج المناسب، لهذا لجأ النَّاسُ إلى لأعشاب، والحكومة أدركت أنّه لا مجال إلّا للسّماح للعشّابين بأنّ يستوردوا الأعشاب التي يرون أنّها تشافي مرضاهم.

ذاع صيت جليل العطار، وراح النَّاسُ يأتونَ إلى دكانه الصّغير من مناطق ومحافظات مختلفة، مات جليل، وبقي النَّاسُ يسألونَ عنه، ويسألونَ عن بضاعته، حتّى بعد أن سقط النّظام، وسقطت معه عشرات القرارات الدّوليّة!

البحثُ عن السُّمنةِ

أُصيب معظم شباب العراق بالهُوس لنحافة أجسامهم؛ بسبب الظروف المعيشية التي كانت تُعاني منها العوائل العراقية، لهذا، من الطبيعي جداً أن يتوجّهوا -وخاصّة الفتيات اللواتي في سنّ المراهقة- لاستخدام العقاقير الطبية بوصفها وسيلةً للسُّمنة، ومن بين الأدوية التي استُخدمت -وبكثرة- في هذا المجال (شراب الدّكسن)، وعلى الرُّغم من ما تسبّبه هذه الأدوية من آثارٍ سلبية على صحّة المتعاطين لها، إلّا إنّها كانت مصدرَ ربحٍ لأصحاب الصيدليّات! وكان



المتعاطون لتلك الأدوية تظهر عليهم آثار انتفاخ الوجه، وأجزاء أخرى من الجسم (الأيدي والأقدام)، ومما يؤسف له أنّ بعض العوائل راحت تتغاضى عن هذه الظاهرة السلبية، بل إنّ بعض الأمّهات تُساعد بناتها على ارتكاب الخطأ؛ إذ تذهب بنفسها إلى الصيدليّة لشراء قنيّة، أو ربّما أكثر، لمساعدة ابنتها، أو بناتها على السُّمنة (المزيّفة)، وهذا ناجمٌ عن مخاوف الأمّهات من عنوسة بناتهنّ بسبب نحافة أجسامهنّ!

ماءٌ مقطرٌ

من السُّلوكيَّات الغريبة (المنحرفة) التي أصابت أقدس وأنبَل مهنة في تاريخ الإنسانيَّة (الطب)، التي كان من المفترض أن تكونَ هذه المهنة -لخصوصيَّتها الإنسانيَّة- بعيدةً عن التلاعب والغشِّ والثَّراء على حساب الآخرين، لكنَّ الجوع فعل فعلته، ومهَّد لأصحاب النفوس الضَّعيفة استغلال حاجة النَّاس، وهناك أدلَّة وشواهد كثيرة تدلُّ على ذلك، نختار منها هذه الصُّورة التي ماتزال في ذاكرة الكثير من العراقيين:

كان المريضُ الذي تُصرف له حقنة (إبرة) يذهب بها إلى المضمَّد المتواجد في المستوصف، أو المستشفى، أو حتَّى في المنطقة التي يقطن فيها، يضعُها بكلِّ أمانة بين يدي ذلك المملوك الرَّحمانِي، على أمل أن يحقنَه بالعلاج المخصَّص له، فعندما يستديرُ المريض، ويُعطي ظهره للمضمَّد، لا يعرف ما يجري خلفه؛ إذ يقوم المضمَّد عادةً باستبدال الحقنة بماءٍ مقطر، كان قد هبَّاه في وقتٍ سابقٍ، ووضعه على مقريةٍ منه، ليسحب منه مقداراً قليلاً بواسطة ال (إسرنجة)، وبعدها يقوم المضمَّد بحقن المريض بذلك الماء، أمَّا المريضُ المسكينُ، فما عليه إلا أن يُعطي الأجور للمضمَّد، ومعها كلماتُ إطراءٍ، وهو لا يعلمُ أنَّ علاجه مايزال موجوداً على حاله، وأنَّ المضمَّد سوف يبيعه لشخصٍ آخر! هذا التصرف الذي يفتقر لأخلاق المهنة، والبعيد كلَّ البعد عن سلوكيَّات المجتمع العراقي، يقابله موقفٌ، أو في الحقيقة مجموعةٌ مواقفَ إنسانيَّة نبيلةٍ ل (مضمَّدين) ملوَّهم التفاني والإخلاص، وهذا ما يحصل في ردهات الطوارئ، وفي ساعاتٍ متأخرةٍ من الليل.

انهزامُ المرضى!

واقع الحال، يُمكن وصف المستشفيات الحكوميَّة أثناء الحصار بفنادق من الدَّرجة العاشرة! ففي تلك الفترة، ساءت الخدمات الطبيَّة المقدَّمة للمرضى الرَّاقدين فيها؛ إذ كان المرضى ينهزمونَ من الرَّدّهات عندما يحلّ عليهم الظلام، وبما أنَّ الكهرباء غير متوافرة، ودرجات الحرارة مرتفعة داخل الرَّدّهات، يضطرُّ المرضى الذين يستطيعون الحركة والنَّزول

عبر السّلام إلى الهروب من الرّدهات، ليَتخذوا من حديقةِ المستشفى ردهةً عامّةً تضمُّ جميع المرضى. كان منظر قناني (المغذّي) البلاستيكيّة المعلّقة على أغصان الأشجار مألوفاً، لم يعتدّ عليها المرضى وذووهم فحسب، بل حتّى الذين يعملون على تقديم الخدمات الطّبيّة للمرضى، كانوا غالباً ما يبحثون عن مرضاهم ممّن لديهم مواعيد لـ (زرق الإبر)، أو استبدال قناني المغذّي، بين المرضى المنتشرين في حديقة المستشفى، وفي الزّاوية الأخرى من هذه المأساة كان يتحتّم على المرضى العاجزين عن الحركة ممّن لا يسعهم مغادرة أسرّتهم أن يبدّلوا هم وذووهم



جهداً مضاعفاً للتغلّب على الحرّ، وإنّ تطلّب ذلك تناوب أكثر من شخصٍ على (المهقّة)! أمّا قطعان الكلاب السّائبة، فقد كان لها مطلق الحرّيّة في التجوّل داخل المستشفى، خاصّة أثناء اللّيل؛ إذ لم تُبادر إدارات المستشفيات إلى القيام بحملاتٍ للتخلّص منها، على الرّغم من ما تسبّبه من خوفٍ للمرضى ومرافقيهم، فعلى ما يبدو أنّ الحيوانات السّائبة (الكلاب، والقطط)، تحسبُ المستشفيات الملاذ الآمن لها!!

بابونج وقرنفل

اختارتُ النَّاسُ الأعشابَ بديلاً عن العقاقير الطَّبيَّة؛ لافتقار الصَّيْدَلِيَّاتِ إليها، وغلاء أسعار المتوافر منها، بشكلٍ لا يُمْكِنُ النَّاسُ من شرائها. كان النَّاسُ يتعاطون الأعشاب بوصفها جزءاً من الحلول التي فرضتها عليهم ظروف الأزمة، فقد كانت الأمُّ تُعطي طفلها الرِّضِيعَ الـ (بابونج) للتخفيف من نوبات السَّعال التي يعاني منها أغلب الأطفال، خاصَّةً حديثي الولادة، أيَّامَ الشَّتاء، وأشيع - كذلك - استخدام القرنفل للتخفيف من آلام الأسنان المنخورة، وكانت هذه الأعشاب متوافرة حتَّى في الدَّكاكين الصَّغيرة في المناطق السَّحيَّة. وما زالت بعض الدَّكاكين تبيِّع هذين العُشَّيين إلى يومنا هذا.

استُعملتُ الأعشاب وعلى نطاقٍ واسعٍ في علاج العديد من الحالات المرضيَّة، ومنها التي استُعملتُ لإزالة صغار الحصى (الرَّمْل) من المثانة ومن الكُلَيْتَيْن، وأعشاب أُخر استُعملتُ لعلاج الإسهال الحادِّ، أو ما يُعرف بـ (الدَّزَنَتري).



بابونج



قرنفل

الخاتمة

ارتأينا أن تكون خاتمة كتابنا بهاتين المفردتين:

- ميلادك (شحلاته)!

كان الشغل الشاغل للبعثيين هو الاحتفال بعيد قائدهم الفذّ وحزبهم العملاق، على الرغم من حالة الفقر والعوز التي كان الناس يعانون منها في تسعينيات القرن الماضي؛ إذ كانوا يُصرون على الاحتفال بهاتين المناسبتين، أو غيرهما، على الرغم من كلّ الظروف المعيشية والصحية والثقافية والإنسانية السيئة، ومن المفارقات المضحكة، أنهم (أي: البعثيين)، كانوا يُطالبون أصحاب المحلات بوضع (زينة) أمام واجهات محلاتهم؛ تعبيراً عن مظاهر التأييد والفرح، طبعاً في زمن الحصار ليس هناك غير كيس النايلون (علاقة معادة)، فيتم قصّ (العلاكة) على شكل شرائط، وتربط بحبل نايلون، وتعلّق في واجهات المحلات، وهذا دليل على تدني المستوى الذي وصل إليه البعث في تلك الفترة. أمّا أصحاب المحلات، فالبعض منهم فضّل وضع (علاليك) مستعملة لقناعته بأنّ البعث ونظامه لا يستحقّ حتى (العلاكة) الجديدة - وإن كانت معادة - للاحتفال بعيد حزبهم، أو براعي مسيرتهم هدام العراق!!

- الصخرة

واجه أصحاب الحافلات (النيرن، والكوستر، واللاندر كروز، وأم ١٨ راكب) ضغطاً كبيراً جرّاء ما عُرف في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بـ (الصخرة)، وهي عملية اقتياد السائق عُتوةً إلى الفرق والشعب الحزبية في المناطق، بعد إجبار الركاب على النزول منها، أو سحب المستمسكات الرسمية (السنوية، وإجازة السوق) من قبل العناصر البعثية، ولا تتمّ إعادتها إلى السائق مرّةً أخرى إلّا بعد حضوره إلى المقرّ الحزبي، وأحياناً يصعد أحد عناصر البعث إلى السيارة لاقتيادها إلى الفرقة أو الشعبة الحزبية، وهناك يُحدّد المكان الذي يجب التوجّه إليه، كأن تكون مدرسة، أو معهد، أو جامعة، أو دائرة من دوائر الدولة، لغرض نقل الطلاب

أو الموظَّفينَ إلى مكان المسيرة التي ينظِّمها البعثيون؛ تأييداً لهم ولقائدهم المغوار!! على حدِّ وصفهم.

لم تقتصر (الصَّخرة) على المسيرات، بل شملت -أيضاً- نقل عناصر ما يُسمَّى بالجيش الشَّعبيّ إلى معسكرات التدريب، أو إلى ميدان الرَّمي، إلّا إنَّ سيَّارات (اللاندر كروز) كانت عادةً ما تُستخدم فيما يُسمَّى بـ (المجهود الحربي)؛ للاستفادة منها في نقل الأرزاق والعتاد، وكذلك عناصر الجيش الشَّعبيّ في المناطق التي كُلفوا بحمايتها. اضطرَّ أصحاب السيَّارات في تلك الفترة إلى اتِّباع أساليب مختلفة للتهرّب من (الصَّخرة) من خلال نزع إطارات السيَّارة، وفتح (البند) للتّمويه على كونها عاطلة، فضلاً عن اختيار طُرق بديلة عن الطُّرق التي عادة ما تقوم مفارز البعثيين بنصب كمائن فيها.

لم تقتصر المعاناة على أصحاب المركبات، بل شملت المسافرين في كراج بغداد، الذي عادة ما يكون خالياً تماماً من السيَّارات مع كلّ حملة (صخرة) يقوم بها أزام النظام، هذا فضلاً عن اضطراب النَّاس إلى التنقّل سيراً على الأقدام، أو الاستعانة بالعربات التي تجرّها الحيوانات، أو الدَّرَاجات الهوائية لقضاء حوائجهم، أو للذهاب إلى أماكن عملهم.

المحتويات

٥	الإهداء
٧	تنويه
٩	مقدمَةُ المركزِ
١١	مقدمَة
١٣	حقيقَةُ الحِصارِ
١٣	بَدْءُ المؤامرةِ
١٣	القراراتُ الدوليَّةُ
١٦	علاقةُ الضُّرباتِ الجويَّةِ بالحِصارِ
١٩	رأيي في الحِصارِ
٢٥	التَّحوُّلاتُ الصَّنَاعِيَّةُ
٢٥	إِطلاءُ
٢٥	الصَّناعاتُ الغذائيَّةُ
٢٩	الصَّناعاتُ البلاستيكيَّةُ
٣١	انتعاشُ مهنةِ الإسكافيَّةِ
٣٢	تأثيرُ الصَّناعةِ المحليَّةِ
٣٣	وللدَّبَّاباتِ المدمِّرةِ فوائِدُ!

- ٣٤ معامِلُ صغيرةٌ
- ٣٥ ملمّعٌ أحذية
- ٣٦ بدائلُ كهربائيةٌ
- ٣٧ مِنْ فوائِدِ الفانوسِ الأخرِ !
- ٣٨ بدائلُ الشَّيلمان
- ٣٩ مهنةُ التَّجفِيتِ
- ٤١ أسطوانةُ الغازِ المعطوبةُ !
- ٤١ سجادةُ الصَّلَاةِ
- ٤٢ وسائدُ مِنْ نوعٍ آخَرَ !
- ٤٢ فراشٌ متواضعٌ
- ٤٣ الخيوطُ بدلاً مِنْ القطنِ !
- ٤٣ صناديقُ الشَّاي
- ٤٤ بدائلُ للتَّواصلِ
- ٤٥ حقائبُ مدرسيَّةٌ
- ٤٥ ليفُ (الجنفاص)
- ٤٦ العودَةُ إلى تنوَرِ الطَّيْنِ
- ٤٧ فؤوسُ الجِيعِ
- ٤٨ حركةُ البناءِ والإعمارِ

- ٥٠ وسائطُ الثَّقَلِ في زمنِ الحِصَارِ
- ٥٣ التَّحَوُّلاتُ التِّجَارِيَّةُ
- ٥٣ التِّجَارَةُ بَيْنَ المَحَافِظِ
- ٥٤ تِجَارَةُ الصَّفِيحِ
- ٥٥ الرِّبْحُ عَلَى حِسَابِ الآخِرِينَ
- ٥٦ (الكَيْلُ وَالْمِيزَانُ)
- ٥٧ انْتِشَارُ السُّلْفِ
- ٥٧ بِالتَّقْسِيطِ
- ٥٨ خَطٌّ، وَنَخْلَةٌ، وَفَسْفُورَةٌ!
- ٦٠ عَطُورٌ مَزِيغَةٌ!!
- ٦١ سَجَائِرُ (مَزْبَن)
- ٦٢ حَمَلَةٌ وَاسِعَةٌ
- ٦٤ ثِيَابٌ مَقْلُوبَةٌ!
- ٦٦ تِجَارَةُ النَّوَى!!
- ٦٧ بِيوتُ أُمِّ مَسَاجِدُ!
- ٦٨ الْأَزْرَارُ وَالسَّحَابَاتُ الْقَدِيمَةُ
- ٧١ التَّحَوُّلاتُ الاجْتِمَاعِيَّةُ
- ٧١ إِطْلَالَةٌ

- ٧٢ ضيفٌ ثَقِيلٌ !
- ٧٣ لا عطلةَ بعدَ الآن !
- ٧٤ جنائزٌ في سُوقِ الحَصَّارَةِ
- ٧٥ هروبٌ غيرُ مشروعٍ
- ٧٦ أهازيُجُ الحصارِ
- ٧٧ عصاباتُ التَّزويرِ
- ٧٨ التقاليدُ الاجتماعيَّةُ
- ٧٩ العلاقةُ الزوجيَّةُ
- ٧٩ غرفةُ نومٍ متنقِّلةٌ
- ٨٠ مفرداتٌ شعبيَّةُ
- ٨٠ - (جبايتي)
- ٨١ - القفاصَةُ
- ٨٣ يعطيك العافية!
- ٨٤ (شيلةٌ) و (غترَةٌ)
- ٨٥ الألعابُ الشعبيَّةُ
- ٨٦ هجرةُ الكفاءاتِ
- ٨٧ حينما تَمَلَأُ السَّراويلُ بالسَّكر !!
- ٨٨ للحرامِيَّةِ سوقٌ !!

- ٨٩ كوفية بلون الصبر!
- ٩٠ استعارة مؤقتة
- ٩٠ هروب جماعي!!
- ٩٠ دشدشة زبدة!
- ٩١ الأطفال والعيد
- ٩٣ التحولات الغذائية
- ٩٣ إطلالة
- ٩٣ رغيف من نوع آخر!
- ٩٥ المخابز الأهلية
- ٩٦ (الشلاخ) بدل البرحي!
- ٩٧ حتى لا يفكر الناس بالجوع! (دفع الجوع بالروح الرياضية)
- ٩٨ الكبار يشاركون الرضع قوتهم!
- ٩٩ وحش الطاوة!
- ١٠٠ أكالات شعبية
- ١٠٢ طهو الدبس!!
- ١٠٢ خلطة لإتخام البطون!
- ١٠٥ بدائل السكر
- ١٠٦ نجارة الخشب وكجر العطارين!

- ١٠٦ البلور الأبيض
- ١٠٨ ال (حكاكة) وال (حتاة)!
- ١٠٨ الرصاع
- ١٠٩ ال (دكة)
- ١١٠ للجياغ حق المشاهدة!
- ١١٠ مياهُ شرب .. لكن بطعمٍ آخر!
- ١١٢ شاي (مُعاد) ..
- ١١٢ شحومٌ وصفارُ البيض و...
- ١١٣ التعليمُ في زمنِ الحصارِ
- ١١٣ دفاترٌ مدرسيّةٌ
- ١١٣ الطالبُ الجامعيُّ
- ١١٣ مبرأةٌ من نوعٍ آخر!
- ١١٤ إغماءٌ في قاعاتِ الدّراسة!
- ١١٦ رغيفٌ وكتب!
- ١١٧ المسيراتُ الطلابيّةُ
- ١١٩ التّحولاتُ الصّحيّةُ
- ١١٩ الانعكاساتُ الصّحيّةُ والنّفسيّةُ
- ١٢٠ مافيا الأدوية

١٢١

التداوي بالأعشاب

١٢٣

البحثُ عن السُّمَنِ

١٢٤

ماءٌ مقطَّرٌ !

١٢٤

انهزامُ المرضى !

١٢٦

بابونج وقرنفل !

١٢٧

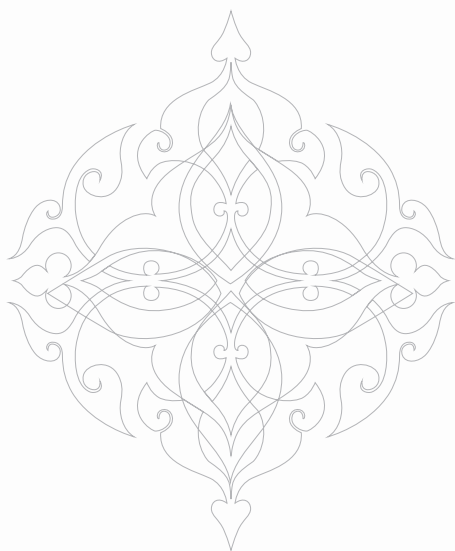
الخاتمة

١٢٧

- ميلادك (شحاته) !

١٢٧

- الصَّخْرَة



السيرة الذاتية

باسم حسين غلب

المهنة: كاتب وصحفي

الاسم الصحفي: باسم حسين

المؤهلات

- * عضو نقابة الصحفيين العراقيين.
- * عمل مراسلاً لعدّة جرائد: (جريدة المواطن، جريدة المدى، جريدة التآخي).
- * عمل مديراً لتحرير صحيفة العشار (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩م).
- * سكرتيراً لتحرير جريدة اليمامة.
- * مديراً لتحرير صحيفة (البصرة الثقافية) الصادرة عن وزارة الثقافة/ قصر الثقافة والفنون في البصرة (٢٠١٣-٢٠١٦م).
- * محرراً في جريدة (ذاكرة البصرة) الصادرة عن وزارة الثقافة.
- * نشر العديد من المقالات والتحقيقات والمقابلات الصحفية في صحف: (الصباح الجديد - الصباح الرسمية - التآخي - المدى - المواطن - البصرة الثقافية - ذاكرة البصرة).

الكتب الصادرة المطبوعة

- * أقيم معرضه الشخصي الأول (صرخة مدينة) / فوتوغرافي ٢٠١٤م/ على قاعة جمعية الفنانين التشكيليين.
- * أقيم معرضه الشخصي الثاني / فوتوغرافي (البصرة مدينة الحب والتعايش) تضامناً مع العوائل المسيحية المهجرة / قاعة قصر الثقافة (٢٠١٤م).
- * أقيم معرضه الشخصي الثالث (مديتي) ضمن فعاليات مهرجان المربد الشعري (٢٠١٥م) / قاعة المركز الثقافي النفطي.
- * أقيم معرضه الشخصي الرابع (احتجاج) (٢٠١٥م) / قاعة قصر الثقافة.
- * صدر له عن مطبعة الغدير كتاب (موسوعة البصرة التراثية/ ج١)
- * صدر له عن دار الينابيع، دمشق، الجزء الأول من كتاب (ثروات البصرة).

الشهادات التقديرية

- * حاصل على الشهادات التقديرية الآتية: (شهادات تقديرية من نقابة الصحفيين المركز العام - شهادات تقديرية من نقابة الصحفيين فرع البصرة - كتاب شكر وتقدير من مكتبة جامعة البصرة - شهادة تقديرية من ال (بي بي سي) - شهادات تقديرية أخر من منظمات المجتمع المدني).

